# الكراسة الحادية عشرة

## الكتاب فى الهند

obeikandl.com

**معلومات عامة عن الهند :**

المساحة الكلية : ٣,٢٨٧,٥٩٠ كم٢
السكـــــان : ٧٨١,٣٧٠,٠٠٠ نسمة ( ٢٣٨ نسمة كم ٢) تقديرات ١٩٨٧ .
العاصمـــــة : دلـــهى

وأهم المدن بخلاف العاصمة هى كلكتا ــ بومباى ــ مدراس ، حيدرآباد ــ بنغالور ــ أحمد أباد ــ كنبور .

ونظام الحكم جمهورى ديمقراطى برلمانى والدستور فيدرالى التكوين ورئيس الهند هو الرئيس الدستورى للدولة والسلطة التنفيذية الحقيقية فى يد مجلس الوزراء والجميع يخضع لسلطة ( مجلس الشعب ) . وتتكون هذه الجمهورية من ٢٢ ولاية و ٩ مناطق حكم مركزى . وفى الولايات يحتل حاكم الولاية منصب الرئيس التنفيذى للولاية ومجلس الوزراء ورئيس الوزراء مسئولون أمام الجمعية التشريعية للدولة . وتنفيذ السياسة التعليمية هى مسئولية حكومة الولايات .

أما الدين فيسير على الوجه التالى :

| | |
|---|---|
| هنـــــدوس | ٨٣ ٪ |
| مسلمـــــون | ١٢ ٪ |
| مسيحيـــــون | ٢ ٪ |
| ســيـــــخ | ٢ ٪ |
| بوذيون وديانات أخرى | ١ ٪ |

واللغة الوطنية هى الهندية بالخط الدفنجارى وإن كانت اللغة الانجليزية هى لغة الدواوين والمصالح الحكومية على المستوى القومى نظراً لوجود نحو ١٦٥٠ لغة هناك . وأهم اللغات الموجودة فى شبه القارة بعد اللغة الهندية : البنغالية ــ تيلوجو ــ مارانى ــ تاميل ــ أوردو ــ جوجاراتى ــ ملايالام ــ كنادا ــ اوريا ــ بنجابية ــ آساميه ــ كشميرية ــ سندى .

واللغات الأجنبية الأوسع انتشاراً هى اللغة الانجليزية . أما المقاييس والموازين فتتبع النظام المترى والعملة هى الروبية ( ١٠٠ بيزة ) . والتعليم اجبارى حتى سن الرابعة عشرة . وينخرط فى التعليم الابتدائى نحو مائة مليون تلميذ والمتوسط نحو عشرين مليون والثانوى عشرة ملايين والجاعى خمسة ملايين وعدد الجامعات هناك ١٣٠ جامعة . أما التعليم الفنى فينخرط فيه نحو مائة ألف طالب .

## تاريخ النشر فى الهند :

تقع اللغات الهندية ومن بينها ١٦٥٢ لغة وطنية فى عدة مجموعات لغوية أكثرها سيادة المجموعة الهندية آرية والدرافية ، وقد أعطى دخول الاسلام إلى الهند دفعة قوية للمجموعة اللغوية العربية الفارسية والتى اشتقت منها اللغة الأوردية وهى إحدى اللغات الكبرى فى الهند اليوم . وعلى الرغم من التشتت والتكاثر بين هذه اللغات على مدى ٣٠٠٠ سنة فقد سارت اللغات الهندية الحديثة فى تطورها فى مسارب متشابهة من حيث البناء الصوتى ، والصرف ، والمفردات وبناء الجملة . وقد دخلت اللغة الانجليزية إلى الهند فى مطلع القرن السابع عشر .

وكان التعليم والمعلومات تنقل إلى المتعلمين إما شفاهة وإما كتابة فى الكتاتيب والمدارس والحلقات حيث كانت العلوم النظرية والعملية جزءا من المنهج . وقد استخدمت فى الكتابة مواد متنوعة كالحجر والمعدن ولحاء الشجر والقماش وسعف النخيل ، وكذلك استخدمت الجلود والورق بعد فترة طويلة ويقف شاهدا عليها المخطوطات الكثيرة التى وصلتنا .

ولم تعرف الهند الطباعة إلا على يد البعثات التبشيرية وأقيمت المطابع سنة ١٥٥٦ فى جوا وفى سنة ١٦٧٤ فى بومباى و ١٧١٢ فى ترانكيبار ومدراس وسنة ١٧٧٨ فى هوجلى والبنغال . وكان أول كتاب مطبوع معروف لنا قد ظهر فى الهند سنة ١٥٥٧ . وأول مطبعة مملوكة لهندى هى مطبعة نيرنايا ساجار فى بومباى سنة ١٨٦٩ لنشر الكتب باللغة العامية .

وتفتحت عيون الهند على التعليم الغربى بعد سنة ١٨٣٥ وأصبحت اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية للحكومة سنة ١٨٤٤ . وقد جلب التعليم الانجليزى للهند أفكار الغرب السياسية إلى جانب العلوم والتكنولوجيا الغربية . وقد كانت هذه الأفكار هى

التى أنتجت خميرة الفكر الذى ساد فى القرن التاسع عشر والذى توج باستقلال الهند فى القرن العشرين .

وكانت أولى الجامعات قد أنشئت بالهند فى بومباى سنة ١٨٥٧ ومدراس وكلكتا فى نفس السنة . وقد بلغ عدد الكليات التى أنشئت فى ذلك الوقت نحو ٢٧ كلية . وفى سنة ١٨٩٧ بدأت إدارة التعليم الهندية تزود إدارات التعليم بالولايات بالرجال . وقد أوصت الحلقة الأولى للتعليم بالهند سنة ١٨٨٢ بتشجيع التعليم الخاص . ومن ثم ظهرت طبقة وسطى من المتعلمين على مسرح الحياة الهندية .

ولمواجهة حاجة الطلبة والتلاميذ التعليمية أقام الناشرون البريطانيون من أمثال بلاكى ، لونجمان جرين ، ماكميلان ، مطبعة جامعة اكسفورد فروعا لهم فى الهند وبدأوا فى نشر الكتب المناسبة محليا . كذلك توفرت ( حركة الاستقلال الهندية ) على إقامة عدد من دور النشر ومن أمثلتها : ناتيسان ( مدراس ) ، بادما ، كتاب الهند ( بومباى ) .

ولقد أنشئت شبكة من محلات بيع الكتب فى الدولة وكان أول محل كتب قد أقيم فى بومباى ( ١٨٣٠ ) كما استمر باعة الكتب والتجار الآخرون فى الاتجار بالكتب والدوريات المستوردة .

ولقد ازداد عدد المؤسسات التعليمية بعد الاستقلال ( ١٩٤٧ ) مباشرة وبعد استيراد الكتب العلمية والتكنولوجية الأمريكية على نطاق واسع وبكميات كبيرة . ومايزال دور الكتب الدراسية والمراجع العلمية البريطانية والأمريكية قوياً جداً .

وفى الخمسينات بدأت صناعة النشر الهندية تقف على رجليها . وكان المدخل الرئيسى لأى ناشر هندى يأتى من الكتب المقررة مما يساعده على نشر الكتب العامة ومع هذا فإن الحركة نحو تأميم الكتب الدراسية الهندية التى بدأت سنة ١٩٤٢ واستمرت قد أدت إلى إيذاء صناعة النشر الهندية . ومع نهاية عام ١٩٦٨ كانت عملية تأميم الكتاب المدرسى كلها قد اكتملت . وقد اعترفت ( لجنة التعليم الثالثة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٦ ) بأن المستوى العام للكتب المدرسية المؤممة ( مايزال هابطا ولايرقى بأى حال إلى مستوى دور النشر الأجنبية » .

وفى أوائل الستينات بدأ برنامج إعادة طبع الكتب الدراسية الأمريكية على مستوى الكليات تحت إشراف ( اللجنة الأمريكية الهندية المشتركة للكتب الدراسية ) وقد رصدت لهذا البرنامج مبالغ طائلة طبقا للقانون العام ٤٨٠ . ومن الناحية الظاهرية بدأ هذا البرنامج جذابا وخاصة بالنسبة للطلاب نظراً لانخفاض أسعار هذه الكتب أثناء تمويل المشروع . وبعد انتهاء التمويل اضطر الناشرون إلى بيع الكتب بالأسعار الواقعية مما أدى إلى ارتفاعها كثيراً . وقد بدأ بعض الناشرين الأمريكيين فى المساهمة فى المشروع باقامة فروع نشر لهم فى الهند من أمثال برنتسهول ، ماكجروهل ، وايلى . ولقد استفاد الناشرون الهنود كثيرا من هذا المشروع بل إن الطباعة الهندية نفسها بدأت تنتعش .

وبدأ الناشرون البريطانيون فى نفس الوقت يتعاونون فى إنشاء ( جمعية كتاب اللغة الانجليزية ) والتى من خلالها كانت تطبع طبعات خاصة وتصدر إلى الهند ضمن دول أخرى بأسعار زهيدة للغاية .

ودخل الاتحاد السوفيتى إلى الهند ببرنامج مماثل قدم من خلاله الكتب بأسعار زهيدة . حتى تقوى على المنافسة فى نشر الفكر السوفيتى .

وتقوم الحكومة الهندية أيضا بدور الناشر من خلال إداراتها المختلفة ومن خلال الهيئات المستقلة وعلى الرغم من أن مساهمتها فى صناعة النشر غير مقاسة على وجه الدقة والتحديد إلا أنها تعتبر من المساهمات الكبيرة بصفة عامة .

وبعد قرار الحكومة الهندية إدخال اللغات الاقليمية ( الوطنية ) كلغات للتعليم الجامعى قامت وزارة التعليم بتخصيص مبلغ عشرة ملايين روبية لكل ولاية لنشر العدد الكافى من الكتب فى كل موضوع بكل لغة . وأنشئت مجالس لإنتاج هذه الكتب فى كل ولاية بعضها توفر بنفسه على النشر والبعض الآخر عهد إلى دور النشر الخاصة بالقيام بذلك .

واليوم تناضل صناعة النشر الهندية لكى تحتل مكانها السليم فى التنمية الوطنية وتنشر الآن عدة طبعات مغلفة ؛ وازداد عدد الكتب المنشورة ، ويجرى تأصيل الصناعة سنة بعد أخرى .

ومازالت اللغة الانجليزية لغة الاتصال الفكرى الأساسية فى جميع أنحاء الهند ، وهى حلقة الوصل بين المجموعات اللغوية المختلفة . ومن ثم فإن المطبوعات الانجليزية لها

السيادة فى صناعة النشر الهندية . أما النشر باللغات الهندية العديدة فإن مشاكله يمكن أن تفهم لو أننا فكرنا فى الهند كقارة وليس مجرد دولة . فكل ولاية تعتبر فى حد ذاتها دولة داخل القارة ، لها ثقافتها الخاصة ولغاتها وآدابها بل وفى بعض الأحيان هجائيتها المستقلة وحروفها . وفى داخل كل ولاية تطورت صناعة النشر بطريقتها الخاصة فى ظل خصائص ودرجة نمو وتطور المنطقة ولغاتها وآدابها . وفى كل ولاية تقريباً نجد دور النشر وتجارة الكتب الخاصة بها .

وبسبب تعدد اتحادات الناشرين فى الولايات المختلفة أقيم ( اتحاد عام لنشر وتجارة الكتب ) فى الهند سنة ١٩٥٣ . وينشط هذا الاتحاد فى حل مشاكل الصناعة . أما ( اتحاد الناشرين الهنود ) فقد خدم قطاع الناشرين باخلاص منذ إنشائه سنة ١٩٧٣ . كما أن الحكومة الهندية من خلال ( قسم تنمية الكتاب ) بوزارة التعليم تعمل بدورها مع المنظمات المهنية على تنمية وتطوير الكتاب الهندى .

**الاتجاهات العددية والنوعية للكتاب الهندى :**

كانت الهند حتى نهاية السبعينات واحدة من أكبر عشرة دول منتجة للكتب فى العالم وكان ترتيبها الثامنة فى الأعم الأغلب ، ولكنها فى الثمانينات خرجت من نادى أكبر الدول الناشرة للكتب ، وماتزال الهند هى أكبر الدول النامية إنتاجاً للكتب خارج النادى الدولى .

والحقيقة التى يلحظها الخبراء هى تذبذب إنتاج الكتاب الهندى مابين ارتفاع وانخافض متلازمين متعاقبين ، وأسباب ذلك متداخلة ومعقدة ، ولكن السبب الرئيسى فى نظرنا هو سبب إقتصادى بالدرجة الأولى ، ذلك أن الفساد الاقتصادى يصحبه عادة انخفاض فى إنفاقات التعليم وبالتالى يؤثر فى إنتاج الكتب ، وقد أدى السبب الاقتصادى أيضاً إلى سوء التخطيط ذلك أن الناشرين لايمكنهم التنبؤ بالمشكلات المستقبلية بسبب التغيرات السريعة فى الموقف الاقتصادى . كذلك فإن النشر الهندى بعامة يعتمد على دعم مالى غير ثابت ففى المراحل الأولى اعتمد الناشرون الهنود على الائتمانات المقدمة من الخارج وخاصة من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكانت هذه الائتمانات تمتد وتنحسر حسب الظروف مما كان يؤثر دائما على إنتاج الكتاب . والاقتراض من البنوك الهندية هو عملية شاقة لأن البنوك تفضل وضع أموالها فى مشروعات مضمونة تعطى عائداً سريعاً إذ أن عائد النشر بطىء وغير مضمون . ومن ناحية ثانية لم تتقدم الحكومة الهندية بأى ائتمان

للناشرين . ومن ثم كانت هناك ضغوط تطحن الناشرين فلا يتمكنون من استرداد الأموال التى استثمروها ولذلك كان الانتاج يتذبذب بين مد وجزر . ويصور الجدول التالى تطور الانتاج العددى للكتاب الهندى ويؤكد تلك الحقيقة :

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٠ | ١٢٦٨٩ | ١٩٦٠ | ١٠٧٤١ | ١٩٧٠ | ١٤١٤٥ | ١٩٨٠ | ١٣١٤٨ |
| ١٩٥١ | ١٣٩٥٣ | ١٩٦١ | ٨٩٦٧ | ١٩٧١ | ١٣٦١٤ | ١٩٨١ | ١١٥٦٢ |
| ١٩٥٢ | ١٣٢٠٧ | ١٩٦٢ | ١١٠٨٦ | ١٩٧٢ | ١٤٤٨٠ | ١٩٨٢ | ١٠٦٤٩ |
| ١٩٥٣ | ١٥٦١١ | ١٩٦٣ | ١٨٢٣٦ | ١٩٧٣ | ١٧٠٢٠ | ١٩٨٣ | ١٠٥٠٠ |
| ١٩٥٤ | ١٨٩٦٠ | ١٩٦٤ | ١٣١٢٨ | ١٩٧٤ | ١١٦٤٧ | ١٩٨٤ | ٩٩٥٤ |
| ١٩٥٥ | ١٨٥٥٩ | ١٩٦٥ | ١٣٩٠٤ | ١٩٧٥ | ١٧٦٠٠ | ١٩٨٥ | ١١٦٦٠ |
| ١٩٥٦ | ١٧٩٥٨ | ١٩٧٦ | ١٢١٢٣ | ١٩٧٦ | ١٥٨٠٢ | ١٩٨٦ | ١٢٥٤٣ |
| ١٩٥٧ | ١٩٨٣٢ | ١٩٦٧ | ١٠٦١٧ | ١٩٧٧ | ١٢٨٨٥ | ١٩٨٧ | ١٤٩٦٥ |
| ١٩٥٨ | ١٧٤٣٣ | ١٩٦٨ | ١١٤١٣ | ١٩٧٨ | ١٢٩٣٢ | | |
| ١٩٥٩ | ١١٩٧٩ | ١٩٦٩ | ١٣٧٣٣ | ١٩٧٩ | ١١٠٨٧ | | |

ويدور عدد النسخ التى تصدر من الكتب فى الهند فى الثمانينات حول ٥٠٠ مليون نسخة وبالتالى فإن نصيب الفرد من هذه النسخ أقل من نسخة بل يقدر بعدد من الصفحات يصل إلى ٢٥ صفحة فقط .

أما عدد كتب الأطفال فى الإنتاج الفكرى الهندى فهو حسب آخر سنة هو ٤٥٩ عنوان أى بنسبة ٤٪ . أما الكتب المدرسية فى نفس السنة فقد بلغت ٥٤٣ عنوانا بنسبة ٥٪ ومعنى هذا أن نسبة كتب الثقافة العامة فى الإنتاج الفكرى الهندى قد تصل إلى ٩٠٪ .

ويكشف التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى فى الهند عن تفوق واضح لكتب الأدب ثم العلوم الاجتماعية تليها العلوم التطبيقية ثم الجغرافيا والتاريخ ثم الديانات وأقل الإنتاج الفكرى فى الفنون والمعارف العامة على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

| السنة | إجمالي | ٠ | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ١٣١٤٨ | ١٥٩ | ٤٢٧ | ٧٧٣ | ٣٦٩٧ | – | ٧٦٤ | ١٧٠٨ | ٢٦٧ | ٤٤٣٩ | ٩١٤ |
| ١٩٨١ | ١١٥٦٢ | ٢٤٦ | ٣٧١ | ٩٢٩ | ٣٩٥٦ | – | ٦١٣ | ٨٠٣ | ٢١٤ | ٣٣٦٨ | ٨٦٥ |
| ١٩٨٢ | ١٠٦٤٩ | ٢٦٨ | ٣٣٣ | ٧٥٤ | ٣١٩٤ | – | ٥٨١ | ٨٠٥ | ١٢٤ | ٣٧٩٠ | ٨٠٠ |

## المترجمات واتجاهاتها العددية والنوعية :

نظراً للتعدد الواسع فى اللغات الوطنية فى الهند سواء اللغات القديمة أو الحديثة فإن الناشرين الهنود لايكتفون بنشر ترجمات من اللغات الأجنبية بل أيضا من لغة إلى أخرى من اللغات الوطنية وأيضا من اللغات الهندية القديمة مثل السنسكريتية ، البالية ، الفارسية إلى اللغات الوطنية الحديثة وإلى اللغة الانجليزية كما تقوم ( الهيئة العليا للكتاب الوطنى ) :

— National Book Trust

A/5 Green Park

New Delhi 110 016

فى سلسلتها الشهيرة ( التبادل الثقافى ) بنشر أكثر من مائتين وخمسين كتابا ، وتقوم أكاديمية الآداب الهندية بنشر العديد من المترجمات ، وإلى جانب هاتين الهيئتين الوطنيتين تقوم معاهد اللغات فى الولايات المختلفة بتنفيذ برامج مختلفة للترجمة .

وتقوم المكتبة الوطنية فى كلكتا بنشر كشاف تجميعى للمترجمات الهندية كل عشر سنوات ١٩٤٧ — ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ — ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ — ١٩٧٨ . وعنوانه بالإنجليزية Index Translationum Indicanum

ولما كان اصرار الحكومة الهندية على جعل اللغات الوطنية أداة للتعليم فى الكليات والجامعات فقد تم توقيع ١٣٠٩ عقود لترجمة كتب دراسية أمريكية وبريطانية وكذلك كتب مرجعية وقد نشر منها حتى الآن أكثر من ٨٠٠ كتاب . وبسبب الصعوبات الخاصة بالترجمة فى الهند فقد عقدت حلقات البحث وجماعات المناقشة وورش العمل تحت رعاية مختلف الجهات المعنية . والصعوبات الأساسية تتأتى من المظاهر الآتية فى المسرح الفكرى الهندى :

١ — لايمكن ترجمة أى عمل فكرى معاصر من اللغات الأجنبية إلى إحدى اللغات الهندية مباشرة إلا إذا كانت هناك ترجمة إنجليزية لهذا العمل .

٢ ــ ليست هناك مقابلات موحدة فى اللغات الهندية المختلفة للمصطلحات الأجنبية متفق عليها بين المترجمين وتكون النتيجة أن الترجمات ليست لها قيمة تذكر .

٣ ــ هناك نقص حاد فى المترجمين المؤهلين والمتخصصين فى سائر اللغات الهندية رغم أن تدريس اللغات الأوربية فى جامعة جواهر لال نهرو فى نيودلهى يركز على إعداد المترجمين من هذه اللغات .

٤ ــ النقص الحاد فى شبكة قواميس اللغات الهندية فى علاقتها باللغات الأجنبية .

والمتأمل فى عدد الكتب المترجمة فى الهند يجدها ضعيفة بأى معيار كان إن قياساً على الإنتاج الكلى وإن قياسا على الدول التى تعيش نفس ظروف الهند . وقد بدأت المترجمات متواضعة جداً ثم أخذ فى الازدياد التدريجى على النحو الذى يصوره الجدول التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٩٤٩ | ١ | ١٩٦٦ | ٨٤٠ |
| ١٩٥٠ | ٤٩ | ١٩٦٧ | ١٠٥١ |
| ١٩٥١ | ١٠٣ | ١٩٦٨ | ٨٥٤ |
| ١٩٥٢ | ١١٢ | ١٩٦٩ | ٨٢٤ |
| ١٩٥٣ | ١٧١ | ١٩٧٠ | ٩٣٩ |
| ١٩٥٤ | ١٩٦ | ١٩٧١ | ٧٤٠ |
| ١٩٥٥ | ٣٥٤ | ١٩٧٢ | ٨٠٨ |
| ١٩٥٦ | ٤٥٠ | ١٩٧٣ | ٦٧٤ |
| ١٩٥٧ | ٦٤٢ | ١٩٧٤ | ٥٥١ |
| ١٩٥٨ | ٩٠٥ | ١٩٧٥ | ٧٧٠ |
| ١٩٥٩ | ٦٨٣ | ١٩٧٦ | ٦٦٦ |
| ١٩٦٠ | ٦١٧ | ١٩٧٧ | ٥٢٤ |
| ١٩٦١ | ٧٦٧ | ١٩٧٨ | ٨٩٠ |
| ١٩٦٢ | ٩٦٩ | ١٩٧٩ | ٨٤٣ |
| ١٩٦٣ | ٩٥٤ | ١٩٨٠ | ٦٨٥ |
| ١٩٦٤ | ١٠٥١ | ١٩٨١ | ٥٧٧ |
| ١٩٦٥ | ٨٤٠ | ١٩٨٢ | ٦٠٧ |
| | | ١٩٨٣ | ٥٨٥ |



obeikandl.com

ومن الواضح أن المترجمات فى علاقتها بمجموع الإنتاج الفكرى كانت تتدنى فى أقل السنوات ترجمة إلى نصف فى المائة وأقصى نسبة وصلتها هى ٨٪ ولذلك فإن المترجمات هناك ماتزال دون النسبة المطلوبة بكثير . أما عن الاتجاهات اللغوية للمترجمات فإن أكبر اللغات ترجمة منها اللغة الانجليزية تليها اللغة الروسية ثم الفرنسية فالألمانية . وتؤكد الاتجاهات الموضوعية للمترجمات الهندية أن الآداب تأتى أولا تليها الديانات فى كمية المترجمات فالتاريخ والجغرافيا ثم العلوم الاجتماعية فالفلسفة وعلم النفس وأقل المترجمات فى الفنون والمعارف العامة . ويكشف عن ذلك الجدول التالى .

| السنة | إجمالى | ٠ | ١ | ٢ | ٣ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٨ | ٤٢٦ | ١ | ٢٥ | ١٧٢ | ٩٤ | ٢٦ | ٢٣ | ١٤ | ٧١ | — |
| ١٩٧٩ | ٦٤٣ | ٤ | ٤٦ | ١٦٧ | ٩٢ | ٢١ | ٢١ | ١٨ | ٣٦٦ | ١٠٨ |
| ١٩٨٠ | ٦٨٥ | — | ٥١ | ١١٣ | ٥٣ | ١٨ | ٣١ | ١٣ | ٣١٠ | ٩٦ |
| ١٩٨١ | ٥٧٧ | ٢ | ٣٧ | ١٤١ | ٣٠ | ١٤ | ١٣ | ٣ | ٢٧٢ | ٦٥ |

**حقوق المؤلفين وحمايتها فى الهند :**

قانون حق المؤلف المعمول به الآن فى الهند هو القانون الصادر سنة ١٩٥٧ ليحل محل قانون سنة ١٩١٤ الذى كان يحتذى قانون حق المؤلف البريطانى الصادر فى ١٩١١ وقد صيغ هذا القانون ليتمشى مع تعديل بروكسل لاتفاقية برن والاتفاق الدولى لحق المؤلف .

والقانون يغطى الأعمال الأدبية والدرامية والموسيقية والفنية الأصيلة كما يغطى الأفلام السينمائية والتسجيلات الصوتية . وتسرى الحماية على هذه المصنفات طيلة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته . وحق المؤلف اجبارى على أن يكون مكتوبا ، والكتب التى تخرق حق المؤلف لايمكن استيرادها إلى الهند ، كما أن للمؤلف حقوقا أدبية تحمى عمله ضد أى تشويه أو اعتداء عليه .

وبمقتضى هذا القانون أنشىء ( مجلس حق المؤلف ) لفض المنازعات التى قد تنشأ

حول أى مطبوع ، كما يقوم هذا المجلس بمنح تراخيص إعادة نشر الأعمال التى سقطت فى الملك العام ومنح التراخيص الخاصة بالمترجمات ويحدد أجور الترجمة ومعدلات عوائد المؤلفين ... الخ . ويحمى القانون الهندى ( ١٩٥٧ ) كل الأعمال الأجنبية التى نص عليها قانونا برن والعالمى . وقد صدقت الهند على تعديل باريس لاتفاقية برن .

والحقيقة أن المؤلف فى الهند هو الجندى المجهول فى معادلة النشر رغم اعتماد الناشرين الكلى عليهم فى إمدادهم بالأصول التى ينشرونها ، ومن المؤكد أن التأليف فى الهند عملية غير مربحة بالمرة والعائد المالى والأدبى عائد بسيط بصفة عامة .

والإجراء العام فى الهند هو أن يقدم المؤلف المخطوط كاملاً إلى الناشر للنظر فيه وإذا كان الناشر راغبا فى الكتاب وقع عقد بينهما وينشر الكتاب . ومن النادر أن يعطى الناشر مبلغا « كمقدم » عن الكتاب ؛ كما أنه من النادر أن يتعاقد الناشر مع المؤلف عن كتاب لم يتمه بعد . ومن المألوف جداً فى الهند أن يدعم المؤلف الناشر بمبلغ من المال مساهمة منه فى تكاليف النشر ، وقد يكون هذا هو السبيل الوحيد أمام بعض المؤلفين لنشر كتبهم . وطالما قبل الأصل للنشر فمن النادر أن يجرى عليه الناشر أية عمليات تحرير وهى ظاهرة خطيرة وخاصة فى الكتب باللغة الانجليزية لأن كثيرا من المؤلفين لايسيطرون على هذه اللغة وتتطلب الأصول عمليات تحرير واسعة النطاق .

إن من الشائع فى الهند أن يستغل الناشرون المؤلفين فبالإضافة إلى تأخير النشر لمدد طويلة ومخالفة التصميم ونوع الورق المتفق عليه هناك المعاملة المالية السيئة ، إذ يتأخر الناشرون ويماطلون فى دفع مستحقات المؤلفين أو قد لايدفعونها على الاطلاق رغم ضآلتها ( من ١٠ ــ ١٥٪ على الكتب العامة ، ٢٥٪ على الكتب المدرسية ) وليس بيد المؤلف حيلة سوى اللجوء إلى المحاكم . كما أن الناشر لايذكر المبيعات الحقيقية وغالبا مايطبع عدداً زيادة من النسخ بل ويعيد طبع الكتاب دون أن يخبر المؤلف وذلك كى يبخسه حقه . وكان من نتيجة ذلك تولد شعور الكراهية لدى المؤلفين لناشريهم بل ولمجتمع النشر كله بصفة عامة . وقلة قلية من المؤلفين هم الذين يشعرون بالولاء لناشر معين والغالبية تتحول من ناشر إلى آخر .

والحقيقة أن التأليف مهنة غير متطورة فى الهند ، والعائد من وراء الكتب الأكاديمية وكتب الثقافة العامة عائد بسيط فكتاب عام عن حرب بنجالاديش مثلا يمكن أن يباع منه عدد معقول من النسخ المجلدة فى حدود ٨٠٠٠ نسخة والقصص المغلفة تبيع أكثر

من هذا العدد . وقد حدث ذات مرة أن طبع أحد ناشرى المغلفات ٥٠٠,٠٠٠ نسخة من قصة مؤلف هندى محدود الشهرة . وجل مؤلفى الكتب الأكاديمية غير متفرغين بل هم أعضاء هيئة تدريس أو موظفون حكوميون أو رجال أعمال أو صحفيون .

ولم يكوّن المؤلفون الهنود كيانات أو منظمات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ولم يمثل المؤلفون فى أية لجان متعلقة بالكتب أو النشر بل إن مصالحهم لم تراع عند إصدار قانون حق المؤلف نفسه ، وليس هناك اتحاد مهنى لهم . وقد نجحت محاولات الآن لإقامة نقابة للمؤلفين فى دلهى ، وقد تكون خطوة فى الاتجاه الصحيح ورابطة القلم الهندية Indian P.E.N. ليست سوى رابطة فكرية فقط تضم الكتب . وقد حاول الكتاب فى أحيان قليلة ترتيب نشر كتبهم كإجراء انتقامى من الناشرين التجاريين ولكن هذا الاتجاه لم يستمر طويلاً ، وكان قاصراً على الولايات مثل كيرالا وغرب البنغال حيث تنتشر الجمعيات التعاونية والندوات الدائمة والتى لها دور فعال فى النشر .

ويقوم بعض المؤلفين الهنود بنشر كتبهم خارج الهند ، ليس فقط لأنهم يحصلون على عائد مالى أفضل ولكن أيضا بسبب العائد الأدبى والتقدير الذى يحصلون عليه إذ أن قصاصى الهند المشاهير من أمثال روث بروور جهابفالا ، ر . ك نارايان يحصلون على نصيب كبير من مبيعات كتبهم فى الخارج . ولقد دأب نارايان لسنوات طويلة على نشر قصصه على حسابه بدلاً من أن يدفع بها إلى دور النشر التجارية . وفى الواقع فإن عدد المؤلفين الهنود الذين ينشرون فى الخارج صغير ، ولكن عدد من يسعون ويطمحون إلى النشر فى الخارج كبير جداً على المستويين الوطنى والمحلى .

إن المؤلفين الهنود الذين يؤلفون باللغة الانجليزية يلقون معاملة أفضل ومالا أكثر من نظرائهم الذين يؤلفون باللغات الوطنية ، ذلك أن التأليف باللغات الوطنية يعانى كثيرا فليس هناك سوى عدد محدود من الناشرين ينشرون باللغات المحلية ، ونطاق توزيع هذه الكتب محدود أيضا وبالتالى فإن العائد المالى على المؤلف محدود لانخفاض المبيعات وانخفاض أسعار الكتب ، ولايستثنى من هذا المصير سوى ولاية كيرالا حيث مبيعات الكتب باللغات المحلية مرتفعة نسبياً ولقد عبر أحد المؤلفين عن الوضع قائلا بأن كتابة المقالات فى الدوريات أكثر ربحية من تأليف الكتب باللغات المحلية .

ولايملك المؤلفين الهنود وسائل لقياس رد الفعل لدى الجماهير إلا على أضيق نطاق ذلك أن وسائل عرض ونقد الكتب محدودة للغاية وغير كافية إذ أن قلة من الدوريات –

كما سنرى بعد ذلك ـــ هى التى تخصص أبوابا ثابتة لعرض ونقد الكتب بطريقة صحيحة نقدية أو تقييمية ، والصحف القليلة التى تقدم عروضا للكتب تقدمها بطريقة وصفية عامة . ومضاعفات هذا الوضع تكمن فى أن الكتب لاتلقى الدعاية أو الترويج الكافيين ، كما أن المؤلفين لايتمكنون من معرفة رأى الجماهير فى كتبهم ، وأيضا لاتتمكن الجماهير من معرفة أى الكتب يصلح للشراء والافتقار إلى العروض الجادة للكتب إنما يعكس فى الواقع حقيقة الحياة الفكرية فى الهند .

أما فيما يتعلق بموقف الهند من حقوق المؤلفين الأجانب فهو غير واضح أو إن شئنا الدقة غير قاطع ، فالهند عضو موقع على الاتفاقية العالمية ، كما أنها عضو موقع على اتفاقية برن ، ومن ثم فهى عضو فى المحفل الدولى لحماية حقوق المؤلفين ، كما أن قانون حق المؤلف الهندى ينص على احترام حقوق المؤلفين الأجانب . وغالبية الناشرين يحترمون تلك الاتفاقيات الدولية إلا أنه تحدث حالات خرق لتلك الحقوق وخاصة فى حالات الكتب ذات المبيعات العالية كالروايات والكتب الدراسية . أما الكتب الأكاديمية فلأنها لاتدر عائداً كبيراً فإنها لاتتعرض كثيرا لعمليات السطو .

ولقد كانت حكومة الهند من الحكومات التى طالبت بتغيير الاتفاقيات الدولية لحق الطبع لإعطاء الدول النامية الفرصة لسد احتياجاتها من الانتاج الفكرى ولقد كان لها دور فعال فى مسألة ( التصاريح الإجبارية ) التى تتاح حاليا للدول النامية لتساعدها على ترجمة وإعادة نشر بعض الكتب التى تحتاجها على النحو الذى فصلناه فى الكراسة الثانية من هذا البحث . والحقيقة أن الناشرين الهنود ليست لهم مواقف واحدة إزاء حق المؤلف الأجنبى بل يتفاوت الأمر من ناشر إلى آخر ومن تاجر إلى تاجر وليست هناك وجهة نظر رسمية يتبناها ( اتحاد الناشرين وتجار الكتب الهنود ) .

والحقيقة أن مبررات خرق حقوق المؤلف الدولية أو على الأقل مبررات قبول التصاريح الإجبارية فى الهند كثيرة نذكر منها :

١ ـــ إمكانية إعادة طبع الكتب الأجنبية داخل الهند ولن تكلف المشترى إلا ثلث السعر فقط .

٢ ـــ توفير جانب من المبالغ المخصصة لاستيراد تلك الكتب .

٣ ـــ تنشيط حركة النشر الهندية وإيجاد فرص عمل جديد على كافة المستويات .

٤ ــ تحصيل ضرائب على الكتب المنشورة محليا مما يزيد من دخل الحكومة الهندية .

كذلك تعتبر قضية الترجمة إلى اللغات الهندية الوطنية جزءا من معادلة حق الطبع فى الهند فثمة كتب تترجم إلى عدة لغات هندية فى طبعات صغيرة عادة ، ويكون من الضرورى الحصول على إذن من أصحاب الحق ، وتأمين هذا الإذن يحتاج إلى وقت كما يحتاج إلى مال . ومن هنا يرى الكثيرون ضرورة إعطاء الناشرين الحرية فى نشر ترجمات الكتب العلمية والتكنولوجية فى مقابل مبلغ رمزى للمؤلف ، وفى مقابل تلك الحرية يتعهد الناشر بألا يصدر تلك الكتب إلى الخارج .

ولم ينتشر فى الهند نظام « الوكالة الأدبية » لأن المؤلفين يعمدون إلى اللجوء فى كافة الموضوعات إلى الناشرين مباشرة . وكانت قلة من المؤلفين فى الماضى تلجأ إلا وسيط للناشرين أو العكس يلجأ الناشرون إلى وسطاء للمؤلفين ولم يكن أحدهم أبداً وكيلا أدبيا .

والوكالة الأدبية الوحيدة الموجودة فى الهند أنشئت سنة ١٩٧٣ فى نيودلهى وقد أسسها — Kunnuperampil P.Punnoose — وبالإضافة إلى أعمال الوكالة فهو ينشر دوريتين هما ( مجلة السوق الأدبية ) و ( الكتب المغلفة ) ومن بين مايقوم به جلب عقود إعادة الطبع لكتب أجنبية ، عقود اقتباس كتب أجنبية ، عقود ترجمة كتب أجنبية . ويدور معدل التعاقدات التى يقوم بها حول خمسين عقداً فى السنة من مختلف النشاطات . وتقوم نقابة المؤلفين فى نيودلهى بتقديم خدمات لأعضائها مشابهة لتلك التى تقوم بها هذه الوكالة الأدبية . أما بيع حق التفليم والمسرحة فيجرى التفاوض بشأنها مع المؤلف مباشرة .

**الناشرون فى الهند :**

احتراف النشر فى الهند بدأ كعمل جانبى إلى جانب الطباعة أو تجارة الكتب أو القرطاسية وفى السنوات الأولى بدأ بيع الكتب أساساً بالكتب المستوردة والتى كانت تسوق بالدرجة الأولى فى المدن الكبيرة التى أسست فيها الجامعات الأولى فيما بعد . وهذه المدن كانت كلكتا ، بومباى ، مدراس ، الله آباد وبدأ النشر أيضا فى أحضان هذه المدن .

وبعد الاستقلال بدأ عدد كبير من باعة الكتب والناشرين ينقلون أعمالهم من

لاهور ، وكراتشى إلى نيودلهى . ومع إنشاء عدد كبير من الجامعات والمعاهد التعليمية وارتفاع ميزانياتها زادت أهمية نيودلهى . ودخل إلى هذا الميدان المربح ــ فى ذلك الوقت ــ العديد من الناشرين وباعة الكتب بحيث أنه لم تأت سنة ١٩٧٠ إلا وكان الناشرون الكبار قد تمركزوا فى نيودلهى أو على الأقل أنشأوا لهم مكاتب هناك .

والحقيقة أن الهند ليست نموذجا لكل الدول النامية ــ دول العالم الثالث ــ وكذلك ليست التجارب الهندية ممكنة التطبيق بحذافيرها فى الدول النامية الأخرى . ومع كل هذا فالهند تصلح كحالة لدراسة النشر فى الدول النامية فلها تاريخ حافل فى النشر وهى الآن تملك واحدة من أكبر من صناعات النشر فى دول العالم الثالث فهى تملك كل المقومات الضرورية لهذه الصناعة : المطابع الكبيرة والكثيرة ، صناعة الورق ، شبكة توزيع المطبوعات ــ ويعمل النشر فى الهند فى الاتجاهين : القطاع الخاص والقطاع العام وهى تجارب مألوفة لكل الدول النامية . فالحكومة المركزية فى الهند تتبعها أكبر وكالة نشر قطاع عام ، بينما دور النشر الفردية مجتمعة هى القطاع الخاص وهى الشريحة الكبرى فى حركة النشر الهندية . والنشر الهندى يخدم بالدرجة الأولى لغة « المستعمر » الانجليزية كما يخدم أسواق عدة لغات أخرى وطنية .

وتعتبر الهند فى الواقع نمطا فريدا بين الدول النامية فى كثير من الجوانب إذ أنها أمة مترامية الأطراف بخليط عجيب من الأجناس واللغات . وفى المناطق الحضرية بها نصادف تقدماً صناعيا ، ارتفاعا فى نسبة التعليم والثقافة أكثر من أية دولة أخرى من دول العالم الثالث ، وقد مضى على الاستقلال أربعون عاما ، وقد استطاعت الهند إقامة مؤسساتها الخاصة والمتميزة . وقد سبق أن ذكرنا أن الهند كانت حتى نهاية السبعينات واحدة من نادى الدول النشرية الكبرى ، سواء كان ذلك من حيث عدد الكتب المنشورة أو من حيث عدد الناشرين العاملين فى النشر .

واللغة الانجليزية تسود المطبوعات الهندية والنشر الهندى مع أنها لاتسود الحياة الفكرية أو السلوك بين السكان فإذا كانت نسبة التعليم فى الهند هى ٣٠٪ فإن نسبة المتعلمين بالإنجليزية هى ٢٠٪ من بين المتعلمين هناك ففى إحصاء منتصف الثمانينات كان عدد المتعلمين فى كل لغات الهند هو مائتا مليون من بينهم ٢٥ مليون على الأقل متعلمون بالانجليزية . ورغم هذه الأرقام ورغم الحملات الحكومية وتذكير المفكرين بضرورة التركيز على اللغة الهندية واللغات الوطنية الأخرى إلا أن اللغة الانجليزية ماتزال محتكرة

لسوق الكتاب وخاصة فى مجالات العلم والدراسات الأكاديمية حتى مجالات السياسة والشئون الجارية تتربع على مطبوعاتها اللغة الانجليزية ، وترجع سيادة اللغة الانجليزية إلى ظروف الاحتلال وفرض اللغة الانجليزية كلغة التعليم وكلغة رسمية فى المصالح والدواوين والمكاتبات . ولكن الأوضاع بدأت فى التغير الآن ولم تعد الانجليزية لغة التعليم الأساسية ومع ذلك فإنها ماتزال أقوى اللغات استخداما فى عالم النشر والمطبوعات .

والحقيقة أن تنظيم النشر فى الهند متعدد الوجوه ففى القطاع العام تتراوح مشروعات النشر بين الوزارات على المستوى الوطنى والمحلى إلى بعض الهيئات شبه الحكومية التى تمول من الأموال العامة مثل هيئة الكتاب الوطنى National Book Trust ، أكاديمية الآداب ، المعهد الهندى للمواصفات ـــ وهناك مايقرب من ٥٠٠ وكالة فى القطاع العام تنشر كتبا بصفة منتظمة . أما القطاع الخاص فى النشر الهندى فيقوم أساساً على دور نشر صغيرة أو متوسطة الحجم ويقدر عدد الصغيرة كما سنرى بعد بحوالى عشرة آلاف دار والدور المتوسطة بما يقرب من ألفى دار وعدد الدور الكبيرة لايزيد عن مائتى دار ، وربما لم يكن من بين هذه الدور الكبيرة سوى عشرين فقط معدة إعداداً طيباً وبشبكات توزيع مرضية ومصادر تمويل وموظفين أكفاء . والحقيقة أن الغالبية العظمى من دور النشر الهندية الباقية ليست لديها خطة منظمة ومنتظمة لنشر الكتب بل تنشر من الحين للحين وليس لديها من إمكانيات دار النيشر سوى القليل ، وهذه المقولة تصدق أكثر ماتصدق على دور النشر الصغيرة والمتوسطة الحجم .

كذلك يقدر عدد دور الطباعة بما يقرب من ٣٠,٠٠٠ مطبعة معظمها قديم وربما لايصلح لإنتاج الكتب ، وجانب كبير من هذه المطابع يتوافر على طبع مواد أخرى غير الكتب معظم الوقت ، وكثير من المطابع هو فى نفس الوقت تجار تجزئة أو تجار جملة أو موزعون بل وأيضاً ناشرون .

ويتركز النشر باللغة الانجليزية فى أربعة مناطق حضرية هى دلهى ، بومباى ، كلكتا ومدراس بنفس هذا الترتيب فى الأهمية ، وهناك حوالى خمسين دار نشر تنشر باللغة الانجليزية على أساس دائم . ولقد كانت بومباى إلى سنوات قليلة مضت مركز النشر الهندى وقلبه ثم أخذت دلهى فى الوقت الحاضر مكان الصدارة حين أصبحت مقراً لعدد من دور النشر الكبيرة وربما كان لقرب دلهى من الوزارات والمصالح الحكومية الرئيسية ومراكز الدراسات المتقدمة والسفارات والوكالات الدولية ، وربما كان ذلك هو السبب الرئيسى فى اجتذاب حركة النشر وتجارة الكتب إليها .

والحقيقة أن مسرح النشر الهندى بالغ التعقيد ، فتكاليف العمالة منخفضة بينما أسعار الورق عالية جدا بالمقاييس العالمية وهناك عدد ضخم من الناشرين ولكن قلة قليلة منهم هم الذين يتخصصون فى نشر الكتب العامة أو الكتب الأكاديمية ، وكما سنرى فإن شبكة توزيع الكتاب الهندى غير كافية ومع هذا تصل الكتب إلى السوق المحددة لها . ويقوم القطاع العام ببرامج نشر ضخمة ولكن بدون تنسيق بل وبالكثير من تبديد المال والجهد أحيانا . وتؤثر فى حركة النشر عوامل كثيرة متداخلة مثل قضية اللغة ، السياسة الداخلية ، السياسة والأنظمة التعليمية وعوامل أخرى كثيرة ...

ولقد بدأ النشر والطبع بالمعنى الحديث كما ألمحنا فى النبذة التاريخية منذ بعثة الجزويت التبشيرية التى حملت معها أول مطبعة حروف متحركة إلى الهند سنة ١٥٥٦ ، وبينما بقى الجزء الأكبر من مطبوعات هذه البعثات التبشيرية مطبوعات دينية مسيحية حتى القرن الثامن عشر ففى هذا القرن أيضا ظهرت مطبوعات علمانية باللغات الوطنية ، وخاصة باللغة البنغالية نتيجة للنهضة الثقافية فى البنغال ، كما قامت الشخصيات الفكرية العظيمة من أمثال رابندرانات طاغور وبانكيم شانورا شاتيرجى باستخدام الكتب المطبوعة لتغذية تلك النهضة الثقافية البنغالية فى القرن التاسع عشر . وكان من الطبيعى أن تنشأ بعض دور النشر فى ذلك الوقت لتقديم الكتب للطبقة الوسطى المتعلمة التى بدأت تزدهر فى البنغال . وكانت هناك أيضا نهضات مماثلة فى أجزاء أخرى من الهند ولكنها لم تشهد نشأة دور نشر بالمعنى الحديث على النحو الذى شهدته البنغال ولكن الذى كان يحدث هو أن يقوم بعض الأفراد أو الهيئات بترتيب عمليات طبع الكتب لفئات معينة ، ولم تكن تلك الطريقة بالوسيلة الفعالة لنشر المعرفة ولكن مجتمع القراء كان صغيرا ومركزاً فى المناطق الحضرية مما سهل عملية التوزيع عليهم .

ومع ازدياد رقعة التعليم ظهرت حاجة ماسة إلى الكتب الدراسية والمواد التعليمية سواء على مستوى المدارس أو الكليات . وكان من بين دور النشر الأولى التى سدت جانبا من هذه الحاجة دور النشر البريطانية ، مثل ماكميلان سنة ١٩٠٣ ، لونجمان ١٩٠٦ ، مطبعة جامعة اكسفورد ١٩١٢ . وقد تركزت جهود تلك الدور فى بادىء الأمر على استيراد الكتب المطلوبة من بريطانيا وعلى إعادة طبع بعض الكتب فى الهند ، وإلى حد ماعملت على نشر قلة من الكتب بداية فى الهند لاستخدامها فى المدارس والكليات . وقد كان لدور النشر البريطانية هذه ميزة أن نظام التعليم فى الهند فى معظمه كان نظاما مستوردا من بريطانيا بمناهج شبيهة أو قل طبق الأصل بالنظام السائد فى

بريطانيا ، وبالتالى فإن الكتب الدراسية المنشورة فى بريطانيا يمكن تطويعها بل يمكن استخدامها كما هى بدون تغيير . ومن هنا كان تركيز مطبعة جامعة اكسفورد ولونجمان على مجال الكتب الدراسية ولكن من حين لآخر توفرا على نشر كتب أخرى غير دراسية تتصل بالشئون الهندية .

على الجانب الآخر نشأت دور نشر هندية لمساندة الحركات السياسية الوطنية. ولكنها كانت ضئيلة إلى جانب دور النشر البريطانية وكانت أعمارها بصفة عامة قصيرة وكان معظمها عشوائى يقوم فقط بهدف وضع كتاب أو كتب معينة فى أيدى المثقفين الهنود وكانت دور النشر البريطانية رائدة فى نشر بعض الكتب ذات الصبغة الأكاديمية لأول مرة فى الهند .

ولقد استفادت دور النشر الهندية من حركة المطالبة بالاستقلال ومناهضة الاستعمار خلال النصف الأول من القرن العشرين ، بل وكانت جزءاً من هذه الحركة فى بعض الأحيان وفى هذا الوقت أيضا استمرت دور النشر البريطانية فى دورها التقليدى فى نشر الكتب الدراسية . وفى الأربعينات حينما بلغ النضال ضد الاستعمال مداه نشأت دور هندية جديدة مرتبطة بالحركة الوطنية وهى نفس الدور التى أصبحت بعد الاستقلال نواة لحركة النشر الهندية ومن أمثلة هذه الدور : « الكتب الهندية » ، « بادما » ، « روى » . وقد كان هذا الرعيل الأول من دور النشر الهندية ينشر مطبوعاته باللغة الانجليزية أساساً ولكن هذا الرعيل أيضا كانت حياته قصيرة ، وأسباب سقوط هذه الدور متعددة منها ضيق السوق المتاحة بسبب تعدد الحركات السياسية مما جزأ قاعدة المستهلكين ، محاربة السلطات البريطانية للدور الوطنية ، الافتقار إلى الخبرة والحنكة المهنية ، الافتقار لرأس المال اللازم للاستمرار ، ومهما يكن من أمر فإن هذه الدور الرائدة قد أثبتت أن إقامة حركة نشر وطنية ليست عملية مستحيلة ، وهذا هو ماحدث بعد الاستقلال .

شهدت مرحلة مابعد الاستقلال مباشرة توسعاً هائلا فى حركة النشر الهندية ليس بسبب التفاؤل الجديد مع الاستقلال ولكن بسبب ازدياد الحاجة الفعلية إلى الكتب فالتعليم الذى كان قاصراً على الصفوة وفى المدن فقط فى ظل الاحتلال ، غدا شاملاً بعد الاستقلال فأسست كليات وجامعات جديدة ، إذ تشير الأرقام إل أن عدد الكليات زاد من ٩٣٣ فى سنة ١٩٤٧ إلى ٢٣٦٠ فى سنة ١٩٦٠ وارتفع عدد الطلاب فى الكليات

من ٢٢٥٠٠٠ طالب سنة ١٩٤٧ إلى مليون سنة ١٩٦٠ . وكان سوق الكتب التعليمية كبيرا وهو دائما من أهم مصادر دخل الناشرين ، كما أصبحت المكتبات العامة ومكتبات الكليات والجامعات سوقاً أخرى هامة للكتاب الهندى . وقد استمرت دور النشر البريطانية بعد الاستقلال ولكن خفتت من حولها الأضواء . كذلك فإن القيود السياسية التى كانت تفرضها سلطات الاحتلال وخاصة أيام الحرب لم يعد لها وجود بعد الاستقلال . وربما كانت أهم ظاهرة بعد الاستقلال هى أن الأمة المستقلة الجديدة كانت فى حاجة ماسة إلى المواد التعليمية كما كانت فى حاجة إلى فتح باب المناقشة أمام الناس للقضايا العامة وكانت الكتب هى إحدى الأدوات الرئيسية فى هذا الاتجاه . وكان هذا الخليط من الظروف هو الذى قاد إلى النمو السريع لصناعة النشر فى الهند بعد سنة ١٩٥٠ .

وبعد سنة ١٩٤٧ تفتح السوق أمام كافة أنواع الكتب تفتحا ضخماً مما أدى إلى تطور صناعة النشر تطوراً كبيراً لسد هذه الحاجة ، وفى البداية كان صدور الكتب بطريقة عشوائية على يد تجار الكتب سرعان ماتحولوا إلى ناشرين . ولعل أول دار نشر بالمعنى النقى البعيد عن التوزيع والاستيراد كانت هى ( دار آسيا للنشر ) التى أسست سنة ١٩٤٣ وكانت هذه الدار هى أول دار هندية تطبق المعايير الدولية فى التحرير والانتاج والتخصص المهنى . ولقد تخرج فى دار آسيا هذه عدد من العاملين الذين افتتحوا دورا خاصة بهم أو عملوا لدى دور أخرى ، ولقد تبعت هذه الدار دور أخرى مثل ( الناشرون المتحدون ) وكانت بومباى هى مركز النشر الهندى فى تلك الفترة رغم وجود عدد من دور النشر النشطة فى مناطق أخرى .

ودخلت الحكومة الهندية أيضاً فى مجال النشر فأخذت الوزارات الهندية فى نشر الكتب والتقارير ، ولقد أخذت ( إدارة المطبوعات Manager of Publications ) بجانب من هذا النشاط النشرى ووزعت مطبوعاتها فى قنواتها الخاصة . ولكن يجب أن نعترف بأن كثيرا من مطبوعات الحكومة المركزية كانت تصدر دون تخطيط وبطريقة عشوائية . وكانت الحكومات المحلية فى الولايات أبطأ فى عملية النشر وتميز النشر الحكومى بسوء الإنتاج وسوء التوزيع ، رغم أن نشر القطاع الخاص لم يكن بأفضل من النشر الحكومى سواء من حيث الإنتاج أو من حيث التوزيع .

وازدهر أيضا استيراد الكتب من الخارج فى تلك الفترة وكانت معظم الواردات ترد

من بريطانيا ، المورد التقليدى للكتب إلى الهند ، ولكن دور النشر الأمريكية غزت السوق الهندية وببطء ، وخاصة بعد المشروعات الأمريكية الكبرى سنة ١٩٥٤ . أما صادرات الكتاب الهندى فى تلك الفترة فقد كانت ضعيفة للغاية وزاد ضعفها اتفاقيات التجارة الخارجية التى تركت صادرات الكتاب الهندى فى يد الناشرين البريطانيين .

والحقيقة التى يجب أن نذكرها أن قلة من الناشرين الهنود هم الذين يعيشون من دخل النشر وحده بمعناه النقى ومعظمهم إن لم يكن كلهم يديرون نشاطات جانبية مثل تجارة الجملة أو تجارة التجزئة أو استيراد الكتب بل وأحيانا يديرون المطابع . وهذه الأنشطة الجانبية بالنسبة لكثير من دور النشر أكثر فائدة ربما من النشر نفسه . ومن ثم فإن النشر يستند إلى أعمال أخرى من أجل استمراره وبقائه ولذلك فالناشر بمعناه النقى غير موجود فى الهند تقريباً وهذا الموقف موجود أيضا فى كل دول العالم الثالث تقريباً باعتبار النشر عمل هامشى لايمكن الارتكان إليه فى تحقيق ربح ثابت . والنتيجة الحتمية هى أن نشاط النشر يعانى من ارتباطه بالنشاطات الأخرى بيد أن ذلك أمر لايمكن تجنبه بسبب الموقف الاقتصادى .

ويمكن القول بأن النشر فى الهند قد نضج مبكراً ذلك أن توسعه كان سريعاً وجاء غالباً بدون تخطيط مسبق أى جاء تلقائيا . ولقد ارتفع عدد العناوين المنشورة بسرعة ملحوظة إلى نحو ١٨٠٠٠ عنوان فى منتصف الخمسينات ثم أخذ فى الانخفاض التدريجى ولم يلبث أن أخذ فى الارتفاع مرة ثانية ثم تذبذب نحو الانخفاض على نحو ما شرحناه بالأرقام فى لاتجاهات العددية والنوعية .

وبسبب انعدام الخبرة العميقة لم يستطع الناشرون التنبؤ بأن كتبهم لن تسوق بسرعة وبالتالى لم يقدروا دورة رأس المال على وجه الدقة . ومن ثم لجأ كثير من الناشرين إلى أساليب غير أمينة فى العمل مثل تأخير دفع عوائد المؤلفين وأحيانا عدم دفعها كلية كما قلنا من قبل ولجأت دور أخرى إلى إعلان إفلاسها وكثيرا ما وجدنا الطابعين والمجلدين وموردى الورق دون أن تدفع حقوقهم لفترات طويلة .

لقد تشكل النشر الهندى فى الخمسينات : فالإطار العام ، والأسس المالية وأساليب العمل والتشغيل كلها تطورت فى الخمسينات وبقيت على حالها حتى الوقت الراهن . ولقد توسعت حركة النشر ونمت وتأصلت ورفعت مستويات الانتاج والمحتويات فى الكتاب الهندى . وسوق الكتاب فى الهند كبيرة وواسعة وهناك مشاركة من القطاع

العام فعالة ومثمرة . ولقد ظهرت الكتب المغلفة على مسرح النشر الهندى بدءا بكتب سلسلة جايكو بالانجليزية ، وكتب الجيب الهندية ( بالانجليزية والهندية ولغات أخرى ) مؤكدة أن هناك سوقاً رائجة للكتب العامة فى الهند .

ومن واقع أدلة الناشرين الهنود المختلفة التى وقفنا عليها يمكننا القول بأن العدد الفعلى لهم يتراوح بين ١٠,٠٠٠ و ١٢٥٠٠ ناشر ولكن بدراسة الانتاج الفكرى دراسة متأنية يتكشف لنا أن ثلاثة آلاف ناشرا **فقط** هم الذين يمارسون النشر النشيط ، وأن مائة دار فقط تنشر خمسين كتابا فأكثر فى السنة ، ومائتى ناشر ينشرون خمسة عشر كتابا فأكثر فى السنة وأن ٢٧٠٠ ناشراً منهم يدور عدد ماينشرونه حول خمسة كتب . والغالبية الساحقة بعد ذلك تنشر أقل من خمسة كتب وربما تمضى عدة أعوام دون أن تنشر شيئاً .

وفى أحد الأدلة نجد تسجيلا كاملا للناشرين فى الهند ويصل العدد الإجمالى فيه إلى ١٢٢٦٠ ناشراً موزعين على الفئات التالية :

| | |
|---|---|
| ناشرون تجاريـــــــــون | ٩٩٣٨ |
| ناشرون مؤلفـــــــــون | ١٣٢٨ |
| أجهزة حكومية وقطاع عام | ٩٩٤ |
| **المجمـــوع** | **١٢٢٦٠** |

وفى دليل آخر أكثر تفصيلا يصل عددهم ١١٢٥٠ ناشراً منهم ١٠٢٥٠ ناشراً تجارياً و ١٠٠٠ ناشر حكومى وقطاع عام . ومن الناشرين التجاريين المؤلف الناشر كما هو الحال فى الدليل الأول . والجدول التالى أعد بناء على بيانات استقيت أساساً من الدليل الثانى بعد عمليات إحصائية مستفيضة . وهو يوزع الناشرين التجاريين على اللغات التى ينشرون بها وبعد ذلك يفرد بيانا للهيئات الحكومية والقطاع العام وأكثر من هذا يفرد بيانا بالعمليات المساعدة للنشر .

ونود بداية أن نوضح أن الناشرين التجاريين فى اللغة الهندية أكثر عدداً من أية لغة أخرى حتى اللغة الانجليزية ( ٢٤٩٠ ناشراً ) ولكن إذا أضفنا القطاع الحكومى والعام

وهو ينشر أساساً باللغة الانجليزية لزاد عددهم كما يتضح من الجدول المرفق وكما سنشرح بعد فإن أكبر مركز للنشر فى الهند من حيث عدد الناشرين فقط هو كلكتا حيث يوجد بها ١٧٤٢ ناشراً .

ورغم أن عدد الناشرين التجاريين فى اللغة الهندية أكبر من عدد الناشرين باللغة الانجليزية إلا أن عدد المفردات المنشورة باللغة الانجليزية أكبر كثيرا من المفردات المنشورة باللغة الهندية ، وذلك لأن النشر الحكومى باللغة الانجليزية دفع بهذه اللغة كثيرا إلى الأمام .

## الناشرون التجاريون فى الهند
## وتوزيعهم على اللغات

| اللغة | العدد | النوع | اللغة | العدد | النوع |
|---|---|---|---|---|---|
| اللغة الآسامية | ١١٨ | دار نشر | لغة أوربا | ١٨٤ | دار نشر |
| | ٥٣ | مؤلف ناشر | | ٧٢ | مؤلف ناشر |
| اللغة البنغالية | ١١٧٩ | دار نشر | لغة البنجاب | ٢٩٢ | دار نشر |
| | ٢٣٠ | مؤلف ناشر | | ١٧ | مؤلف ناشر |
| اللغة الانجليزية | ١٤٧٦ | دار نشر | السنسكريتية | ٢٨٣ | دار نشر |
| | ٢٣٣ | مؤلف ناشر | | ٦٩ | مؤلف ناشر |
| لغة جوجاراتى | ٣٠٦ | دار نشر | لغة السند | ٢٨ | دار نشر |
| | ٦٦ | مؤلف ناشر | | ٨ | مؤلف ناشر |
| اللغة الهندية | ٢٤٢٥ | دار نشر | تاميل | ٣٥٨ | دار نشر |
| | ٦٦ | مؤلف ناشر | | ٧ | مؤلف ناشر |
| لغة كانادا | ٥١٠ | دار نشر | تيلوجو | ٤٧٣ | دار نشر |
| | ٥٤ | مؤلف ناشر | | ١٢٣ | مؤلف ناشر |
| لغة مالايالام | ٣٧٧ | دار نشر | اوردو | ١٧٠ | دار نشر |
| | – | مؤلف ناشر | | – | مؤلف ناشر |
| لغة ماراثى | ٦٦٦ | دار نشر | | | |
| | ٣٢٢ | مؤلف نشر | | | |



obeikandl.com

## الأجهزة الحكومية والهيئات الناشرة

| النـــوع | العـدد | النـــوع | العـــدد |
|---|---|---|---|
| الأكاديميات والجمعيات | ٣٩ | مكتب الطبع الحكومى ( وفروعه ) | ١٣٩ |
| معهد C.S.I.R. | ٤٢ | إدارات حكومية مركزية | ١١ |
| معهد I.C.A.R. | ٤٧ | حكومات الولايات | ٢٢ |
| معهد ICMR. | ٢٩ | المتاحف | ٧٠ |
| المؤسسات العلمية | ٤٥٤ | الجامعات الناشرة | ٩٠ |

## مؤسسات العمليات المساعدة للناشرين

| | | | |
|---|---|---|---|
| مصممـ الكتب | ٤٥ | المطابع كلها | ٣٠,٠٠٠ |
| الإتحادات العاملة | ٢٩ | المطابع الكبرى | ٤٠٧ |
| وكالات الناشرين الأجانب | ٥٠ | مصدرو الكتب | ١٥٨ |
| مصانع الورق | ٢٢ | | |

ويتوزع الناشرون الهنود على نحو ٣٠ مدينة هندية هى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| أجرا | دهاورا | كوتايام | بانتا |
| أحمد أباد | جوهاتى | لكنو | بونا |
| الله اباد | حيدرأباد | مدراس | تريفادورم |
| بنجالور | اندور | ميروت | فاراناسى |
| بومباى | جايبور | ماثورا | |
| كلكلتا | جولندور | ميسور | |
| كوتاك | كنبور | ناجبور | |
| دلهى | كولهابور | نيودلهى | |



obeikandl.com

بيد أن خمسة مدن فقط تظفر بنصيب الأسد وتعتبر أهم مراكز النشر الهندى على الإطلاق وهى على الترتيب :

كلكتا ــ بومباى ــ دلهى ــ مدراس ــ نيودلهى .

ونعالج فيما يلى بعض قطاعات النشر فى الهند وهذه القطاعات هى : القطاع العام والقطاع الخاص ــ المؤثرات الأجنبية فى النشر الهندى ــ النشر باللغات الوطنية الهندية ــ النشر الأكاديمى فى الهند ــ دراسة حالة لبعض دور النشر الهندية ــ تكوين الناشر الهندى ــ إقتصاديات النشر الهندى .

## القطاع العام والقطاع الخاص :

النشر فى جل الدول النامية توجهه الدولة إلى أبعد حد وعادة ماتتبنى الدولة الأعمال الكبيرة التى لايستطيع القطاع الخاص القيام بأعبائها . ومنذ استقلال الهند كانت كبرى إدارات النشر فى الهند هى ( حكومة الهند ) المركزية وتعتبر وحدها مسئولة عن ٢٠٪ من الكتب المنشورة هناك ، إذ أنه من خلال الوزارات والإدارات المختلفة سواء على المستوى المركزى أو الولايات تنشر الحكومة الكثير من الكتب والنشرات والتقارير والوثائق . وظاهرة الحكومة الهندية كناشر ظاهرة مقبولة ومسلم بها ليس فقط لدورها المباشر فى نشر الكثير من المطبوعات ولكن أيضا لأنها هى التى ترسم السياسة العامة لكثير من جوانب النشر وتجارة الكتب . ولقد أدركت السلطات الهندية منذ فترة مبكرة الدور الهام للكتاب فى التنمية الوطنية ولذلك رصدت مبالغ متزايدة للنشر والكتب .

وفى الهند كما فى جل الدول النامية تتدخل الحكومة فى كثير من جوانب الاقتصاد الوطنى حتى مع وجود قطاع خاص قوى ، وتحرص الحكومة الهندية على التدخل فى استيراد وتصدير الكتب ، إقامة مصانع ورق جديدة ، تحديد أسعار الورق ، كما أن قوانين الائتمان التى تصدرها الحكومة لها تأثيرها المباشر على تجارة الكتب وصناعة النشر ولقد كان لتخفيض ميزانيات المكتبات الهندية مؤخراً أثره المباشر كما جاءت أزمة الورق فى منتصف السبعينات نتيجة حتمية لسياسة الحكومة .

ولاتحاد الناشرين وتجار الكتب مكتب فى نيودلهى حيث يستشعر سياسة الحكومة تجاه صناعة النشر وتجارة الكتب والحقيقة أن الاتحاد لم يحقق إلا نجاحاً محدوداً فى التأثير على سياسة الحكومة ورغم ذلك فإن ممثليه يبلغون وجهات نظر الاتحاد للمسئولين بيد أن

المشكلة الرئيسية للاتحاد أنه ليست له وجهة نظر موحدة لأن تكوينه من ناشرين ومستوردين وموزعين ، تجار جملة وتجار تجزئة وباعة يجعله فى موقف بالغ الصعوبة إزاء تكوين وجهة نظر موحدة ولقد أدى ذلك إلى انقسام الاتحاد ونشأة منظمة جديدة هى ( الاتحاد العام للناشرين الهنود ) يتحدث فقط باسم الناشرين وحدهم دون سائر الفئات .

والحقيقة أن سياسة الحكومة إزاء الكتب محكومة باعتبارات عديدة وليس الناشرون سوى عامل واحد فى التأثير على اتخاذ القرارات ، فهناك أيضا ميزان المدفوعات ، وهناك احتياجات القطاعات الأخرى من الواردات بما يؤثر فى واردات الكتب ، وهناك احتياجات دور الصحف ، مصانع التعبئة وغيرها من المؤسسات التى تحتاج إلى الورق بما يؤثر فى حصة الورق المخصصة للكتب . وفى دولة نامية كالهند تكون المنافسة فى الحصول على المواد الخام ضارية . وفى ظل صناعات الغذاء أو الوقود تصبح صناعة النشر هامشية فى الاقتصاد والتنمية الوطنية . كذلك فإن المنافسة التى تأتى من جانب مشروعات القطاع العام بالنشر يجب عمل ألف حساب لها فى اتخاذ القرارات الحكومية ، ومن أمثلة تلك المؤسسات هيئة الكتاب الوطنى .N.B.T، المجلس الوطنى للبحوث التربوية والتدريب . NCERT.

لقد رأينا من قبل كيف عالجت الحكومة قضية نشر الكتب المدرسية وكيف تولت القيام بذلك وشرحنا الآثار التى ترتبت على ذلك . لقد رأت وزارة التعليم أن الكتب المدرسية تعكس وجه « الأمة » وأن استخدام كتب « غير لائقة » وخاصة الكتب الأجنبية فى المدارس يجب أن يتوقف كما أرادت السلطات أيضا أن ترفع من مستوى الكتب المدرسية ووجدت أن التأميم هو السبيل الوحيد إلى ذلك كما أن أهداف تأميم الكتاب المدرسى هو تخفيض سعره من خلال الدعم الحكومى . ولقد جاءت المبادرة من جانب الحكومة المركزية ، كما قدمت بعض الدعم ولكن حكومات الولايات هى التى تتوفر على تنفيذ تلك البرامج الخاصة بالكتب المدرسية ، ولقد طلب إلى بعض الوكالات الحكومية مثل المجلس الوطنى للبحوث التربوية والتدريب وضع كتب مدرسية « نموذجية » . وقدمت هذه النماذج إلى مجالس الولايات ليسهل ترجمتها وطبعها وباستثناء تلك النماذج فإن كل شىء قد وضع فى يد المجالس المحلية التى تنشر الكتب وتوزعها فى قنوات التوزيع الخاصة عن طريق مديريات التعليم . ولقد قامت الولايات بجهود ممتازة فى

سبيل إمداد التلاميذ بالكتب المدرسية باللغات المحلية ، كما ساعدت تلك البرامج المحلية التلاميذ على الحصول على الكتب بالسعر الذى يطيقونه .

إذن ليس مستغربا أن تقوم الحكومة بإنتاج الكتب المدرسية على المستوى الابتدائى والثانوى ، ولقد شاع بين الناس على نطاق واسع أن الكتب المدرسية هى العنصر الصعب فى أى نظام تعليمى وتتصاعد أهمية هذه الكتب خاصة عندما يهبط مستوى المدرسين فى المدارس والحقيقة أن الكتب المدرسية تعتبر العامل الأساسى فى غرس القيم الوطنية فى نفوس التلاميذ ولذلك تحرص الدول على غرس هذه القيم . كذلك تعتبر الكتب المدرسية الجيدة رخيصة السعر ورقة سياسية فى يد الحكومة ونجاح القطاع العام فى نشر الكتب المدرسية هو فى نفس الوقت نجاح للحكومة فى تثبيت أركانها فى نظر الناس . ولقد وجه النقاد انتقادات عنيفة لبعض برامج الحكومات المحلية فى نشر الكتب المدرسية وخاصة التأخير فى طبع تلك الكتب وتبديد مبالغ لامبرر لتبديدها فى عمليات الإنتاج . كما وجه المؤلفون الانتقادات للمبالغ المتواضعة التى يتقاضونها نظير تأليفهم لتلك الكتب بدلا من أن يتقاضوا نسبة مئوية على النسخ المطبوعة ، وتساءل البعض عن الحكمة من احتكار السلطة السياسية لانتاج الكتب المدرسية وخطورة ذلك على مستقبل الدولة . ورغم كل هذه الانتقادات فإن كثيرا من الولايات قد نجحت نجاحا كبيرا فى إنتاج الكتب المدرسية باللغات المحلية .

ولم يبق لناشرى الكتب فى القطاع الخاص من السوق المدرسية سوى المدارس الخاصة التى تدرس اللغة الانجليزية فى المستوى الابتدائى والثانوى . كما بقى لهم قطاع كبير من كتب الكليات والجامعات وخاصة فى الموضوعات التى تستخدم اللغة الانجليزية فى تدريسها . أما فى الدراسات العليا فإن كل الكتب المقررة تتوفر على نشرها شركات القطاع الخاص وليس هناك نية لتغيير هذا الأسلوب فى الوقت الحاضر ، ولقد بدأت بعض الجامعات بنفسها فى نشر الكتب الدراسية المقررة على طلبتها فى بعض الموضوعات مما اقتطع جانبا من السوق التى كانت متاحة لناشرى القطاع الخاص . ومن المؤكد أن مطابع تلك الجامعات تعرف السوق المتاحة للكتب التى تنشرها تماما كما أن توزيع هذه الكتب أمر سهل لأن الطلاب يسعون إليها .

لقد أنشأت الحكومة إلى جانب تبنيها للكتب المدرسية وغيرها من البرامج عدداً من الوكالات المتعلقة بشئون الكتب مثل ( قسم المطبوعات ) فى وزارة الإعلام والإذاعة

وهذا القسم يتوفر ليس فقط على نشر مطبوعات حكومية فى كل نوع ولكن أيضا لديه خطة محددة لنشر كتب وكتيبات فى سلاسل موضوعية معينة . ومن أهم الوكالات الحكومية المتعلقة بالكتاب ( هيئة الكتاب الوطنى ) وهذه الهيئة لها دور خطير ليس فقط فى البرامج النشرية التى تقوم بها ولكن أيضاً فى التنسيق بين ناشرى القطاع الخاص والمساهمة فى تنمية الكتاب الوطنى . كما تتبنى هذه الهيئة إقامة معرض سنوى للكتاب لايتضمن فقط مجرد كتب تعرض على الناس ولكن تصحبه حلقات بحث ومناقشة حول قضايا وجوانب مختلفة فى النشر الهندى على اعتبار أن المعارض وسيلة فعالة فى الدعاية لقضية الكتاب عموما .

ولقد أنشئت هيئة الكتاب الوطنى هذه سنة ١٩٥٧ ؛ وبلغت ميزانيتها فى بعض السنوات نحو خمسة ملايين روبية ، كما تتلقى الهيئة دعماً للقيام بمشروعات محددة من وزارة التعليم والوزارات والهيئات الأخرى ولكن الهيئة الآن تعانى من عدم القدرة على تصريف المخزون لديها إذ يقدر المخزون الآن بنحو عشرين مليون روبية ويرجع هذا المخزون المتراكم إلى عدم ملاءمة الكتب المنشورة لاحتياجات السوق وهبوط مستوى كثير من الكتب المنشورة وسوء إخراج الكتب مما جعل الجموع تنصرف عنها .

لقد وصل عدد العناوين المنشورة سنوياً لدى الهيئة إلى حوالى ٢٠٠ عنوان مابين كتاب جديد وإعادة طبع . والهدف من برامجها النشرية هو إتاحة الكتب ذات القيمة التربوية والثقافية لجموع الشعب . كما تبنت العديد من السلاسل فى كتب الأطفال وعن الولايات الهندية المختلفة وغير ذلك من المجالات . كما أنه كان لدى الهيئة مشروع كتب دراسية على مستوى الجامعة باللغة الانجليزية تموله الحكومة المركزية ، فى نفس الوقت الذى كانت ترعى فيه مشروعا آخر تموله الحكومة الأمريكية يهدف إلى ترجمة كتب أمريكية فى العلوم والتكنولوجيا إلى اللغات الهندية المختلفة ، وليس لدى الهيئة شبكة توزيع خاصة بها بل توزع غالبية كتبها عن طريق شركات تجارة الكتب العادية رغم أن الدعاية والترويج تقوم بهما الهيئة ، كما أن الهيئة ليس لديها مطابع خاصة بها بل تقوم بطبع كتبها فى المطابع التجارية . والحقيقة أن كمية المطبوعات التى تنشرها وعدد الموظفين الذى يربو على ١٥٠ موظفا يجعل الهيئة قوة فعالة فى حركة النشر الهندية .

لقد زادت برامج الحكومة النشرية زيادة واضحة منذ أواخر الخمسينات مع زيادة الحاجة إلى الكتب باللغات المحلية حيث خصصت الدولة مبلغ عشرة ملايين روبية لكل لغة وطنية

لنشر الكتب بها ، ومع هذا لم يتم انفاق إلا مبلغ خمسة وعشرين مليون روبية من اجمالى المبلغ الذى تم تخصيصه فى السنوات الأولى للبرامج وهو ثمانون مليون روبية . ولقد ساهمت وكالات حكومية أخرى متخصصة فى البرامج النشرية وعلى سبيل المثال يرعى ( المجلس الهندى للبحوث الاجتماعية ) برنامج نشر للدراسات الاجتماعية عن طريق الاشتراك مع ناشرى القطاع الخاص كما تقوم الولايات المختلفة بالمساهمة فى نشر الكتب العامة إلى جانب برامج الكتب المدرسية التى أشرنا إليها من قبل .

ومن أجل التنسيق الكامل بين كافة الجهود الحكومية فى عمليات نشر المطبوعات أسس فى سنة ١٩٦٧ ( مجلس تنمية الكتاب الوطنى ) كما يقوم هذا المجلس بدور الرابطة بين ناشرى القطاع الخاص والحكومة إذ يضم هذا المجلس ستين شخصية مختلفة من مجتمع الناشرين والحكومة تشترك جميعها فى رسم جوانب مختلفة من سياسة الدولة تجاه الكتاب . ومما يؤسف له أن هذا المجلس ولد خاملاً إذ لم يجتمع سوى سبع مرات فى خمس سنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٢ ولم يستطع تنفيذ التوصيات التى اتخذها وكان من بين توصياته :

١ ــ ضرورة اعتبار صناعة النشر من بين « الصناعات الأساسية » .

٢ ــ تخفيض الضرائب على الناشرين .

٣ ــ وضع ائتمانات كافية للناشرين .

٤ ــ تخفيض الرسوم البريدية على المطبوعات .

٥ ــ فرض المزيد من القيود على واردات الكتب الأجنبية إلا فى حالة الكتب التى لايمكن إعادة طبعها داخل الهند .

٦ ــ إقامة مجلس حكومى لتنمية صادرات الكتاب الهندى .

والحقيقة أن الطبيعة الاستشارية لمجلس تنمية الكتاب الوطنى تحد من دوره وفعاليته ومع هذا فإن مجرد وجود هذا المجلس دليل أكيد على رغبة الحكومة فى تنسيق ودعم النشاطات النشرية فى الدولة .

ومما يجدر ذكره أن دور الحكومة المباشر فى النشر لم يكن كبيرا فى الخمسينات ولم يكن هناك تنسيق يذكر حتى بين المشروعات الحكومية النشرية ذاتها ولم يكن هناك بالتالى خطة عامة أو اطار فوق لبرامج الكتب الحكومية . ورغم أن الادارات الحكومية المختلفة تنتج أكثر

من ٢٠٪ من مجموع كتب الهند سنويا فإن أسلوب توزيع المطبوعات الحكومية سواء على المستوى المركزى أو الولايات أسلوب قاصر . وهناك بوادر تحسن فى توزيع المطبوعات الحكومية وخاصة تلك التى تصدرها هيئات علمية مثل أكاديميات الآداب ومعهد المواصفات القياسية . وتبقى مطبوعات الوزارات المختلفة توزيع حقيقى أو دعاية كافية .

ولاينبغى بحال التقليل من قدر الدور الحكومى فى النشر وهو يتنامى سنة بعد أخرى بحيث قدر عدد الوكالات الحكومية الناشرة بحوالى ٥٠٠ وكالة منها نحو مائتى وكالة تحت إشراف الحكومة المركزية . ووزارة التعليم نفسها يتبعها عدد من الوكالات الناشرة الهامة من بينها هيئة الكتاب الوطنى ، المجلس الوطنى للبحوث التربوية والتدريب ، المجلس الهندى للبحوث الاجتماعية . ولقد قامت أكاديمية الآداب وحدها فى السنوات الأخيرة بنشر ٤٥٠ كتاباً بكل اللغات الهندية واللغة الانجليزية واللغة النيبالية ، ويتوفر على نشر بعض هذه الكتب الناشرون التجاريون نيابة عن الأكاديمية . ولكن الغالبية تنشر عن طريق الأكاديمية بالطريق المباشر . كما أن المراكز الهندية المتخصصة مثل المجلس الهندى للبحوث الزراعية ، مجلس البحوث العلمية والصناعية ، المجلس الهندى للبحوث الطبية يقوم كل فى مجاله بنشر أبحاث أكاديمية .

وإذا كان ذلك هو الدور الحكومى المباشر فى عملية النشر فإن لها دوراً آخر غير مباشر يتمثل فى رسم السياسات المتعلقة بالناشرين ودعم المكتبات لتعظيم قدرتها على شراء الكتب ، تنظيم عمليات تموين الورق ، وتحديد حصص العملة الصعبة اللازمة لاستيراد قطع الغيار والاحلال فى آلات الطباعة ، دعم إنتاج أنواع معينة من الكتب .

**المؤثرات الأجنبية فى النشر الهندى :**

النشر ليس مجرد عمل محلى أو وطنى ولكن له جوانبه الدولية وأبعاده الخارجية ذلك أن الدول النامية والدول التى تعيش على « فضلات » الفكر فى العالم تعتمد إلى حد كبير على القطاع العالمى فى النشر . وباعتبار الدول النامية « أرياف العالم » فإن عليها أن تعيش على « استيراد » جانب كبير من الكتب و « المعرفة » والمواد من الخارج . إذ يجب ترجمة الكتب من اللغات العالمية ويجب استيراد آلات الطباعة ، كما يجب استيراد الورق وتجب إعادة نشر بعض الكتب ويجب ويجب ... وهى جميعا تؤثر وبلا حدود فى عملية النشر الوطنى . بل إن مؤلفى دول العالم الثالث أنفسهم يفضلون نشر أعمالهم فى الخارج وباللغات الأجنبية للخروج من عنق زجاجة اللغات الوطنية الضيقة .

ومشكلة الهند فى جزئها الأول هى مشكلة اللغة ذلك أن الدول الكبرى المنتجة للكتب فى الأعم الأغلب تستخدم إحدى اللغات العالمية ( باستثناء اليابان والاتحاد السوفيتى ) فاللغة الانجليزية ثم الفرنسية وإلى حد ما الألمانية والأسبانية هى اللغات الضرورية للاتصالات الفكرية بين صفوة العلماء والمفكرين . وللهند فى هذه الناحية موقف متميز إذ أن نسبة عالية من المتعلمين يعرفون اللغة الانجليزية ، ولقد استخدمت اللغة الانجليزية لغة رسمية للحكومة الهندية وللحياة العلمية والفكرية لمدة قرنين من الزمان وبالتالى فإن الهند فى مقدمة الدول النامية المتصلة بمراكز العلم والثقافة الدولية ولكن من جهة ثانية كان ذلك على حساب تطور اللغات الوطنية . وماتزال الصفوة الهندية مستمرة فى استخدام اللغة الانجليزية كوسيلة أساسية للتبادل الفكرى وتبقى اللغة المحلية دون استخدام تقريباً .

وهناك أيضا جانب اقتصادى لاستمرار التأثير الأجنبى على النشر فى الدول النامية فالدول النامية دول مستوردة للمعرفة ، ومن ثم فهى تستورد الكتب والمواد الأخرى . والهند كما أشرنا من قبل تنفق حوالى ١٠ كرورو ( الكرورو = مليار روبية ) على استيراد الكتب والدوريات سنوياً ، ذلك أن الدوريات العلمية الأساسية تنشر فى الدول الغربية والكتب العلمية تبدأ هناك أولاً ولابد من استيراد هذه المواد من هناك . ويجب أن نعرف أن السوق الهندية ماتزال محدودة أمام تلك الكتب بحيث لايمكن إعادة نشرها فى الهند مرة ثانية كذلك فإن من الضرورى سرعة الحصول على تلك المطبوعات للاستفادة منها والاستيراد هو الأسلوب الوحيد لتحقيق ذلك . ولهذه الأسباب فإن هناك شبكة استيراد واسعة للكتب فى الهند . كذلك فإن الكتب الأجنبية والناشرين الأجانب كان لهم بعض التأثير على النشر فى الهند وعلى الدوائر الفكرية فيها نتيجة لترتيبات حق الطبع والتقاليد التاريخية وربما بسبب نوع من « توازن القوى » الفكرية الذى خلقته الدول الصناعية فى الدول النامية فى المجالات العلمية من كل نوع .

كذلك تلعب العوامل السياسية دوراً هاما فى العلاقات الثقافية بين الدول الصناعية والدول النامية وكان الناشرون دائماً فى قلب معركة الانحياز الثقافى هذه فى الدول النامية إذ أن دول العالم الثالث كانت دائما أرض المعركة فى الحرب الباردة . ولقد كانت الهند بالذات أرضا لمعركة الايديولوجيات بسبب مساحتها المترامية وبسبب أنها إحدى دول عدم الانحياز الكبرى وكم حاولت القوى الكبرى التأثير فى مثقفى الهند والرأى العام بها من خلال الكتب أساساً ومن خلال العديد من البرامج الثقافية والفكرية الأخرى .

وتقوم السفارات الأجنبية بنشر المجلات والكتب وتدعم الجرائد والمجلات الهندية وإلى جانب برامج الكتب والجهود الأخرى التى تبذلها الدول الأجنبية للتأثير فى الهنود من خلال الكلمة المطبوعة ، تعقد السفارات حلقات البحث والمناقشة وتمنح رحلات مجانية للمفكرين وصانعى الرأى العام فى الهند . وسوف نتناول بالتفصيل بعض البرامج الكبرى فى هذا الصدد .

ولعل أكبر برامج الكتب على الاطلاق هو البرنامج الأمريكى المعروف ببرنامج القانون العام ٤٨٠ PL480 ، برنامج جمعية كتاب اللغة الانجليزية البريطانية المختصرة : (ELBS) ، وبرنامج كتاب الاتحاد السوفيتى ، على الرغم من أن جانبا من دوافع تلك البرامج دوافع مخلصة فى رفع مستوى الحياة الفكرية والتعليمية فى الهند إلا أن الجانب الأكبر من الروافع تحركه عوامل سياسية .

والدول النامية لاتستطيع أن تفعل شيئا كثيرا إزاء هذا الوضع ، وضع الاعتماد الفكرى على الدول الكبرى ، إذ أن الدول التى حاولت قطع كافة علاقاتها الفكرية الخارجية والانغلاق الثقافى كما حدث فى حالة بورما وجدت نفسها معزولة عن التطورات الدولية بل وجامدة فى مكانها . وحتى الصين نفسها بسجلها الحافل فى الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتى الفكرى الناجح وجدت نفسها مضطرة كثيرا إلى الاعتماد على المعلومات التكنولوجية الأجنبية ، كما رأينا ذلك واضحا فى الكراسة التاسعة . وهناك حقيقة لامراء فيها وهى أن الدول النامية لابد لها من الاعتماد على المعلومات الحديثة ونتائج البحوث التى توجد فقط فى الدول الصناعية . وهذه الدول أيضا لابد لها من أن تعتمد على لغات العالم الكبرى كوسيلة للاتصال الفكرى والعلمى والثقافى .

ولقد كانت الهند بالذات عالة على التيارات الفكرية الخارجية ولعل التداول واسع المدى لمجلات مثل التايم أو النيوزويك يؤكد ذلك ، والأفلام الأجنبية التى تشاهد باستمرار شاهد على ذلك أيضا . والدوريات المتخصصة الأجنبية يقبل عليها المتخصصون لأنها فى نظرهم أهم من الدوريات الهندية . ويشهد على ذلك أيضا كمية الكتب التى تستورد من الخارج وهذه الكتب ليست فقط مجرد دراسات وأبحاث علمية وأكاديمية ولكن أيضا قصص وروايات ومسرحيات عالمية بل وحتى كتب فى الاقتصاد العام . إذن فتأثير الغرب على الهند من خلال وسائل الاتصال وخاصة الكلمة المطبوعة

تأثير قوى جدا ، ومن المهم أيضا أن ندرك أن المؤلفين الهنود يفضلون نشر أعمالهم فى الخارج لأن ذلك يحقق لهم مكانة دولية من جهة وعائداً مادياً أكبر من جهة ثانية .

ومع كل ماسقناه فإن دول العالم الثالث ليست تحت رحمة الدول الصناعية تماما بل تستطيع الدولة الإصرار على الاستقلال الفكرى بل وتحافظ عليه ، ونقول الاستقلال وليس الانغلاق أو الاستغناء كما حدث بالنسبة لمصر أو أندونيسيا على سبيل المثال ، حيث يمكن تقييد استيراد الكتب والدوريات ودعم صناعة النشر المحلية .

ومما يجب أن نذكره أن مدى تحكم الناشرين الأجانب والحكومات الأجنبية فى النشر الهندى ليس بأكثر مما يوجد فى كثير من دول العالم الثالث ففى إفريقيا الناطقة بالفرنسية على سبيل المثال تستورد غالبية الكتب من فرنسا مباشرة وليس هناك نمو أو تطور يذكر فى صناعات النشر المحلية . وفى إفريقيا الناطقة بالانجليزية ظلت دور النشر البريطانية مسيطرة تماما على النشر هناك حتى عقدين مضيا عندما بدأت تحبو بعض دور النشر الوطنية . وفى الهند مازالت التأثيرات الأجنبية قائمة ومستمرة وقد أشرنا سابقاً إلى وجود دور النشر البريطانية النشيطة فى الهند .

ويجب القول إنصافا للحقيقة بأن دور الناشر البريطانى قد تقلص إلى حد ما بعد الاستقلال ويعتمد كثير من هؤلاء الناشرين الآن على إدارة هندية وجميعهم يستخدم الهنود فى الوظائف الرئيسية ، وربما كانت مطبعة جامعة اكسفورد هى الوحيدة حتى الآن التى لاتشجع على استخدام الهنود فى مكاتبها وخاصة فى المناصب العليا . ومازالت دور النشر البريطانية تنشر الكتب المدرسية للمدارس الخاصة : مدارس الصفوة الانجليزية . ولقد ضاعفت تلك الشركات من نشر الكتب العامة والأكاديمية وحافظت على المعايير الممتازة فى اختيار الأصول التى تنشر وفى عمليات الانتاج ، وينشط الناشرون البريطانيون فى استيراد الكتب من بريطانيا ، وتقوم مطبعة جامعة اكسفورد باعادة طبع وتوزيع الكتب الأجنبية داخل الهند وتباع هذه الكتب بأقل من معدلاتها فى الدول الأجنبية رغم ارتفاع أسعارها بالنسبة لداخل الهند . ولقد لوحظ على سبيل المثال أن تجليد الملازم الواردة من الخارج فى الهند يوفر ٢٥٪ من ثمن الكتاب فى الخارج . وإعادة طبع الكتاب بكل مراحله فى الهند يوفر ٥٠٪ ورغم الاتجاه إلى الحد من تأثير الناشرين البريطانيين فى الهند إلا أن نشاط الشركات البريطانية قد توسع فى السنوات الأخيرة وخاصة فى عمليات النشر المشتركة مع ناشرين هنود .

أما الناشرون الأمريكيون فهم إضافة جديدة نسبياً على حركة النشر الهندية ولم تنشط الشركات الأمريكية إلا فى أواخر الخمسينات بعد دخول برامج المساعدات الأمريكية وعلى نطاق واسع . ولقد أفتتح الناشرون الأمريكيون الكبار فروعا لهم فى الهند من أمثال ماكجروهل ، فان نوستراد ، برنتيس هول ، جون وايلى وغيرهم . ويختلف الناشرون الأمريكيون عن الناشرين البريطانيين فى أنهم لاينشرون سوى كتبهم الأمريكية فى الهند أو يستوردون الكتب المنشورة فى أمريكا وذلك باستثناء ماكجروهيل الذى افتتح دار نشر مشتركة مع ( تاتاس ) لنشر كتب هندية . أما الباقون فيعملون أساسا فى إعادة طبع الكتب وخاصة الكتب الدراسية للكليات طبقا لبرامج المساعدة الأمريكية ولا تنشر أية كتب لمؤلفين هنود ومجالات الكتب التى تنشرها هى أساساً الموضوعات العلمية والتكنولوجية . ولانستطيع الحكم الآن على ماإذا كانت تلك الشركات الأمريكية ستستمر بعد انتهاء المساعدات الأمريكية أم لا .

والناشرون غير الهنود يخضعون لنفس اللوائح الحكومية فيما يتعلق بضرائب الأرباح وضرائب الدخل التى تخضع لها كل المشروعات الأجنبية فى الهند والناشرون الأجانب لديهم ميزة الحصول على الائتمانات ورأس المال اللازم لهم من الشركات الأم فى الخارج كما يحصلون على كل مساعدة ممكنة وتسهيلات فى استيراد الكتب . ويقوم برنتيس هول وماكجروهيل بطبع سلاسل كتب دراسية بالانجليزية فى اليابان أو هونج كونج أو سنغافورة وتوزيعها على كافة الكليات فى كل الدول الآسيوية . وتقوم مطبعة جامعة اكسفورد بدور وكيل التوزيع لعدد من المطابع الجامعية فى الولايات المتحدة وبريطانيا والراغبة فى تسويق كتبها فى الهند . ولقد استفادت الشركات الأمريكية أيما فائدة فى الفترة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧ من برنامج الحكومة الأمريكية الخاص بضمان مصادر المعلومات والذى تعهدت فيه الحكومة الأمريكية بتصدير الكتب الأمريكية إلى الدول النامية .

على الجانب الآخر هناك برامج نشر محددة ترعاها الحكومات الأجنبية فى الهند ، أكبر هذه المشروعات وأعظمها تمويلا هى بطبيعة الحال المشروعات الأمريكية . أما الاتحاد السوفيتى فإنه يرعى مشروعاً صغيراً ومحدوداً . ويهدف هذا المشروع إلى نشر كتب دراسية سوفيتية فى مجال العلوم والتكنولوجيا بالهند بأسعار مدعومة من جانب الاتحاد السوفيتى . كما أن هناك كتبا عامة فى موضوعات أخرى ابتداء من السياسة والاقتصاد

إلى القصص ، منشورة فى الاتحاد السوفيتى وتباع فى الهند عبر قنوات التوزيع التجارية العادية بأسعار مدعومة أيضا من الاتحاد السوفيتى . وبصفة عامة فإن مشروعات الاتحاد السوفيتى محدودة وصغيرة وليس لها تأثير يذكر على مسرح النشر الهندى . ومعظم الكتب السياسية تدور حول الماركسية والموضوعات ذات الصلة ، كما نلاحظ أن مانشر من الكتب الدراسية جرى استخدامها على نطاق محدود فى الكليات والجامعات ومن ثم لم تؤثر الكتابات السوفيتية كثيرا فى الحياة الفكرية أو التعليمية فى الهند . و « دار الشعب للنشر » الهندية ليس لها ارتباط وثيق بالحزب الشيوعى الهندى رغم أنها قد تعاونت فى كثير من برامج الكتاب السوفيتى ، وتقوم هذه الدار بتوزيع المطبوعات السوفيتية كما قامت بمشروعات نشر مشتركة مع دور نشر سوفيتية ومع الحكومة السوفيتية . والحقيقة أن المشروعات السوفيتية تفتقر إلى التأنى والتخطيط الطويل . ولقد اعتمد السوفيت فى عملية توزيع كتبهم على قنوات « دار الشعب للنشر » والقنوات اليسارية الأخرى مما جعل هذه المطبوعات لاتصل إلى القاعدة العريضة من القراء . وبالمقارنة بالمشروعات الأمريكية والبريطانية كانت المشروعات السوفيتية أصغر كثيرا .

والمشروعات البريطانية تعتبر فى الواقع ذات أثر كبير فى سوق النشر الهندى وأكبر المشروعات البريطانية مشروع ( جمعية كتاب اللغة الانجليزية ـــ ELBS ) وهو المشروع المنفذ فى كثير من الدول النامية حيث اللغة الانجليزية لغة التعليم فى المدارس والكليات . ويهدف هذا المشروع إلى جلب الكتب البريطانية الدراسية على مستوى الكليات والجامعات إلى الدول النامية بسعر رمزى فى مجالات متعددة مع التركيز على العلوم البحتة والتطبيقية . ويدور عدد العناوين فى هذا المشروع حول عدة مئات من الكتب ويباع منها مالايقل عن مليون نسخة سنوياً فى دول العالم النامى المختلفة ، ويصل نصيب الهند من العناوين والنسخ إلى حوالى ٦٠٪ وعلى العكس من كتب المشروعات الأمريكية حيث يجرى طبعها فى الهند فإن كتب المشروع البريطانى تطبع فى بريطانيا . ومن ثم فإن الناشر البريطانى يدعم مباشرة من الحكومة البريطانية وتشحن تلك الكتب إلى الدول النامية وتسوق خلال منافذ التسويق التجارية العادية بسعر يقل عن سعر التكلفة فى بريطانيا . ولقد عارض الناشرون الهنود هذا المشروع البريطانى ليس فقط كجزء من معارضتهم لكافة المشروعات الأجنبية ولكن أيضا لأن كتب هذا المشروع تطبع فى بريطانيا وبالتالى لاتتحقق من ورائه منافع لحركة النشر الهندية . ولاتقوم الحكومة الهندية بفحص معظم الكتب الداخلة إلى الهند عن طريق هذا المشروع طالما أنها ليست منشورة للهند وحدها وطالما أنها تستورد عن طريق المنافذ التجارية

العادية . ويلاحظ أن هذا الأسلوب لايمكن الحكومة الهندية من فرض سيطرتها على الكتب البريطانية بنفس القدر الذى تفرضه على كتب المشروعات الأمريكية . وبالإضافة إلى هذا المشروع فإن ( البعثة البريطانية العليا ) لها مكتب دائم فى الهند للمساهمة فى برامج الكتب .

ونأتى بعد ذلك إلى المشروعات الأمريكية وهى أهم المشروعات الأجنبية على الإطلاق وأوسعها تمويلاً . لقد قامت الحكومة الأمريكية بتقديم مساعدات ضخمة على شكل قروض لاستيراد الغذاء والمساعدة فى برامج الزراعة والصناعة ولذلك لم تقدم إلا قسما صغيرا من تلك المساعدة فى مجالات الفكر والثقافة . لقد قامت أمريكا بالمساعدة الجدية فى مجال التعليم ، وخاصة فى تطوير الكليات والمعاهد الزراعية والصناعية وغيرها من المؤسسات التعليمية ، ورغم أن المساعدة فى مجال الكتاب كانت صغيرة إلا أنها كانت بندا هاما من بنود المساعدات الأمريكية للهند . وكان أكبر البرامج الأمريكية المتعلقة بالكتاب هو ذلك البرنامج الذى تديره ( مصلحة الاستعلامات الأمريكية ) ربما لشعور الحكومة الأمريكية بضرورة الترويج لمصالح وثقافة الولايات المتحدة . أما المشروعات الأخرى فقد تولتها ( وكالة التنمية الدولية ــ AID ) .

والحقيقة أن الدوافع إلى مشروعات الكتب الأمريكية فى الدول النامية متشابكة ومعقدة ، ولقد بدأ اهتمام وكالة التنمية الدولية بمشروعات الكتب فى أواخر الخمسينات كجزء من مجهوداتها فى تحديث وتنمية الدول النامية . ولقد اهتمت وكالة التنمية باقامة أنظمة كاملة لتطوير الدول النامية بسرعة ونظر إلى « التعليم » كأحد هذه الأنظمة المتكاملة وكانت الخمسينات هى الفترة التى نظرت فيها الولايات المتحدة بجدية إلى « التهديد الايديولوجى » للشيوعية الدولية . ومن ثم رأت فى الكتب وسيلة هامة لمناهضة الشيوعية فى دول العالم الثالث ، وبذلت المساعدات فى هذا الصدد بسخاء ودخلت وكالة المخابرات المركزية فى هذا الجهد تحت غطاء من منظمات مختلفة .

لايمكن فصل المعونة الأجنبية وخاصة المعونة الفكرية عن النوايا الخاصة بالدول المانحة وكذلك عن سياسة الدولة المتلقية للمساعدة . ولقد نشطت المعونات الأمريكية للهند فى وقت زاد فيه الخبراء الأمريكيون هناك زيادة كبيرة ، ولكن كل ذلك تغير مع تغير الأهداف ومع سيطرة الحكومة الهندية على الموقف ، ومن هنا هبطت برامج المساعدات الأمريكية وتقلصت برامج الكتب .

إن مجالات وحدود برامج الكتب التى تقدمها وكالة التنمية الدولية على نطاق العالم كبيرة فبالاضافة إلى برامج النشر المباشرة هناك برامج لتدريب العاملين بالنشر والتحرير ودراسات لصناعات الكتاب المحلية ، وهناك أيضا معونات عينية تتمثل فى تقديم معدات الطباعة ودعم ترويج وتوزيع وإنتاج الكتب فى موضوعات مختلفة . وتركز هذه الوكالة على برامج الكتب التى تساعد فى عملية التنمية مثل كتب التكنولوجيا والكتب الدراسية فى العلوم .

وتكشف أرقام مصلحة الاستعلامات الأمريكية عن مجال معونة الكتب ففى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٤ قدمت الولايات المتحدة معونة لانتاج ٩٠٠٠ طبعة وطبع منها ٨٠ مليون نسخة فى ٥١ لغة كلها فى الدول النامية . ولقد كانت الهند إحدى الدول الكبرى للنشاط الأمريكى ، إذ وصل عدد العناوين التى نشرتها الولايات من خلال برامجها فى الهند إلى ١٥٠٠ عنوان باللغة الانجليزية واللغات المحلية بين ١٩٥١ و ١٩٧٢ . ولقد توقف هذا البرنامج بسبب برود العلاقات بين الولايات المتحدة والهند وبسبب تساؤل موظفى مصلحة الاستعلامات عن جدوى هذا المشروع . ولقد حل محله برنامج أكثر تواضعا هو ( نادى الكتاب الأمريكى ) .

والحقيقة أن برنامج الكتب الدراسية الأمريكية أهم بكثير للهند من البرنامج العام حيث تم نشر مئات من الكتب الدراسية المعينة للطلبة ضمن برنامج فائض الأغذية ( القانون العام ٤٨٠ ) ففى سنة ١٩٧٠ نشر ٢٩٧ كتابا بالانجليزية أو بالأحرى أعيد طبعها فى الهند وبلغ عدد نسخها ١,٦٧٩,٩٠٦ نسخة . وفى سنة ١٩٧٢ نشر ٢٨٩ عنوانا بعدد من النسخ وصل ١,٣٩٠,٠١٩ نسخة وتراوح حجم الطبعة من الكتاب الواحد بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف نسخة ، رغم أن قلة من الكتب بلغ عدد النسخ فى طبعتها عشرين ألف نسخة ( كتاب فى علم النفس التربوى ) وخمسين ألف نسخة ( قاموس ) بيعت جميعها فى أسابيع قليلة وكانت موضوعات الكتب أساساً فى العلوم البحتة والتكنولوجيا وقلة من الكتب فى العلوم الإجتماعية والإنسانيات .

ورغم أن الكتب الأمريكية هذه لم تمثل سوى نسبة قليلة فى مجموع الانتاج الفكرى الهندى إلا أنها داخل الكتب الدراسية كانت تمثل نسبة عالية وسببت الثراء لبعض دور النشر ، والحقيقة أن هذا المشروع الأمريكى الذى بلغ عدد الكتب المنشورة فيه إلى ألف عنوان جعل من الصعب على الناشر الهندى نشر كتب دراسية فى الموضوعات المغطاة لانخفاض أسعار الكتب الأمريكية وبالتالى سيطرة الكتب الأمريكية على السوق تماما فى

بعض المجالات . وبينما كان المشروع نعمة وبركة على بعض دور النشر الهندية التى اشتركت فى المشروع وحققت مكاسب كبيرة ، كان أيضا سببا فى كساد بعض دور النشر الأخرى التى كانت تمارس نشر الكتب الدراسية .

لقد كانت هناك انتقادات كثيرة فى الهند لهذا البرنامج رغم أنه تم بالاتفاق الكامل مع وزارة التعليم الهندية واللجنة التى تتخذ القرارات النهائية المتعلقة باختيار الكتب التى تنشر كانت لجنة هندية أمريكية مشتركة وكانت وزارة التعليم ممثلة فيها . ولعل أهم تلك الانتقادات أن البرنامج كان ينشر الكتب الدراسية فى صميم المناهج التى تأدب المؤلف الهندى على تأليفها والناشر الهندى على نشرها . وكان من الصعب على الناشر الهندى منافسة الأسعار المدعومة التى تنشر بها الكتب الأمريكية ومن ثم حرم المؤلف والناشر الهندى من نشر أروج الكتب وأكثرها ربحية ــ أى الكتب الدراسية ــ كما كانت تلك الكتب تمثل عبئا على موارد الناشر المحدودة من الورق والطباعة لأن الأولوية بالطبع كانت لتلك الكتب المدعومة .

وإلى جانب تلك الكتب الأكاديمية قامت الحكومة الأمريكية من خلال مصلحة الاستعلامات بدعم نشر مئات من الكتب العامة الموجهة للقارىء العام وكانت تهدف كما سبق أن أشرنا إلى عرض الحياة الأمريكية والدعاية ضد الشيوعية ، ونشرت تلك الكتب من خلال ناشرى القطاع الخاص ووزعت خلال السوق العامة بأسعار زهيدة وكان ذلك ممكنا لأن الناشر الهندى كان يتلقى ٨٠٪ من تكاليف إنتاج الكتاب من السلطات الأمريكية . ولم تنجح أغلبية هذه الكتب تجاريا رغم أن الناشرين حققوا مكاسب كبيرة نتيجة الدعم . ولقد ترجمت بعض تلك الكتب إلى لغات هندية وطنية ولم يكن فى هذه الكتب أى إشارة إلى أن دولة أجنبية تدعم هذه الكتب ولم يكن للحكومة الهندية أى دخل فى اختيار العناوين التى تنشر . وكان القراء الفطنون وحدهم هم الذين يخمنون أن الكتاب مدعوم حين يشترون مجلداً ضخما بخمسة أو عشرة روبيات ، كما كانت بعض عناوين الكتب تفضح هويتها الأمريكية .

ورغم غياب المعلومات الدقيقة عن تأثير برامج الكتب الأجنبية إلا أن المصادر الهندية تؤكد أن هذه البرامج كانت لها آثارها السياسية الواضحة فى النشر الهندى فقد أعلن أحد الناشرين أن امتيازات نشر كتب برنامج قانون ٤٨٠ كانت تمنح فقط للناشرين الموالين للأمريكيين وللثقافة الأمريكية ولم يستفد من هذا البرنامج فى الواقع سوى قلة من

الناشرين . كما يذكر بعض المعلقين أن الحكومة الأمريكية لم تمارس سيطرة كاملة على البرنامج وأن بعض الناشرين الهنود قد أعطوا أرقاما مرتفعة عن عدد النسخ التى طبعوها وحصلوا على دعم على نسخ لم يطبعوها إطلاقاً ، بل إن بعض الكتب كانت تباع « دشتاً » حتى لايتجشم الناشر عناء توزيعها بعد طبعها . وقد خلصت المصادر الهندية إلى أن كثيرا من الكتب التى نشرت مدعومة لم تكن لها قيمة حقيقية للهند وتضمنت كثيرا من عناصر التبديد للمال والجهد والمواد .

والحقيقة أن دفتر الموازنة بين حسنات وعيوب كتب برامج المساعدة الأجنبية ملىء بالتداخلات وخاصة برنامج الكتاب الدراسى الأمريكى فالبرنامج قدم الكتب الدراسية للطلبة الهنود بأسعار زهيدة فى بعض الموضوعات التى لاتوجد لها كتب مقررة أصلا . وقد كان ذلك مفيدا فى وقت كان النظام التعليمى يتوسع بسرعة هائلة . وكانت حلقات البحث والمؤتمرات المتعلقة بالكتب والتى جاءت نتيجة لتلك المساعدات مفيدة للناشرين الهنود ونقلت إليهم الخبرات الأجنبية . وقد كان لهذه البرامج جوانبها السلبية فالكتب الدراسية المنحازة فى الموضوعات الايديولوجية فى العلوم الاجتماعية والإنسانيات قد تكون مدمرة للطالب الهندى . كما أن تلك الكتب على ما أوضحنا سابقاً قد حجبت المؤلف الهندى إلى حد ما حيث لم تستطع الكتب الهندية منافستها لانخفاض أسعارها .

**النشر باللغات الوطنية :**

رغم أن النشر باللغة الانجليزية يحظى باهتمام كبير فى الهند على النحو الذى أسلفناه إلا أن هناك قدراً لابأس به من النشر يتم باللغات الوطنية فى الهند وعلى رأسها اللغة الهندية بل إن بعضا من الكتب الأكاديمية تنشر بتلك اللغات .

والحقيقة أن النشر باللغات الوطنية يمر بأزمة بالغة الصعوبة لأن نسبة صغيرة من سكان الهند هى التى تقرأ الانجليزية على نحو ماأشرنا إليه سابقاً بينما نسبة السكان الذين يقرأون باللغات الوطنية الأساسية نسبة عالية ، ومع هذا فإن النشر باللغات الوطنية هزيل للغاية إذا نحينا الهندية والبنغالية وإلى حد ما المراثية ، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم القدرة على شراء الكتب فى الأقاليم الهندية ، إذ أن كتابا بعشرة روبيات قد يعجز الكثير عن شرائه ، ذلك أن شراء الكتب يعتبر رفاهية لاتقدر عليها إلا الصفوة الهندية . ومما يزيد الوضع سوءا أن تلك الصفوة تقرأ الانجليزية وتتركز فى المدن الرئيسية فقط . ومن جانب آخر فإن عدد المكتبات التى تقتنى الكتب الجادة ليس كبيرا ولايوجد فى الولاية

الواحدة من هذه المكتبات سوى عدد محدود لايقدر على مؤازرة الناشرين الذين ينشرون باللغات الاقليمية .

كذلك فإن العوامل التى تزيد الموقف تعقيدا وهى نتيجة وسبب فى نفس الوقت أن المؤلف الهندى سعياً لمكانة أدبية وعائد مادى أفضل وشهرة على النطاق الدولى والوطنى مضطر إلى أن ينشر باللغة الانجليزية ويحاول قدر استطاعته تجنب النشر باللغات المحلية المحدودة التداول . وكان من نتيجة ذلك أن تركز نشر الأعمال الهامة باللغة الانجليزية ، وترك للغات المحلية نشر الكتب الدينية والقصص والموضوعات الهامشية الأخرى . إن الضغوط نحو النشر باللغة الانجليزية كثيرة وقلة قليلة من الناشرين هى التى تقاوم تلك الضغوط .

والحقيقة أن اللغة الهندية كلغة وطنية لنحو ٤٠٪ من السكان وباعتبارها اللغة الرئيسية فى الهند تقف فى موقف أفضل من سائر اللغات الوطنية ولكنها تتساوى مع سائر اللغات أمام اجتياح اللغة الإنجليزية كوسيلة اتصال داخل الأمة . واللغات الإقليمية الصغرى مثل البنجابية والآسامية والسندية وغيرها دائما فى موقف مهدد حيث أن عدد الكتب المنشورة بتلك اللغات محدود للغاية . وقد حذر الخبراء من انقراض هذه اللغات كأداة للتعبير المكتوب إذ يقل عدد الكتب المنشورة فى أى لغة من هذه اللغات عن ٣٠٠ عنوان .

ومع ذلك فالصورة ليست قاتمة تماما وليس المؤلفون والناشرون بعاجزين تماما فالنهضة الثقافية فى البنغال خلال القرن التاسع عشر قامت على اكتاف كتاب من أبناء هذه اللغة وهبوا أنفسهم للتعبير بها . ويستطيع كل قادر من الناشرين والصحفيين والفنانين والمؤلفين ومنتجى الأفلام وغيرهم أن يخصصوا جزءا من جهودهم للتعبير باللغات المحلية . ولكن العامل الاقتصادى سيظل مسيطراً وبالتالى سيستمر الاتجاه نحو استخدام اللغة الانجليزية واللغة الهندية . ففى كيرالا حيث توجد أعلى نسبة تعليم فى الهند ( ٦٠٪ ) وحيث يوجد تقليد قوى للكتابة باللغة المحلية ( مالايلام ) ازدهرت حركة النشر بتلك اللغة . ويمكن القول بأن هناك حركة نشر ولو أنها محدودة بلغات ماراثى ، تاميل ، البنغالية ، جوجاراتى ، تيلوجو أما سائر اللغات الهندية فلا يوجد نشر منتظم بها . ويبدو ضعف حركة النشر بتلك اللغات من كمية المطبوعات والمبيعات وشبكة التوزيع إذ تعجز عن مساندة أى ناشر يرغب فى الاستمرار . ولعل أرقام عدد الكتب

بالنسبة للسكان تكشف عن ذلك فقد كان المتوسط الاسيوى سنة ١٩٦٤ هو ٤٨ عنوانا لكل مليون من السكان بينما كان المتوسط العالمى هو ١٢٧ عنوانا أما فى الهند فقد هبط المتوسط إلى ٩,٦ عنوان فى اللغة الهندية ، بينما فى الماراثية نجد ٣١,٢ عنوان ، ٩٢,٢ عنوان فى لغة جوجاراتى وكان المتوسط العام لكل الهند هو ٢٧ عنوانا .

لقد كان المرء يتوقع أن يزيد النشر باللغات المحلية مع ازدياد رقعة المتعلمين فى هذه اللغات ولكن الموقف تعقد بشكل غير متوقع . بيد أن هناك بعض الأمل فى أن يتطور الموقف لصالح اللغات المحلية ذلك أن التعليم فى كافة المراحل بما فى ذلك التعليم العالى يتوسع باللغات المحلية وهناك حاجة ماسة إلى كتب دراسية ومواد تعليمية بتلك اللغات ، وبالتالى تنخفض نسبة الأمية بشكل تدريجى ، ويقل الاعتماد على اللغة الانجليزية كلما ركزت الحكومة على اللغة الهندية واللغات المحلية إذ أن هناك اتجاها طويل الأجل نحو تنمية إقتصادية وسياسية وفكرية باللغات المحلية .

ورغم تلك الخطط طويلة الأجل إلا أن الناشرين المحليين قد قرروا أن مبيعاتهم من الكتب باللغات الوطنية لم تتحسن بشكل ملحوظ وأن أعمالهم مهددة بالتوقف ، فسوق الكتب الأكاديمية محدودة جدا على الرغم من أن هناك احتمالات محمودة فى مجالات الكتب الشعبية مثل الدين ، السياسة ، القصص . وقد أثار البعض أنه ليس هناك سوى قراء محدودين للغاية لهذه الكتب وعلى سبيل المثال فإنه فى لغة التاميل تنشر المجلات فكرا جادا وتوزع هذه المجلات نسخاً كثيرة مما يصرف القراء عن شراء الكتب . وفى لغة الماراثى رغم وجود نسبة متعلمين معقولة إلا أن الكتب لاتسوق بشكل جيد والناس هناك يفضلون الذهاب إلى السينما أو المسرح عن شراء كتاب .

ومن المؤكد أن دور النشر الإقليمية هى دور صغيرة يعمل بها عدد قليل من الأفراد بخبرات محدودة ورأسمال محدود أقل بكثير مما نجده فى دور النشر باللغة الانجليزية . وأكثر من هذا فإن هناك ضرورة إبقاء الأسعار منخفضة لأن السوق لاتستطيع هضم الأسعار العالية وهذا يعنى أن تكلفة الانتاج يجب أن تكون منخفضة . ويلاحظ أن محلات الكتب تفضل التعامل مع الكتب الانجليزية ولاتقتنى من كتب اللغات الاقليمية سوى القليل لأن الربح العائد منها محدود .

وكما هو الحال فى كتب اللغة الانجليزية تقوم المكتبات بامتصاص نسبة عالية من الكتب الأكاديمية باللغات المحلية . وتقدر المصادر أن المكتبات تمتص ٦٠٪ من الكتب

الصادرة باللغة الهندية ولغة الماراثى وهى نسبة أقل مما تقتنيه باللغة الانجليزية ( ٩٠٪ ) . ويلاحظ أن حجم الطبعات باللغات المحلية صغيرة ويدور حول ١٠٠٠ نسخة بالنسبة للكتب الجادة فى اللغة الهندية أو لغة الماراثى .

ومما يؤسف له أن عدد الكتب المترجمة من اللغة الانجليزية إلى اللغات الوطنية محدود للغاية . وهذا معناه أن الطريق مازال طويلاً أمام تلك اللغات حتى تصبح لغات فكر وأداة تعبير .

**النشر « الأكاديمى » :**

المقصود بالكتب الأكاديمية تلك الكتب الجادة التى تضيف جديدا إلى المعرفة البشرية فى المجتمع وتتسم بالصبغة العلمية فى معالجتها للموضوع التى تتناوله . والناشر الذى يدور نشاطه الرئيسى حول هذا النوع من الكتب ناشر جدير بالتقدير لأنه يقتحم مجالاً صعبا عائده المادى محدود وقد يكون الناشر الأكاديمى هذا عبارة عن جامعة أو إدارة حكومية أو ناشراً من القطاع الخاص ، ويجب أن نعرف بادىء ذى بدء أن النشر الأكاديمى لم يصبح يعد ظاهرة فى الهند بسبب المشاكل الاقتصادية ومشاكل التوزيع المحيطة بالكتاب الأكاديمى ولعل خير اقتباس يعبر عن موقف الكتاب الأكاديمى فى الهند قول أحد الناشرين : « نحن ننشر الكتب الأكاديمية فى طبعات صغيرة بأعلى تكلفة ونضع عليها سعراً عالياً ونحاول تسويقها بين قوم لايستطيعون شراءها » .

ومن المعروف أن النشر الأكاديمى فى كثير من الدول يقوم على أساس عدم الربح حتى يحقق الغاية منه وهو الاضافة إلى المعرفة البشرية ، كما يحدث فى الولايات المتحدة إذ تقوم مطابع الجامعات ــ وهى لاتهدف إلى الربح ــ بنشر حوالى عشر ماتنتجه الولايات المتحدة من الكتب سنوياً ولكن حجم المبيعات لايزيد عن ٢٪ . وقد دخلت مطابع الجامعات الأمريكية ميدان النشر الأكاديمى عقب الحرب العالمية الثانية عندما بات واضحاً أن ناشرى القطاع الخاص لايرغبون فى نشر المزيد من الأعمال الأكاديمية لأن هذه الكتب لاتحقق الربح المنشود . كما أن مطابع الجامعات تتلقى الدعم من المؤسسة الأم وبالتالى لاتحرص على الربح ومن ثم أصبحت قادرة على سد الفجوة التى كانت موجودة فى نسيج حركة النشر الأمريكية .

والحقيقة أن مطابع الجامعات الأمريكية ليست وحدها النموذج على نشر الكتب

الأكاديمية ففى بريطانيا مطابع جامعات عريقة ( مثل اكسفورد ، وكمبردج من بين أعرق وأكبر المطابع العلمية فى العالم ) بيد أن ناشرى القطاع الخاص فى بريطانيا أكثر نشاطا فى نشر الكتب الأكاديمية مما هو عليه الحال فى الولايات المتحدة وفى قلب القارة الأوربية على الرغم من وجود مطابع الجامعات فإن معظم الكتب الجامعية يتوفر على نشرها ناشرو القطاع الخاص وهم قادرون على تحقيق ربح من وراء هذه الكتب بسبب التعليم العام الشامل فى القارة وارتفاع مستوى التعليم والفكر والاقبال التقليدى من جانب الأفراد على شراء الكتب . والدول الاشتراكية فى أوربا الشرقية لديها نمط ثالث فى نشر الكتب الأكاديمية ، ذلك أن النشر مملوك للدولة ممثلة فى القطاع العام الذى ينشر كافة أنواع الكتب بما فى ذلك الكتب الأكاديمية . وتقوم المؤسسات العلمية مثل أكاديمية العلوم بنشر الكتب والأبحاث الأكاديمية بصرف النظر عن الربح الذى تحققه هذه الكتب . ولقد توصلت كل الدول الصناعية إلى صيغة ما لنشر وتوزيع الكتب الأكاديمية نظراً لأهميتها وقيمتها بصرف النظر عن أية ربحية تحققها تلك الكتب .

وتملك الهند هى الأخرى مقومات النشر الأكاديمى ممثلاً فى الجامعات وإلى حد ما فى بعض دور النشر الخاصة والمؤسسات الحكومية الأخرى وهو أمر لم يتيسر لكثير من دول العالم الثالث فأندونيسيا مثلا رغم عدد سكانها الهائل وشبكة الجامعات بها فإن لديها من المشاكل مايجعل الكتب الأكاديمية فى حكم النادرة . ولايقدم ناشرو القطاع الخاص أو الأكاديميات إلا فى النادر على إنتاج ونشر الكتب الأكاديمية الجيدة . إن الأمر قد امتد أيضا إلى الكتب الدراسية فى الكليات حيث تشح هذه الكتب فى كثير من المجالات . وهناك من الدول النامية الأصغر من هى فى وضع أسوأ لأن سوق الكتب العادية محدود وبالتالى يجعل نشر الكتب الأكاديمية غير إقتصادى .

أما الهند فقد نجحت فى الاستفادة من معاهد البحث والوزارات الحكومية والجامعات كوسيلة لنشر الكتب الأكاديمية . كما أن للقطاع الخاص دوراً مستمرا فى فى نشر الكتب الأكاديمية ولقد توفر هذا القطاع على نشر العديد من الكتب بالفعل ولقد سمحت إقتصاديات النشر فى الهند للناشرين بأن يحققوا ربحاً متواضعا من طبعة الألف نسخة أو ربما أقل . ومن ثم يمكن القول بأن نشر الكتب الأكاديمية فى الهند عمل اقتصادى للقطاع الخاص . ومما تجدر ملاحظته أن بعض ناشرى القطاع الخاص فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول ينشرون الكتب الأكاديمية للحصول على المكانة والتقدير أكثر من سعيهم إلى

الربح ، ويتميز ناشرو القطاع الخاص بالمرونة والاستقلالية أكثر من الإدارات الحكومية ومطابع الجامعات .

لقد أدارت الحكومة الهندية عدة برامج تهدف جميعها إلى نشر الكتب الأكاديمية وأيضا هدفت إلى مساعدة الناشرين فى القطاع الخاص وتشجيعهم على نشرها . ومن بين هذه البرامج الممتعة ذلك البرنامج الذى قام به ( المجلس الهندى للبحوث الاجتماعية ) وهو تشجيع نشر الرسائل الجامعية فى العلوم الاجتماعية وذلك بتقديم ٣٠٠٠ روبية عن كل رسالة دكتوراه وما فى مستواها من الدراسات والبحوث الجادة ، والأعمال التى يختارها المجلس يعهد بها إلى ناشر فى القطاع الخاص لنشرها وكان الناشر يحصل على هذا المبلغ ليساعده على تغطية جانب من تكاليف النشر ثم تباع الكتب بعد ذلك على أساس تجارى . وبانتهاء هذا البرنامج فى نوفمبر ١٩٧٣ كان قد تم نشر ١٤٦ عملاً معظمها رسائل دكتوراه . كما قامت الجامعات والمؤسسات الأخرى باستخدام دور النشر الخاصة ، إما لنشر الكتب والدراسات التى تعدها أو استخدام دور التوزيع الخاصة لتسويقها وعلى سبيل المثال فقد قام ( معهد جوكهالى للعلوم السياسية ) و ( معهد الإحصاء الهندى ) بالتعامل مع ( دار آسيا للنشر ) للقيام بنشر أعمالهما . كما قامت مطبعة جامعة بومباى بالتعامل مع ( دار براكاشان الشعبية ) لتوزيع مطبوعاتها . وكثيراً ماقامت دار براكاشان بطبع وتوزيع العديد من مطبوعات المجلس الهندى للبحوث الاجتماعية .

والحقيقة أن دور الجامعات فى النشر دور طويل ولكنه لم يكن متميزا أو فذا فمطبعة جامعة كلكتا وهى أول مطبعة جامعية فى الهند أقيمت سنة ١٩٠٩ . وقد توفرت على نشر مايربو على ألف كتاب فى ثلاثة أرباع القرن . ومن مطابع الجامعات القديمة أيضا مطبعة جامعة بومباى وجامعة البنجاب ، والجامعات الأخرى لديها مطابع ولكنها ليست نشيطة فى مجال النشر الأكاديمى . لقد انتشرت المطابع الجامعية فى الهند فى السنوات الأخيرة ولكن نشاطاتها الأساسية كانت طبع الاستمارات وأوراق الامتحانات ونشر الكتب الدراسية ، وهذه الكتب الدراسية يؤلفها أساتذة الجامعة وعادة لاتستخدم خارج الغرض الذى ألفت من أجله ، وهو اتجاه شاع مؤخراً بين الجامعات الهندية .

والحقيقة أن التزام المطابع الجامعية بطبع الكتب الدراسية له عيوبه التى من بينها أنها تقلل من الدور الأكاديمى للجامعة وأنها تتخلى عن التزامها الأساسى إلى التزام هامشى هو الكتب الدراسية . وطالما أن كل جامعة تقصر همها على كتبها فقط فإن المطابع الجامعية لن تعمل

بكامل طاقتها ، وسيكون هناك تكرار لامبرر له فى الجهد لصغر حجم الطبعات . كما أن قيام المطابع الجامعية بذلك سيحرم القطاع الخاص من مورد الرزق الباقى له بعد تأميم الكتب المدرسية .

ولعل جامعة بومباى هى الجامعة الوحيدة التى تأخذ مطبعتها دوراً كبيرا فى نشر الكتب الأكاديمية أكبر من أى دار نشر متخصصة ، وهى لذلك مثل حى على التنظيم والإدارة فى هذا النوع من الكتب . وخمس عملها موجه لطباعة الكتب ( والأربعة أخماس الباقية موجهة لسائر احتياجات الجامعة وخاصة أوراق الامتحانات ) . ونصف الكتب المطبوعة تقريباً كتب أكاديمية وكتب عامة ومن ثم يمكن القول بأن ١٠٪ من جهد مطبعة جامعة بومباى موجه نحو نشر الكتب الأكاديمية وعلى سبيل المثال فإنه فى سنة ١٩٧٣/١٩٧٢ توفرت المطبعة على طبع ٩٦٣٠٠ نسخة من الكتب الدراسية و ٨٣٠٠ نسخة من كتب أكاديمية وعامة . ويقدر عدد الكتب المطبوعة فيها سنويا بحوالى عشرين كتابا دراسيا و ١٢ كتابا أكاديميا . وعدد النسخ المطبوعة من الكتاب الواحد من الفئة الأخيرة يتراوح مابين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ نسخة . وهناك سلسلة من الأبحاث الصغيرة تنشرها المطبعة بأعداد أقل من النسخ ، وتنشر المطبعة كتبا فى إحدى عشرة لغة على الرغم من أن ماتنشره باللغة الانجليزية هو الكثرة الغالبة . والمطبعة من الناحية المالية جزء من الجامعة وليس لها استقلال مالى من أى نوع وميزانيتها السنوية التى تتلقاها من الجامعة تدور حول ٥٠,٠٠٠ روبية بالإضافة إلى المبنى المجانى الذى أقيمت عليه المطبعة . ويجب أن نلاحظ أن المعونة التى تقدمها الجامعة متواضعة للغاية طالما أن حجم أعمالها يدور حول نصف مليون روبية . وليس للمطبعة جهاز تحرير متفرغ على الاطلاق ، ومدير المطبعة طابع ليس له مؤهل سوى الخبرة ولاتتدخل المطبعة فى أية عمليات تحرير للنص بتاتا . والمطبعة مجهزة بكافة الآلات والأدوات اللازمة لانتاج المطبوعات بيد أن معظم تلك الآلات قديمة الطراز . أما قرارات الطبع بما فى ذلك تحديد الأصول التى تطبع فيتخذها مجلس مكون من ثمانية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة . وليس هناك أى نوع من أنواع الدعاية أو الترويج فى توزيع المطبوعات . وقد جرت عدة محاولات لعقد اتفاقات توزيع مع ناشرين من القطاع الخاص ولكنها جميعا لم تحقق نجاحا من أى نوع . وفى الوقت الحاضر تقوم الجمعية التعاونية فى الجامعة بتوزيع مطبوعات مطبعة الجامعة . وهذا الترتيب يبدو مناسبا للكتب الدراسية ولكنه لم يفلح مع الكتب الأكاديمية وكتب الثقافة العامة .

وبينما مطبعة جامعة بومباى يمكنها الاستمرار فى نشر الكتب الدراسية إلا أنها لاتعتبر ناشرا يعتد به للكتب الأكاديمية ، ولاتقدم إلا القليل فى سبيل تطوير العلم بالهند إذ يلاحظ أن معظم الكتب الأكاديمية التى يقدمها القطاع الخاص أكثر جاذبية ، ويمكننا أن نعتبر مطبعة جامعة بومباى طابعا أكثر منها ناشراً . وإذا كانت مطبعة جامعة بومباى أكبر مطبعة جامعية وأكثرها رسوخا فى كل الهند ، وإذا كان هذا هو حالها فإن حال المطابع الجامعية الأخرى فى الهند هو بكل تأكيد أسوأ .

والجامعات فى الهند ليست وحدها التى تنشر الكتب الأكاديمية دون انتظار للربح ففى منطقة دلهى وحدها يوجد عدد من المؤسسات التى تنشر الكتب الجادة على أساس منتظم وعندما نجمع معاً الكتب التى تنشرها هذه المؤسسات مجتمعة فإنها تصل إلى عدد كبير يعتد به كل سنة .

**دار النشر الهندية : دراسة حالة :**

الرغبة فى احتراف النشر فى الهند متوفرة لدى كثير من الأشخاص فهناك كما سنرى فيما بعد فى نهاية هذه الكراسة برامج إعداد مهنى على النشر فى كلية الدراسات المهنية فى جامعة دلهى وينخرط فى هذه البرامج مالايقل عن خمسين طالبا سنوياً ، ولقد سعى الخريجون فى هذه البرامج منذ عشرين سنة تقريباً إلى تكوين ( اتحاد الناشرين المهنيين ) تمييزاً لأنفسهم عن الناشرين غير المؤهلين . ولقد شكل هذا الاتحاد ليكون ندا للاتحاد العام لاتحادات الناشرين وباعة الكتب الذى رأوا أنه واقع تحت سيطرة أصحاب دور النشر وتجار الجملة والذى يصرف جل همه إلى الجوانب الاقتصادية فى مهنة النشر .

ومن الصعب وصف الناشر الهندى « النمطى » ذلك أن معظم الناشرين الهنود لديهم خلفية إما فى « إدارة الأعمال » أو « بيع الكتب » وأصبحوا ناشرين بالصدفة . وقيادات معظم دور النشر الصغيرة فى الهند لا هى مدربة على أعمال النشر ولا لديها معرفة بالكتب . إن القلة القليلة من القيادات هى التى لديها معرفة بالكتب وأصول النشر ولكنها تضيع فى زحام الكثرة الغالبة . وكثير من أصحاب دور النشر فى الهند رجال أعمال يتصادف وجود علاقة مابين أعمالهم وأعمال النشر . حقا إن اقتصاديات توزيع الكتب والطباعة ذات صلة مع النشر ولكنها تختلف فى كثير من الوجوه عن النشر ؛ ولابد من توفر القدر الكبير من المعرفة المتخصصة لافتتاح دار نشر .

ويلاحظ أن معظم أفراد الإدارة العليا فى دار النشر قد انحدروا من طبقات اجتماعية تعيش فى المدن وتمارس إدارة الأعمال . وهم فى معظم الأحيان متعلمون وغالبا مايكونون حاصلين على مؤهلات عالية فى مجالات الآداب والإنسانيات كذلك يلاحظ أن الأسرات تتوارث مهنة النشر أو على الأقل تجارة الكتب جيلاً وراء جيل ويتم تحصيل الخبرات عن هذا الطريق . وتجنح دور النشر الهندية إلى أن تتخذ الطابع العائلى ، وحيث يقوم صاحب الدار باتخاذ القرارات الأساسية ، ولايوجد مجالس إدارة وتنظيم إدارى هيكلى إلا فى دور النشر الأجنبية ، وقلة قليلة من دور النشر الهندية الحديثة . ولايزال الطابع الغالب على دور النشر الهندية : دور النشر المملوكة لفرد Owner - Publisher . وهؤلاء الملاك هم الذين يسيطرون على الاتحاد العام لاتحادات الناشرين وتجار الكتب وسائر المنظمات العاملة فى مجال المهنة وهم نفس الأفراد الذين يمثلون الهند عادة فى الاجتماعات الدولية وسائر الاجتماعات الإقليمية .

وهناك أيضا « هجين جديد » من الناشرين ظهر فى السنوات العشر الأخيرة وهم الناشرون المهنيون غير الملاك والذين يحتلون اليوم الوظائف العليا فى دور النشر . ولما كانت الغالبية الساحقة من دور النشر فى الهند تقوم على صاحب الدار وبعض المساعدين فإن هذا الهجين لايجد فرصة إلا فى دور النشر الكبرى الأجنبية والمحلية وبعض مؤسسات القطاع العام والحكومى . ومازال عدد هؤلاء الناشرين المهنيين محدوداً . ومن الممتع أن نجد بعض هؤلاء المهنيين يعملون فى بعض دور النشر المحلية وهناك اليوم قرابة ثلاثمائة وخمسين ناشراً مهنياً من المؤهلين يتركزون فى دلهى وبومباى وكلكتا ومدراس . وهؤلاء الأشخاص غالبا ماتكون خلفيتهم العلمية فى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ويتقاضون مرتبات معقولة تتراوح بين ٢٠٠٠ روبية و٣٠٠٠ روبية فى الشهر ، وتدربوا على أعمال النشر تدريباً عملياً وعلمياً .

وكثيرا مايواجه هؤلاء المهنيون أنواعا مختلفة من الاحباط منها أن قرارات النشر والتحرير يتخذها صاحب الدار وهم ينظرون إليه على أنه أقل خبرة ومعرفة منهم ومنها أنه كثيرا مايعهد إليهم بأداء أعمال ووظائف مختلفة قد لايرقى بعضها إلى مستواهم العلمى .

وهؤلاء المهنيون نادراً مايكون لهم إتصال بالمؤلفين إذ الاتصال بالمؤلفين من شأن

صاحب الدار وهو الأمر المألوف فى كثير من الدول الغربية ودول العالم العربى وبالتالى لايمكنهم الوقوف أولاً بأول على التيارات الفكرية .

إن مستقبل النشر كمهنة فى الهند غير واضح وغير محدد القسمات والتحول المستمر عن اللغة الانجليزية فى النظام التعليمى سيجعل من الصعب على الناشرين الحصول على محررين على ألفة بالمستويات العالمية . وبينما المرتبات فى مجال النشر تنافس مرتبات أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين بالجامعات فربما يتحول بعض الموهوبين من أعضاء هيئة التدريس ورجال العلم إلى احتراف النشر ومع ازدياد حدة المنافسة فى الحصول على الوظائف قد يجد بعض المؤهلين تأهيلاً عاليا أنفسهم مضطرين إلى دخول مجال النشر ومع كل هذه الاحتمالات فليس هناك حتى الآن مايدل على إقبال الشباب الهندى على إحتراف النشر .

ولتعميق صورة الناشر الهندى النمطى ، فإننا نستعرض هنا استعراضاً فوقيا الخطوط العامة لبعض دور النشر العاملة فى الهند كعينة فقط على ماذهبنا إليه وعلى ماجرى هناك .

**دار آسيا للنشر** Asia Publishing House هى أول دار نشر هندية تقوم على أسس علمية ومهنية سليمة ولاتنشر سوى الكتب الجادة ، وعلى الرغم من أنها قد قللت من إنتاجها فى الوقت الراهن إلا أنها ماتزال من أكبر دور النشر فى الهند ، وهى دار النشر الهندية الوحيدة التى لها فروع ( مكاتب ) فى لندن ونيويورك ويعتبر مؤسسها ومديرها الأول بيترجايا سنجهى أحد رواد حركة النشر فى الهند . وهذه الدار لا تكتسب أهميتها فى النشر الهندى بسبب ضخامة حجم أعمالها فقط وإنما لأنها أول دار تفصل بين عمليات التحرير والانتاج والتوزيع وتعد البرامج التدريبية لموظفيها والعاملين فيها بل إن كثيرا من العاملين فى دور النشر الأخرى قد تلقوا تدريبهم وإعدادهم المهنى فى هذه الدار .

ولقد أسست دار آسيا للنشر سنة ١٩٤٣ وفى خلال ثلاثين سنة منذ ذلك التاريخ نشرت ٤٣٠٠ عنوانا ، ومعظم هذه الكتب فى موضوعات جادة وأكاديمية فى مجال السياسة ، والعلوم ولم تنشر من القصص إلا القليل . وجل كتبها تنشر باللغة الانجليزية رغم المحاولات التى جرت للنشر باللغة الهندية ويبلغ حجم أعمالها السنوى حوالى عشرة ملايين روبية يأتى معظمه من مبيعات الكتب المنشورة فى سنوات سابقة .

ورغم المكانة العالية لدار آسيا إلا أنها قد بدأت فى الهبوط بشكل حاد فى أواخر

السبعينات وأوائل الثمانينات . وظهرت إرهاصات هذا الهبوط منذ سنة ١٩٧٣ عندما بدأت فى تخفيض عدد الكتب المنشورة إلى ٣٥ كتابا جديدا فقط فى السنة ، وعندما خفضت عدد المحررين إلى أربعة فقط وعندما أجرت جزءا من مبانيها فى بومباى إلى أحد البنوك ، وهناك محاولات عديدة تجرى الآن لإنقاذ هذه الدار من الخروج من السوق ولقد هجرها كبار المحررين إلى دور النشر الأخرى .

وأسباب اضمحلال دار آسيا فى نظر المراقبين متباينة من بينها النمو الهائل فى الخمسينات من حيث عدد الكتب المنشورة مما أدى بها إلى اختيار أصول ذات قيمة هامشية سواء من الناحية العلمية أو من الناحية التسويقية ، وبالتالى كان هناك دائما افتقار إلى رأس المال لتراكم المخزون . يضاف إلى ذلك أنه رغم كفاية وقدرة العاملين بها ومستواهم العالى إلا أنه كان من الصعب عليهم الاحتفاظ بالمستويات العالية فى كل المطبوعات التى زادت على ثلاثمائة كتاب فى السنة ، ومن ثم هبطت مستويات الإنتاج عندهم إلى حد ما . وكان من نتيجة ذلك هبوط معدلات التوزيع وبالتالى بروز كافة المشكلات التى تواجه الناشر عندما يهبط دخله عن مستوى إنفاقه .

والحقيقة أن صعود دار آسيا للنشر وهبوطها هى فى الواقع أحسن انعكاس لنقاط القوة ونقاط الضعف فى النشر الهندى . فلقد أثبتت دار آسيا للنشر أنه بالامكان إقامة دار نشر كبيرة وذلك بالمزج الناجح بين استيراد وتوزيع الكتب الأجنبية ونشر وتوزيع الكتب الهندية . ولقد أثبتت هذه الدار فى الخمسينات أن هناك مجالا لناشر هندى على مستوى راق . وعلى الرغم من أن بعض كتب الدار قد طبعت فى طبعات كبيرة مثل مؤلفات نهرو إلا أن غالبية كتبها كانت تدور حول ٢٠٠٠ نسخة وتطلبت عدداً من السنين كى تسوق . وكانت الدار فى بعض الأحيان تعتمد على علاقاتها الشخصية مع بعض المؤلفين ، وهما نتيجة طبيعية لقلة السيولة النقدية فى الدار وكان أن هجرها المؤلفون إلى دور نشر أخرى ومن ثم طويت صفحة دار نشر هندية عريقة .

ومن دور النشر الهندية التى تستحق الذكر هنا أيضا لارتفاع مستوياتها فى اختيار الأصول وفى الإنتاج والتوزيع والتمشى مع المعايير العالمية فى النشر ولكنها فى النهاية توقفت دار « **مناكتالا وأولاده** » . وقد بدأت هذه الدار بالنشر المشترك مع « الناشرين المتحدين » ثم أخذت فى الاستقلال سنة ١٩٦٤ بهدف رفع مستوى النشر والتوزيع . وقد ركزت الدار همها على « النشر النقى » فلم تعمل كبائع أو وكيل لناشرين آخرين .

وكان معظم الكتب التى تنشرها كتبا جادة فى الثقافة العامة : السياسة ، والقضايا الاجتماعية والشئون العامة . ولم تنشر من الكتب الدراسية إلا القليل وارتبطت الدار باللجنة الهندية للحرية الثقافية التى دعمت بعض مطبوعات الدار . وفى السنتين ونصف الأولى من حياة الدار نشرت سبعين كتابا عامة وسبعة كتب دراسية . وكانت مستوياتها فى الانتاج عالية جدا إلى درجة أن المراقبين اعتبروا كتبها أحسن الكتب الهندية على الاطلاق إذ ارتفعت إلى المستوى العالمى من حيث لتصميم والاخراج وأكثر من هذا كان يتم اختيار موضوعات الكتب بعناية وكانت تجرى على الأصول بعض العمليات التحريرية . وقد عهدت الدار بتوزيع كتبها إلى « الناشرين المتحدين » التى لها شبكة توزيع واسعة كما كانت الدار تقوم بنشاط واسع للدعاية والترويج لكتبها وخاصة عن طريق توزيع قوائم وإعلانات بالبريد .

ورغم برنامج النشر النشيط والقيادة الفعالة والمعايير العالية فقد اضطرت « مناكتالا » إلى وقف نشاطاتها النشرية بعد ثلاث سنوات فقط فى نهاية ١٩٦٧ . وقد سيق فى تبرير ذلك عدد من الأسباب أهمها نقص رأس المال ولأنها توسعت فى برنامج النشر بسرعة فائقة مما استهلك الرصيد المالى والائتمانات المتاحة لها قبل أن يعود عليها عائد من الكتب التى نشرتها يسد العجز ويوفر السيولة لنشر كتب جديدة . وفشلت كل المفاوضات التى أجريت مع دار النشر البريطانية ( الن وانوين ) لتقديم المال اللازم لاستئناف النشاط . وأكثر من هذا كانت النفقات الإدارية بالدار أعلى مما يتحمله الواقع الهندى ؛ وكانت الأجور التى تقدم لهيئة التحرير عالية مما جعل تكلفة الكتاب الواحد مرتفعة . وكان رأس المال الذى بدأت به الدار وهو ( ٢٣٠,٠٠٠ روبية ) غير كاف للبدء فى هذا المشروع وحتى تقف الشركة على قدميها . ومن سوء الحظ أن الشركة قد بدأت عملياتها مباشرة قبيل الكساد الاقتصادى وكان من الطبيعى بعد ذلك ألا تجد كتبها السوق المناسبة .

أما دار النشر التى نجحت نجاحا كبيرا فى الكتب الأكاديمية فهى دار « **براكاشان الشعبية** » وقد أسست سنة ١٩٢٤ كدار توزيع ( مخزن الكتب الشعبى ) وبدأت برنامج النشر سنة ١٩٢٨ . وقد استمرت الدار فى حوزة نفس الأسرة التى بدأتها حتى الآن . ومازالت تمارس توزيع كتب الناشرين الآخرين إلى جانب توزيع الكتب التى تنشرها . ومتجر الكتب التابع لها يعد من أكبر متاجر الكتب فى الهند وتجتذب كثيرا من المؤسسات فى جميع أنحاء الدولة وتقوم الدار بعمليات نشر مشتركة مع دور أخرى إذ

كانت فى وقت من الأوقات تنشر لجامعة بومباى وتنشر للمجلس الهندى للبحوث الاجتماعية . وفى سنة ١٩٧٣ كان حجم أعمال النشر وحده فى هذه الدار نحو ٨٠٠,٠٠٠ روبية عن ٧٥ كتابا نشرت فى تلك السنة منها ٤٥ باللغة الانجليزية والباقى معظمه بالماراثية وأقله بالهندية إذ دأبت منذ ١٩٥٢ على النشر بهاتين اللغتين إلى جانب الانجليزية . وقد ارتفع رصيدها من الكتب المنشورة فى الثمانينات إلى مائة كتاب وحجم أعمالها إلى مليون ونصف المليون من الروبيات . ومعظم الكتب التى تنشرها الدار كتب جادة وأكاديمية إلى جانب بعض الكتب الدراسية .

ويعزو المراقبون نجاح ( دار براكاشان ) إلى وجود مشروعات جانبية تعمل فيها إلى جانب النشر فإلى جانب « مخزن الكتب » تملك مطبعة وورشة تجليد كما تعمل باستيراد الكتب وتنشر إحدى الدوريات المهنية الكبرى ، ولاتدفع مرتبات عالية لموظفيها ومن ثم فإن النفقات الإضافية تبقى منخفضة وبالتالى تظل أسعار الكتب منخفضة ويجرى تسويقها بسهولة . وكثيرا ما وجه النقد إلى ( براكاشان ) لعدم إعطائها اهتماماً أكبر للجوانب التحريرية فى كتبها وعدم الاهتمام بالشكل الخارجى فيها . والحقيقة أن استمرار براكاشان فى النشر والتوزيع طوال ثلاثة أرباع القرن فى الهند يدل على إنجاز رائع .

إن دور النشر الثلاثة التى عرضنا لها فى العجالة السابقة تقع جميعا فى بومباى قلب النشر الهندى حتى سنة ١٩٧٠ ، ولكن فى خلال الخمس عشرة سنة الماضية تحرك مركز الثقل فى النشر الهندى إلى دلهى إذ أن معظم دور النشر التى نشأت مؤخرا قد اتخذت من دلهى مقرا لها مثل ــ تاتا ــ ماجروهل ــ فيكاس ــ استرلنج ــ طومسون وغيرها كثير بل إن بعض الدور التى كانت راسخة فى بومباى قد نقلت أعمالها إلى دلهى مثل مطبعة جامعة اكسفورد حتى أن دار ماكميلان التى رسخت فى مدراس قد انتقلت إلى دلهى . والدور الكبيرة التى استمرت فى بومباى افتتحت لها فروعا فى دلهى .

ومن دور النشر العريقة ذات الأصل الهندى النقى فى دلهى **دار فيكاس** للنشر وهى دار حديثة النشأة إذ بدأت منذ أكثر من خمسة عشرة سنة فى ١٩٦٩ . ولقد بنت هذه الدار نفسها بنفسها لتصبح إحدى الدور الهندية الناجحة حيث تنشر مايقرب من مائة كتاب فى السنة وتتنوع الكتب التى تنشرها تنوعاً كبيرا مابين كتب أكاديمية عميقة وكتب شعبية من أحسن المبيعات . وهذا حقها لكى تمول الكتب الشعبية واسعة الانتشار تلك الكتب الأكاديمية محدودة التوزيع . وهذه الدار تتبع شركة توزيع ناشرى

يو . ب . س . ومن ثم فإنها تحصل على رأس المال اللازم لها من أكبر وكالات التوزيع بالهند نجاحاً ، وفى نفس الوقت تضمن لكتبها توزيعها فعالا عن طريقها . وغالبية الكتب التى تنشرها باللغة الانجليزية ولكنها من حين لآخر تنشر بعض الكتب باللغة الهندية وتنشر إحدى السلاسل « المغلفة » ، وبدأت مؤخراً برنامج نشر كتب دراسية للكليات .

وبينما يحذر بعض المراقبين من التوسع السريع لدار فيكاس ويتنبأون لها بالسقوط كما حدث بالنسبة لدار آسيا للنشر ، فإن مراقبين آخرين يرون أن دار فيكاس هى أكثر دور النشر فى الهند الآن فعالية ونجاحاً . والكتب التى تنشرها تلقى عناية فى تحريرها وفى إخراجها رغم عدم توازن الموضوعات التى تنشر فيها الدار ، ونفقاتها الإضافية منخفضة إلى حد معقول وشبكة التوزيع التى تملكها هى أحسن الشبكات فى الهند .

ويشير تاريخ النشر فى الهند إلى الدور الأربعة السابقة على أنها أكبر دور النشر الهندية كما أنها أحسن مثال على « النشر الهندى النقى » ، وهى تنشر جل كتبها باللغة الانجليزية .

ولنأخذ مثالاً آخر على ناشر صغير من بومباى ، ظل ينشر باللغة الانجليزية والهندية واضطر إلى وقف عمليات النشر . هذه الدار أطاحت بها الخلافات بين المحررين والإدارة ولم تجد رأس المال الكافى للاستمرار ولم تسعفها شبكة التوزيع القوية فاضطرت إلى وقف عملياتها .

ودار أخرى صغيرة جدا تحتاج إلى رأس مال إضافى ( ٢٠٠,٠٠٠ روبية ) ليساعدها على تنمية مبيعاتها والقيام بالدعاية والاعلان وتغطية نفقات التوزيع وتدريب العاملين حتى تؤتى الكتب التى نشرتها عائداً ، وقد تضطر هى الأخرى إلى وقف عملياتها .

إن كل دور النشر الهندية تقريباً تعانى من عدم وجود هيئة التحرير القوية المدربة ، إذ من النادر أن تجد المحرر الذى يرعى المخطوط منذ وصوله إلى دار النشر حتى يستوى كتابا مطبوعا ولأن وظيفة المحرر ليست محددة بدقة فى الهند فإن المحرر يقوم بأعمال كثيرة ومتداخلة ولذلك تجنح القلة القليلة من المحررين المدربين إلى التنقل من دار إلى دار طمعا فى مرتبات أعلى ومستويات مهنية أفضل .

ويغلب على الناشر الهندى أن يكون احترافه للنشر عملا جانبياً أما التزامه الأول فهو إما بيع الكتب أو الطباعة أو التوزيع ، وهو فى هذه الحالة لاينشر سوى عدد قليل من

الكتب سنويا ، وليس لديه موظفون مهنيون ولايبذل جهدا فى الاعلان عن الكتب وتنمية المبيعات أو يسوق الكتب بالأسلوب العلمى المهنى . وعادة مايلجأ هذا النوع من الناشرين إلى التعامل مع المؤلفات التى سقطت فى الملك العام ، وليست لديه خطة معينة للحصول على الأصول التى ينشرها .

ومع هذا فإنه يوجد فى الهند عدد من دور النشر المتخصصة التى تنشر كتبا أكاديمية وتضيف إلى الرصيد الفكرى فى الهند . وهناك من بينها دور تنشر عن « الهنديات » سواء معادات أو كتب جديدة . ومن هؤلاء الناشرين « موتيلال بانارسيداس » ودور أخرى تتخصص فى الطب أو القانون . وهناك ناشرون متخصصون فى « الكتب المغلفة » على رأسهم ( جايكو JAICO ) و ( دار مغلفات الشرق Orient Paperba-cks ) اللذان يشران القصص الشعبى ، وكتب تطوير الذات والقصص الجادة وكتب السياسة والكتب الأكاديمية . وتنتمى دار مغلفات الشرق هذه إلى الشركة الأم ( كتب الجيب الهندية ) التى توفرت على نشر ٣٥٠٠ كتاب باللغة الهندية ( بالمقارنة بمائتى كتاب اللغة الانجليزية ) . وجل هذه الكتب المغلفة كتب جادة أو طبعات معادة من الكلاسيكيات الغربية أو مناقشات جارية لمشاكل الهند الكبرى . ولقد انحدرت شركة الجيب الهندية أساساً من « دار راجبال وأولاده » التى أسست فى نهاية القرن التاسع عشر سنة ١٨٩١ .

والحقيقة أن الناشرين الهنود ذوى طبيعة متداخلة بحيث يكون التعميم بينهم عملية خطرة إذ تتفاوت دور النشر هناك مابين ناشر يستوظف عددا من الموظفين المهنيين المتدربين ورصيد من الكتب المنشورة يصل إلى مئات من العناوين وشبكات توزيع مستفيضة وعمليات تصدير واسعة إلى ناشر صغير يصدر عدداً محدودا من العناوين وبدون أى مجهود فى التوزيع من جانبه .

## إقتصاديات النشر الهندى :

فى قلب مشروعات النشر تتربع عوامل إقتصادية رغم أن النشر فى جوهره هو عمل فكرى ، ذلك أنه بدون الجوانب المالية لايمكن للنشر أن يحيا ويستمر وتتدخل العوامل المالية فى جميع مراحل النشر ابتداء من اختيار الأصول إلى الطبع وشراء الورق وانتهاء بالتوزيع وتدبير تصريف الكتب . ومع ذلك فإن اقتصاديات النشر لم تدرس بما فيه

الكفاية فى الهند . بل إن الناشرين أنفسهم لايسلمون بتلك الحقائق الاقتصادية ومما يعقد الأمر ارتباط النشر بالنشاطات الأخرى الجانبية ارتباطا ماليا ومن الصعب عزل تلك النشاطات بعضها عن بعض على الأقل من الناحية المالية .

والحقيقة أن اقتصاديات النشر فى الهند من الصعب فهمها فى بعض الأحيان فمن جانب تعتبر الهند دولة « عالية التكاليف » فى النشر ، ومن جانب آخر تعتبر دولة « التكاليف المنخفضة جدا » ، ذلك أن الأيدى العاملة رخيصة جدا بالمقاييس الدولية بيد أن الطباعة الجيدة هناك نادرة وإذا وجدت فإن تكاليفها تكون عالية للغاية .

وتعتبر مسألة الورق من المشاكل الملحة بالنسبة للنشر فقد كان الورق دائماً من المواد الغالية نظراً للقيود المفروضة على استيراده . وقد كانت لمجاعة الورق الأخيرة فى الهند فى منتصف السبعينات آثارها المدمرة على حركة النشر . ولم تأت هذه المجاعة لقصور فى امكانيات إنتاج الورق بقدر ماجاءت نتيجة لرغبة مصانع الورق فى عدم إنتاج الأنواع الرخيصة من الورق اللازمة لانتاج الكتب بسعر رخيص مثل الكتب المدرسية والكتب الشعبية . ولقد ارتفعت أسعار الورق ارتفاعاً كبيرا مسببة بذلك ارتفاعاً فى أسعار الكتب ، ولقد أشارت مطبعة جامعة اكسفورد على سبيل المثال إلى أن الورق يمثل من ٥٠ إلى ٥٥٪ من التكاليف الاجمالية فى الكتاب المدرسى والعام ، بينما يمثل ٣٠٪ من التكاليف فى الكتب الأكاديمية . ورغم هذه الأهمية فإن كميات الورق ونوعيته غير مستقرة فى السوق وكثيرا مايطلب باعة الورق الدفع فى الحال بل قد يطلبون الدفع مقدماً فى بعض الأحيان . وكان تخزين كميات كبيرة من الورق إما غير متاح أو يتطلب مالا كثيرا لايقدر عليه الناشرون ، وفى نفس الوقت لايستطيع الناشرون رفع أسعار الكتب بأكثر مما هى مرتفعة ومع ذلك تستمر أسعار الورق فى الارتفاع .

والحقيقة أن السوق هو الذى يحدد إلى أبعد حد أنواع الكتب التى تنشر بل وتكاليفها أيضا . وفى الهند تجد أن السوق صغيرة بل وغير ثابتة ، وهذا الأمر يصدق أكثر ما يصدق على الكتب الأكاديمية والكتب العامة لارتفاع مستوى الأمية من جهة وانخفاض القوة الشرائية من جهة ثانية . ولذلك فإن المؤسسات ( الهيئات ، الادارات ، المكتبات ) تعتبر هى المشترى الأساسى للكتب رغم أنها غير مستقرة بسبب تذبذب التمويل والميزانيات . وفى الهند يتم ٩٠٪ أو أكثر من مبيعات الكتب إلى تلك المؤسسات . وفى الهند كما فى جل الدول النامية يكون حجم الطبعات صغيرا نظرا لصغر

حجم السوق حيث يدور حجم الطبعة عادة حول ٥٠٠ نسخة فى الكتب الأكاديمية ( وأحيانا ١٠٠٠ ــ ٢٠٠٠ فى الكتب الأكاديمية واسعة الانتشار ) . ومن الطبيعى أن يكون سعر النسخة الواحدة عاليا فى ظل ظروف الطبعات الصغيرة الحجم هذه . وإذا كان هذا هو المعدل العادى فإن ثمة استثناءات إذ أن كتب بعض الساسة أو الكتاب ذوى الحيثيات تطبع فى طبعات كبيرة الحجم ومن الطبيعى أن نصادف طبعات من سبعة إلى عشرة آلاف بل وفى حالات شاذة وصلت المبيعات إلى ثلاثين ألف نسخة .

إن تحديد سعر الكتاب فى الهند يعتبر مفتاحاً ممتازاً لفهم اقتصاديات النشر هناك فقد اعتاد الناشرون الهنود أن يحسبوا سعر البيع على أساس أربعة أو خمسة أمثال التكلفة الفعلية لانتاج النسخة الواحدة بل إن بعض الكتب الأكاديمية يقدر سعره بأعلى من هذه المعدلات . أما الكتب المدرسية والكتب المغلفة فإن أسعارها تحسب على أساس معدلات أقل لأن سوقها أوسع وبالتالى عدد النسخ أكبر والخصم الممنوح عليها أقل ولاتحتاج إلى مجهود كبير فى توزيعها ونوعية المشترى يجب أن تدخل فى حساب السعر . وكان من الطبيعى أن ينفق الناشر مبلغا من ١٠٠٠٠ روبية ــ ١٥٠٠٠ روبية كتكاليف مباشرة ( جمع وطبع وتجليد ، ورق ، جاكت ) على كتاب متوسط الحجم فى موضوع جاد باللغة الانجليزية فى منتصف السبعينات ولكن هذا المبلغ ارتفع الآن بارتفاع تكاليف الورق إلى الضعف وارتفاع تكاليف الجمع إلى أكثر من الضعف للصفحة الواحدة فى المدن الكبرى ويمكن أن تنخفض التكاليف خارج دهلى وبومباى ولكن نوعية الإنتاج نفسها تنخفض . وهكذا فإن الكتاب الذى يتكلف إنتاج النسخة الواحدة منه ( فى طبعة من ١٥٠٠ نسخة ) ١٠ روبية يمكن أن يحدد سعر بيعها بخمسين روبية أو أكثر مما يجعلها فوق طاقة شراء كل المدرسين ولايقدر عليها سوى الأغنياء فقط . ومع كل ذلك فإنه بالمقاييس الدولية لاتعتبر تلك الأسعار سوى أسعار رخيصة ، ولكنها بالنسبة للسوق الهندية تعتبر غالية جدا . وأكثر من هذا فإن على الناشر أن ينتظر سنتين على الأقل حتى يحصل على استثماراته وحين يبيع من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ نسخة فى الثمانية أشهر إلى السنة الأولى من كتاب جاد فإن ذلك يعتبر نصرا له . وهذا المعدل البطىء من المبيعات لايشجع على تخصيص المزيد من رأس المال فى هذا الاستثمار ، ويصبح من الصعب الاستمرار فى نشر كتب جديدة ، ودفع مستحقات المطابع ... وفى ظل التضخم الحالى يطلب تجار الورق وغيرهم الدفع مقدما كما أسلفنا .

تحسب تكاليف إنتاج الكتاب بطرق مختلفة لعل أكثرها شيوعا هى الطريقة التالية :

| | |
|---|---|
| تكاليف الإنتاج | ٪٢٠ |
| الخصم ( للباعة ) | ٪٣٥ |
| عوائد المؤلف | ٪١٥ |
| نفقات إضافية | ٪٢٠ |
| صافى الربح | ٪١٠ |

أما طريقة مطبعة جامعة اكسفورد فيمكن تلخيصها على النحو التالى :

| | |
|---|---|
| الجمع والطبع | ٪٤٠ |
| الورق | ٪٣٠ |
| التجليد | ٪٢٠ |
| الجاكت | ٪١٠ |

وصافى الربح المقدر بعشرة فى المائة يتأتى فقط عندما تباع كل النسخ وعندما تكون أعباء الدعاية منخفضة ، وواضح أن هامش الربح ليس عاليا وأن المخاطرة فى كل كتاب واردة . وواضح أيضا أن العائد المالى من النشر عموما محدود والمستثمرون — ومنهم البنوك — يفضلون وضع أموالهم فى صناعات وتجارات تدر عائدا يتراوح مابين ١٥ إلى ٢٠٪ وليس مجرد ٥٪ وهى النسبة الشائعة فى صناعة النشر . وهناك اتفاق عام بين الناشرين والمراقبين من خارج صناعة النشر بأنه لاربح وفير يرجى من وراء الكتب الأكاديمية الجادة .

ولكى تبدأ دار نشر فى الهند الآن فى ( ١٩٨٧ ) فإنك تحتاج إلى مليون روبية ، ومثلها إضافية لإدارتها واستمرارها لمدة ثلاث سنوات حتى يبدأ العائد فى الدخول من المليون الأولى وبسبب تلك المسلمة فإن النشر يحتاج عادة إلى نشاطات جانبية تدعمه وغالبا ماتكون تلك النشاطات متصلة بالكتب .

وواقع الورق هو فى الواقع أحسن مؤشر على كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والسياسة والإدارية على النشر ، ذلك أن الحكومة الهندية منذ السبعينات أوقفت استيراد الورق وتحكمت فى أسعاره مما أثر على تقدم صناعة الورق الهندية . وقد أدت أزمة

الورق العالمية بمصانع الورق فى الهند إلى تصدير منتجاتها إلى اليابان لأول مرة لتحقيق ربح أكبر مما جعل الأزمة تستمر فى الهند . وكان طبيعيا أن يطلب تاجر الورق أى مبلغ فيما يعرض وكان هذا هو السبب المباشر فى تردى الإنتاج الفكرى الهندى فى تلك الفترة وماتلاها عدديا ونوعيا .

ومنذ تأميم سوق الكتب المدرسية لم يعد لناشرى القطاع الخاص من باب إلى هذا السوق سوى الباب الجانبى وهو باب « الكتب المساعدة » التى تدور حول تلك الكتب المقررة . وهذه الكتب المساعدة سيئة فى طباعتها ، سيئة فى محتوياتها ، ويقصد بها أن تساعد طلبة المدارس والجامعات على اجتياز الامتحانات أو اختبارات القبول فى الوظائف المدنية . وهناك ناشرون محترمون يعارضون نشر تلك الكتب المساعدة رغم أن ناشريها يحققون مكاسب كبيرة من ورائها لأنها تباع بكميات كبيرة وفى زمن قياسى ، كذلك فإن مؤلفى هذه الكتب وهم عادة من الأكاديميين يحصلون على عائد لابأس به . ومن الطريف أن يوجد نوع من التخصص بين الناشرين فى هذه الكتب المساعدة : الطب ، القانون ، الزراعة ... الخ .

وعلى مدى العقدين الماضيين دأبت السلطات الهندية على المستوى المركزى والمحلى على تقليص القطاع الخاص من سوق الكتاب الدراسى وذلك لعدة أسباب منها أن الناشرين فى بعض المناطق لم يكونوا يقدمون كتبا دراسية لائقة المستوى لامن حيث الاخراج ولامن حيث المحتوى وخاصة فى اللغات الوطنية ، كذلك كان « تأميم » الكتب الدراسية جزءا من خطة عامة تهدف إلى تمكين القطاع العام فى مجالات متعددة ، وكان من بين الأسباب الرئيسية أيضا رغبة الدولة فى تقديم كتب جديدة جيدة المستوى بأسعار منخفضة ، ومع كل هذا لم تحقق برامج تأميم الكتب الدراسية نجاحا ساحقاً رغم أنها كانت أكثر من ناجحة فى بعض الولايات ؛ فكل الكتب المدرسية فى المراحل الابتدائية والثانوية الآن باللغات الوطنية تنشر على يد القطاع الحكومى وتوزع أيضا عن طريق هذا القطاع ولايدخل القطاع الخاص فى تسويقها . إلا أنه فى مرحلة التعليم العالى فى الكليات والجامعات كان تدخل القطاع العام محدودا ومايزال جانب كبير من نشر تلك الكتب فى يد القطاع الخاص على الرغم من اتجاه كل جامعة فى هذه الأيام نحو نشر كتبها الدراسية .

ومن المؤكد أن خسارة سوق الكتاب المدرسى كان ضربة قاسية للقطاع الخاص

وتسبب فى خروج عدد من الناشرين من السوق ، ولولا بقاء جانب من الكتب الجامعية فى يد القطاع الخاص لأصيبت حركة نشر الكتب الهندية بضربة قاصمة . ورغم انتعاش بعض جوانب أخرى فى حركة النشر الهندية مثل النشر المتخصص ( قانون ، طب ، زراعة ، كتب الأطفال ) إلا أن ذلك كله لايحل محل الكتب الدراسية كعامل اقتصادى أساسى فى النشر الهندى .

ورغم الصورة العامة المليئة بجوانب الظل والمشاكل والتى أتينا على جانب منها سابقاً فإن النشر الهندى قد نجح إلى حد ما فى إمداد المثقفين والباحثين بالكتب الأكاديمية وكتب الثقافة العامة .

**المنظمات والاتحادات المهنية العاملة فى النشر الهندى :**

نظراً لتعدد اللغات والولايات المتميزة فى شبه القارة الهندية فقد قامت اتحادات محلية عديدة للناشرين وتجار الكتب وباعتها . وقد نجحت تلك الاتحادات جزئيا فى تنظيم نفسها رغم أنها لم تنجح فى تجنيد أعضاء كثيرين للانخراط فيها . وذلك بسبب شكوك الناشرين وباعة الكتب فى جدوى هذه الاتحادات وفاعليتها يضاف إلى ذلك أن هذه التنظيمات تخضع لحماس وطاقة مؤسسيها الأفراد ولم تأت نتيجة إحساس جماعى يؤمن بأهميتها ، كما يضاف إلى ذلك عدم وضوح الأهداف والوظائف وهو الأمر الذى يضع هذه التنظيمات فى موقف ضعف ، وبدلا من التكاتف يركز معظم الاتحادات على مكاسب سريعة وقتية ، وليس برامج طويلة الأجل لخدمة الصناعة والتجارة .

ولقد طالبت بعض الاتحادات القوية بضرورة الانتظام فى اتحاد واحد وطنى يعمل على مستوى كل الهند بطريقة متكاملة . ومن ثم فإن اتحادات كل من دلهى ، بومباى ، كلكتا قد تكاتفت معا فى سنة ١٩٥٣ لتكون « الاتحاد العام لاتحادات الناشرين وباعة الكتب فى الهند » :

— Federation of Publishers, and Booksellers Associations in India. (FPBAI) .
4833/24 Govind Lane
Ansari Road, Darya Ganji
New Delhi, 110 002

ومن بين أهداف هذا الاتحاد المحافظة على أخلاقيات ممارسة المهنة ، تحسين وتطوير وتأصيل الصناعة والتجارة ؛ الاعداد للتدريب المهنى للعاملين فى المجال ،الدفاع عن المهنة أمام الحكومة والاشتراك فى صياغة القوانين والتشريعات المنظمة ، وضع الصناعة فى المكانة اللائقة بها ؛ التنسيق بين أطراف العمل فى صناعة الكتاب .

وقد وصل عدد أعضاء هذا الاتحاد الآن إلى ٢٤ اتحادا إقليميا للناشرين وتجار الكتب بالإضافة إلى العديد من دور النشر الفردية التى ليست عضواً فى أى من الاتحادات الإقليمية . ويدار هذا الاتحاد بواسطة رئيس وأربعة نواب ولجنة تنفيذية من خمسة وعشرين عضوا . وهناك ثلاث لجان فرعية تمثل : الناشرين ؛ تجار الجملة ؛ تجار التجزئة . ويناقش هذا الاتحاد فى اجتماعاته المنتظمة المصالح المشتركة . وهذا الاتحاد عضو فى ( المحفل الدولى لاتحادات باعة الكتب ) .

أما ( اتحاد الناشرين الهنود ) فقد أسس بعد الاتحاد السابق بعام واحد سنة ١٩٥٤ ليضم اتحادات الناشرين فقط دون غيرها داخل الولايات المتكلمة باللغة الهندية . وبسبب قصور أهداف هذا الاتحاد عن الإحاطة بكل الناشرين فى عموم الهند فقد أسس اتحاد آخر فى سنة ١٩٧٣ هو ( الاتحاد العام للناشرين الهنود ) :

— The Federation of Indian Publishers (FIP) .
L — 11 Green Park Extension .
New Delhi 110 016

ويصل عدد الناشرين الأعضاء فيه إلى مائة عضو ويدار بواسطة رئيس وأربعة نواب واثنان من السكرتارية وأمين خزانة . وله أربعة مكاتب إقليمية فى كلكتا ، بومباى ، بنجالور ، مدراس . وهناك جماعات عمل لكل منها مجال خاص بها تناقش قضايا : علاقات عامة ، الكتب العامة ، الحقوق الجانبية ، الكتب المغلفة ، العلاقات مع باعة الكتب ، العلاقات مع أمناء المكتبات ، برامج التدريب ، حق المؤلف .

ويتوفر هذا الاتحاد على نشر دورية باسمه ( FIP News ) بصفة منتظمة توزع على الأعضاء . كما أن هذا الاتحاد عضو فى الاتحاد الدولى للناشرين ويعمل كمكتب إقليمى له فى جنوب آسيا .

## تصميم وطباعة ومواد إنتاج الكتاب الهندى :

يزداد إيمان الناشرين الهنود سنة بعد سنة بأهمية التصميم الكلى للكتاب ليس فقط لمنافسة الكتب الأجنبية فى الداخل ولكن أيضا لكسب الأسواق الخارجية عند التصدير . وهناك من العوامل الداخلية مايقف عقبة فى سبيل الحصول على المواد اللازمة للتصميم الجيد ، مثل الورق ، قماش التجليد ، والحروف ... ذلك أن أنماط الحرف المتاحة فى

كثير من اللغات الهندية محدودة جدا . ومصممو الكتاب فى الهند قليلون ولاتجدهم إلا فى المدن الكبرى وليسوا متفرغين لهذا العمل بل يمارسونه كعمل إضافى وفى أحد الأدلة نجد حصراً لخمس وأربعين دار تصميم فقط لكل الهند . وهناك من المعاهد التعليمية مايقدم برامج دراسية فى هذا الفن سواء فى كل الوقت أو بعض الوقت مثل : المعهد الوطنى فى أحمدآباد ومدرسة تكنولوجيا الطباعة والفنون التطبيقية فى بومباى . والدورية الوحيدة فى هذا المجال « تصميم الكتب » هى : ( Indian Art Direction ) وتصدر فصلية وقد رأس تحريرها لفترة طويلة ارفند تيكى Arvind Teki من نيودلهى . وفى كل سنة تقدم الحكومة الوطنية وحكومات الولايات جوائز لأحسن الكتب تصميماً .

وقد سبق أن أشرنا إلى أنه يوجد فى الهند الآن أكثر من ثلاثين ألف مطبعة ولكنها فى معظمها مطابع قديمة متهالكة وكثير منها يرجع إلى القرن التاسع عشر ، وقليل منها مخصص لطباعة الكتب كما أن أقل القليل هو فقط آلى وتصويرى . وثمة اتحاد عام لكل العاملين بكل فنون الطباعة هو :

— All India Federation of Master Printers .

E - 14 2nd Floor .

South Extension Market Part II .

New Delhi 110 049

وهو يضم كافة التنظيمات المحلية فى الولايات والمناطق . ويصدر دورية شهرية ويمنح جائزة سنوية عن تصميم وانتاج المطبوعات المختلفة . وتشجيعا لأفراد الاتحاد تقوم الإدارة العامة للدعاية السمعية البصرية فى عموم الهند بتقديم جوائز لهم عن طريق الاتحاد عن أحسن الكتب تصميما فى مجالات : كتب الفن ــ كتب الأطفال ــ كتب العلوم والتكنولوجيا ــ الانسانيات ــ كتب اللغات الهندية ــ أحسن الكتب تجليداً . وتقوم ( نقابة الفنانين التجاريين ) بتنظيم معرض سنوى فى بومباى لأحسن عينات مطبوعة ويلاقى هذا المعرض استحسانا عاما .

ويعانى الكتاب الهندى بصفة عامة نقصاً حاداً فى مواد الطباعة وخاصة الورق ولذلك انعكس ذلك على كمية المنتج منه ونوعيات الانتاج ويعكس الجدول الآتى إنتاج واستهلاك الورق فى الهند فى السنوات الأخيرة :

| النـــوع | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٢ |
|---|---|---|---|---|
| إنتاج ( طن ) | ٤٤٤٧٠٠ | ٥٠٤٠٠٠ | ٥١٤٠٠٠ | ٦٨٠٠٠٠ |
| استيراد ( طن ) | ٢٨٠٠ | ٢٧٠٠ | ١٢٢٠٠ | ١٢٢٠٠ |
| تصدير ( طن ) | ١٤٢٠٠ | ١٠٠ | ١٥٠٠ | ١٥٠٠ |
| استهلاك ( طن ) | ٤٣٣٣٠٠ | ٥٠٦٦٠٠ | ٥٢٤٧٠٠ | ٦٩٠٧٠٠ |
| نصيب الفرد (كجم) | ٣/٤ | ٣/٤ | ٣/٤ | ١ |

**العلاقات العامة فى النشر الهندى :**

ليست هناك خطة عامة ومرحلية للعلاقات العامة توفرت عليها المنظمات الهندية العاملة فى مجال النشر الهندى ونتيجة لذلك فإن الصورة العامة للناشرين وتجار الجملة وتجار التجزئة وباعة الكتب تهتز باستمرار على المستويين الوطنى والمحلى والدولى .

وفى الاتحاد العام للناشرين الهنود توجد جماعة للعلاقات العامة تقوم بصفة منتظمة بدعوة الأشخاص ذوى الحيثيات لالقاء المحاضرات والأحاديث فى الندوات والمؤتمرات والاجتماعات . وقامت بعض المنظمات فى الولايات الهندية بتكوين مايعرف باسم ( نادى رجال الكتب Bookmen's Club ) حيث يدعى بعض الضيوف من أصحاب المناصب المؤثرة للشاى أو الغداء والتباحث فى أمور الكتاب ومشكلاته . وقامت هيئة كتاب لغات الجنوب بقدر كبير من العلاقات العامة فى السنوات الأولى من إنشائها لجعل عقول الناس ومشاعرهم أكثر تفتحا للكتب وأكثر وعيا بقيمتها وأهميتها فى حياتهم . وقد أنتجت هذه الهيئة فيلما قصيرا ــ ١٥ دقيقة ــ بعنوان ( من القلم إلى الناس ) . كذلك قام اتحاد باعة الكتب فى ولاية دلهى بخلق علاقات وثيقة مع أمناء المكتبات المحلية بفضل العلاقات العامة الممتازة .

وفى كل سنة يقام ( أسبوع المكتبة ) حيث يقدم الناشرون وباعة الكتب خصماً عاليا للمكتبات خلال هذا الأسبوع ويقوم بحملات تنمية وترويج للكتاب . وفى يوم الأطفال الذى يعقد سنوياً يوم ١٤ نوفمبر ، وطوال الأسبوع الذى يتخلله هذا اليوم يقوم باعة الكتب بعرض أحسن مالديهم من كتب الأطفال وملصقاتهم وأعلامهم .

وكجزء من العلاقات العامة هناك العديد من الجوائز ( حوالى ٤٥ جائزة ) تقدمها هيئات مختلفة لجوانب مختلفة من النشر . بعض هذه الهيئات مركزى تمنح الجوائز على نطاق الدولة كلها وبعضها محلى يمنح الجوائز على نطاق الولاية أو المقاطعة فقط ، وقد تختص الجوائز بلغة معينة أو موضوع بالذات ، وغالبا مايعلن عن هذه الجوائز فى الصحافة .

والجوائز الوطنية التى تمنح على مستوى الهند كلها محدودة العدد والنطاق أيضا وعلى سبيل المثال قد تمنح الجائزة لأحسن كتاب فى الإدارة أو أحسن كتاب للأطفال أو أحسن كتاب للمارقين حديثا من الأمية . وأهم هذه الجوائز جوائز « أكاديمية الآداب » و « جائزة باهاراتيا جنانيث » فالأولى تمنح لأحسن كتاب فى الأدب فى أية لغة من لغات الهند وأيضا اللغة الانجليزية ، وقيمة الجائزة الواحدة عن الكتاب الواحد خمسة آلاف روبية . أما الجائزة الثانية وقيمتها مائة ألف روبية فتمنح عن كتاب واحد مرة واحدة فى السنة فى أى من لغات النشر فى الهند . ويتقدم لهذه الجائزة عدد من الكتب المختارة ثم تصفى بعد ذلك بواسطة لجنة من الخبراء . وعادة مايكون لهذه الجائزة تأثير كبير على المبيعات وعلى الترجمة وغالبا ماتترجم الكتب الفائزة إلى اللغات الأخرى فى الهند وتطبع فى طبعات مغلفة .

ويعتبر الأطفال والشباب من القطاعات المستهدفة من جانب العلاقات العامة فى الكتاب الهندى ، رغم أن الصورة ليست مشرقة تماما . فرغم وجود عدد كبير من المؤسسات المهتمة بتعليم الشباب والترفيه عنه فليس هناك مؤسسة بعينها خاصة بتنمية الكتب بينهم . والكميات الضخمة من كتب الأطفال المستوردة يقتصر نطاقها على مدن قليلة فى المناطق الحضرية . وكل واحدة بما فى ذلك الناشرون والتربويون والمخططون يعترفون بهذا القصور ، ولكن مامن أحد اقترح اقتراحاً جديا أو طلب تمويلا من أجل دعم نشر كتب الأطفال والشباب . وهناك اليوم مجرد محاولات لدعم كتب الأطفال .

والهيئة العامة لكتب الأطفال ــ The Children's Book Trust ــ قامت فقط بنشر عدد كبير من الكتب بالانجليزية والهندية كما تنشر مجلة أطفال شهرية بعنوان ( عالم الأطفال ) ، والسلسلة التى تصدرها للأطفال وتنشر تقريبا بكل اللغات الهندية تغطى مجالات متعددة مثل : التراجم ، القصص الخرافية والأساطير ، الرياضة ، القصص والكلاسيكيات .

وثمة سلسلة أخرى للشباب ( مكتبة الهند الفنية ) تهدف إلى ربط الكتاب والشباب تصدر عن نفس الهيئة .

ويتوفر الناشرون كأفراد على نشر عدد من كتب الأطفال والشباب سواء ككتب دراسية أو كمادة تكميلية للقراءة فى المدارس . ويحاول الناشرون الهنود فى الواقع محاولات جادة لرفع مستوى الكتب المدرسية فى مرحلة ماقبل المدرسة أو المرحلة الابتدائية . ورغم محاولة وزارة التعليم دعم كتب الأطفال وخلق نوع من التعاون فى إنتاجها وخاصة كتب الصور إلا أن أسعارها عالية بالنسبة للسوق الهندية . ولقد قام العديد من باعة الكتب والمؤسسات بإعداد معارض لكتب الأطفال لاقت رواجاً كبيرا مما يؤكد ضرورة استمرارها .

ورغم قلة عدد ناشرى كتب الأطفال عموماً فى الهند إلا أنهم فى بعض الولايات كونوا اتحادات لهم ، قد يتسع نطاقها فى السنوات القادمة بحيث تعم كافة أرجاء الهند وتشهد حركة وطنية لكتب الأطفال وليست هناك للأسف مجلات خاصة بكتب الأطفال أو التعريف بها . والدوريات المتخصصة لاتعير هذه الكتب إلا اهتماما قليلا . والمصدر الوحيد عن كتب الأطفال إما فهارس الناشرين أو قوائم التوصيات التى تعدها إدارات التعليم أو إدارات المكتبات . وقد عقد العديد من برامج التدريب والمؤتمرات وحلقات البحث على مختلف المستويات لإنتاج الكوادر والخبراء فى هذا الصدد ولكنها لم تتعد بعد المناقشات إلى العمل الفعلى .

وترصد الحكومة على المستوى الفيدرالى والولايات جوائز ومكافآت لأحسن كتب الأطفال تأليفا وإنتاجاً . ومع كل ذلك فإن الناشرين الهنود عموما لايجدون المصادر الكافية : المال ، المحررون ، المصممون ، المطابع ، التى تمكنهم من إنتاج كتب الأطفال ذات المستوى العالى وبأسعار فى متناول مستوى المعيشة السائد فى الهند . ومن المقدر أنه مابين ٨٥٪ و ٩٠٪ من كتب الأطفال المنشورة فى الولايات المتحدة تشتريها المدارس والمكتبات العامة هناك مما يشجع على نشر كتب الأطفال هناك بينما الحال فى الهند مختلف تماما .

ومن جهة العلاقات العامة فى التأليف قام بعض المؤلفين فى سنة ١٩٧٤ بتكوين ( نقابة مؤلفى الهند ) :

— The Authors Guild of India

B 48 Gulmohur Park

New Delhi 110

ويصل عدد أعضائها حاليا إلى نحو ٤٠٠ مؤلف وتهدف إلى حماية حقوق أعضائها المهنية والاقتصادية وتدافع عن قضاياهم أمام الجهات المسئولة ؛ ولها علاقات وثيقة مع اتحاد الناشرين فى سبيل تنمية الكتاب وترويجه ، كما وضعت صيغة عقد نموذجى للمؤلفين وتنشر دورية فصلية بعنوان : المؤلف الهندى .

وفى المجال أيضا هناك ( رابطة القلم — P.E.N. ) لعموم الهند والتى تجمع شمل الكتاب فى مختلف أنحاء الهند منذ إنشائها سنة ١٩٣٣ ، وتخلق الصلات بينهم وبين أقرانهم فى الدول الأخرى وتنشر دورية شهرية بعنوان ( القلم الهندى ) وتنظم مؤتمراً عاماً لكتاب الهند كل ثلاث سنوات ، والمقر الرئيسى لها فى بومباى .

إن النقابة والرابطة تبذلان جهدا كبيرا فى توثيق العلاقات بين المؤلفين بعضهم وبعض من جهة وبينهم وبين الناشرين من جهة ثانية ، وهما فى دفاعهما عن حقوق المؤلفين ومكانتهم داخل المجتمع فإنهما إنما تخلقان وثائق ووشائج قوية بين المؤلفين والطبقات الاجتماعية المختلفة ؛ وتدفع بالمؤلفين إلى مزيد من الإنتاج ومزيد من العطاء . والمقالات التى تنشر فى الدوريتين لاتركزان فحسب على قضايا التأليف بل تتطرق عادة إلى خلق الوعى بين طبقات المجتمع بأهمية القراءة ودور الكتاب فى تنمية الحياة وترقيتها . كما تتناول المقالات فى بعض الأحيان عادات القراءة واتجاهاتها بين فئات القراء .

## تسـويق الكـتاب الهـندى

يتفق الجميع على أن شبكة التوزيع فى الهند هى أضعف حلقات حركة النشر بها بحيث يغدو من الصعب فى الهند أن يصل الكتاب إلى قرائه المحدودين ، أو أن يعرف القراء عن صدور كتاب معين . ولايستطيع الناشر بداهة أن يسوق كتبه بنفسه ولابد له من أن يعتمد على الآخرين فى توصيل الكتب إلى المشترين . وقد تتمكن بعض المكتبات والمؤسسات من الشراء مباشرة من الناشر رغم أن أغلب المكتبات تشترى من تجار

الجملة وتجار التجزئة . والحقيقة أن الموقف خارج المدن الكبرى فى الهند سيىء للغاية حيث تندر متاجر الكتب وإذا وجدت فإن رصيدها من الكتب العامة والأكاديمية يكون قليلاً .

ولعل مشاكل توزيع الكتب فى الدول النامية عموما متماثلة وقد صورها آرثر ايزنبرج فى النقاط الآتية :

١ ــ لايقوم الناشرون بالدعاية والاعلان بما فيه الكفاية عن كتبهم ومن ثم لايحاط الجمهور أو تجار الكتب علما بما صدر من مطبوعات .

٢ ــ لايعرف الناشرون على وجه الدقة حدود السوق المتاحة لكتبهم ومن ثم لايستطيعون تقدير الحجم المضبوط للطبعة .

٣ ــ رأس المال المستخدم فى متاجر الكتب محدود ، والعائد محدود ، وهذه المتاجر فى جملتها سيئة التنظيم ورصيدها من المطبوعات أيضا محدود .

٤ ــ تفتقر المناطق الريفية عامة إلى متاجر الكتب .

٥ ــ الافتقار إلى الببليوجرافيات والأدوات المرجعية وبالتالى لايسهل التعرف على الكتب .

٦ ــ تتسم تجارة الكتب عموما بالمنافسة غير الشريفة وخاصة فى ظل نظام « المناقصات » .

وبينما يقوم بعض كبار الناشرين فى الهند بدور **تاجر الجملة** والموزع بالنسبة لكتبهم فإن السمة الغالبة على تجارة الجملة آن يقوم بها تجار مستقلون يقفون وسطاء بين الناشرين والموزعين ويمدون خدماتهم أيضاً للمكتبات والمؤسسات . ويحصل تاجر الجملة عادة على خصم يتراوح بين ٣٥٪ و ٤٠٪ من الناشرين على الكتب العامة والكتب الدراسية الخاصة بالكليات والجامعات ( الخصم على الكتب المدرسية أقل من ذلك ) ، ويحصل تاجر التجزئة عادة على خصم من ١٥ ــ ٢٠٪ من تاجر الجملة ولذلك يكون هامش ربحه محدودا ، بل وقد يتلاشى هذا الربح عندما يكون عليه أن يقدم خصماً للمكتبات فى حالة المبيعات الضخمة . وقد يكون هذا الخصم الذى يقدمه وسيلة للحصول على طلب البيع .

وعدم وجود تنظيمات تشريعية تنظم العلاقة بين الناشرين وباعة الكتب من جهة وبين باعة الكتب وبعضهم البعض من جهة ثانية فيما يتعلق بالخصم وتمنع المنافسة غير الشريفة بينهم فى سبيل الحصول على الزبائن ، أدى إلى زيادة هذه المنافسة وإلى سوء العلاقات بين هذه الأطراف .

كما أن الافتقار إلى المعلومات والبيانات الدقيقة يعتبر جزءاً من مشكلة التوزيع ، وعادة مايتردد الناشرون فى الاعلان عن كتبهم وليس هناك أدوات أو تعريف يستطيع تاجر الكتب أو القارىء الرجوع إليها للحصول على معلومات عن الكتب الجديدة . ورغم أن الجهود التى بذلت مؤخراً قد أدت إلى تحديث الببليوجرافية الوطنية الهندية التى تصدرها دار الكتب الوطنية فى كلكتا ، وكذلك المطبوع المعنون « الفهرس المرجعى للكتب الهندية بالسوق » الذى تصدره شركة خاصة ، رغم أن هذه الجهود قد ساعدت على تحسين الموقف إلا أن الفترة بين صدور المطبوع وتسجيله طويلة نسبياً .

وهناك جهود قليلة فى الاعلان عن الكتب المتخصصة مثل الكتب الأكاديمية وخاصة بواسطة إعلانات البريد التى ترسل إلى شخصيات محددة عن طريق البريد . ولايستطيع تاجر الكتب المحلى التعامل فى رصيد ضخم من الكتب العامة الجديدة وكذلك يفضل التعامل فى الكتب الدراسية أساساً . وربما يرجع ذلك إلى افتقاد الحيز والائتمان وإقبال الناس على القراءة ؛ وقد أدى ذلك بالتالى إلى عدم عرض أكبر كمية ممكنة من الكتب الجديدة على أعين القراء .

ومما يؤسف له أن قلة قليلة من باعة الكتب هى المدربة تدريباً جيداً على أعمال بيع الكتب فى حين أن الغالبية لاتستطيع الاستفادة من الأدوات الببليوجرافية حتى ولو تيسرت . ولقد قامت منظمة اليونسكو واتحاد الناشرين وتجار الكتب بتنظيم الدورات التدريبية على أعمال النشر وتجارة الكتب ولكن مايزال الميدان مفتقراً إلى التدريب المهنى المنظم كما سنرى بعد ، ومازال تجار الكتب فى الهند يعزفون عن طلب كتاب لعميل غير موجود فى رصيدهم نظراً لأن العائد من وراء هذا الكتاب الواحد ضئيل .

ويعتبر استيراد الكتب إلى الهند من الملامح الرئيسية فى تجارة الكتب بالهند وهذه الكتب المستوردة تعتبر أساسية للنظام التعليمى والأكاديمى وللمكتبات الهندية . ويعمل عدد من الناشرين فى استيراد الكتب إلى جانب النشر . ويصل حجم الاستيراد السنوى للكتب مابين ٧ و ١٠ كرورو ( الكرورو عشرة ملايين روبية ) ، وتسمح الحكومة

الهندية باستيراد الكتب إلى مبلغ ١٢ كرورو ، ويعتبر إنفاق نصف هذا المبلغ جزءا كبيرا فى تجارة الكتب . ولايقوم بالاستيراد سوى شركات مرخص لها بذلك من قبل الحكومة . وهناك كما سنرى أقل من خمس عشرة شركة كبيرة تتوفر على استيراد ٨٠٪ من الكتب المجلوبة إلى الهند .

ويعمل المستورد الهندى مع الناشر الأصلى مباشرة أو الموزع فى طلب الكتب من الخارج ويقدمها إلى الزبون مباشرة أيضاً أو يقدمها إلى باعة الكتب حسب مقتضيات الأحوال . ولايزيد عدد الناشرين ــ الأمريكيين أو البريطانيين ــ الذين لهم مكاتب فى الهند لجلب كتبهم إلى الداخل عن عشرة شركات ، ومعظم الناشرين الأجانب يعملون من خلال مستورد هندى أو أكثر .

لقد أثار استيراد الكتب جدلاً كبيرا فى الأوساط الهندية إذ أشار الكثيرون إلى أن الكتب النافعة والمفيدة للاقتصاد والمجتمع الهندى لاتستورد بينما تستورد الكتب غير المناسبة ربما لأنها أكثر ربحا للشركات المستوردة . ولذلك تدخلت الحكومة فى تحديد نوعيات الكتب التى تستورد ونسب تلك النوعيات داخل كل حصة. ويشكو أمناء المكتبات والأكاديميون من أنهم لايحصلون على الكتب التى يريدونها لأن الشركات المستوردة لاتستورد سوى نسخ قليلة من كل كتاب ، وذلك واضح لأن المستورد يحرص على تحقيق أقصى ربح ممكن دون النظر إلى تقديم خدمات إيجابية للمثقفين والمتعلمين . والمحصلة النهائية فى عملية الاستيراد هى أن المشترى الهندى لايستطيع الحصول على حاجياته من الكتب الأجنبية ، وأصبحت عملية استيراد الكتب أقل من أن تسد الاحتياجات الفعلية بكثير . ولقد طالب الكثيرون من الناشرين والمستوردين وأمناء المكتبات بإلغاء القيود على الواردات من الكتب لأنها تحد من تدفق المعلومات إلى الهند .

ولقد كان من نتيجة الانتقادات التى وجهت إلى المستوردين أن قامت الحكومة المركزية من خلال شركة الدولة للتجارة بعملية الاستيراد بنفسها لفترة محدودة خلال سنة ١٩٧٣ . وقد وزعت الشركة على المكتبات كتابا دوريا تطالبها فيه بأن يكون طلب استيراد الكتب عن طريقها وفى نفس الوقت خفضت قيمة التصاريح الممنوحة للمستوردين وقد كانت الحكومة تهدف من وراء ذلك إلى تحسين مستوى الكتب المستوردة وتجنيب المكتبات والأفراد استغلال المستوردين لهم والتأكد من استيراد الكتب المناسبة .

وكان رد الفعل عنيفا لدى المستوردين والناشرين واعتبروا مشروع شركة الدولة للتجارة ضربة عنيفة بل كارثة على تجارة الكتب ، بل أعلن فى حينه أن تدخل هذه الشركة يعتبر حدا من تدفق المعلومات إلى الهند طالما أن الشركة تحدد نوعيات وكميات الكتب التى تستورد ، ومما ساعد على ذلك اعتراض المكتبات نفسها على مشروع الشركة ، ربما لضغط الناشرين عليها وربما لخوفها من صعوبة الحصول على الكتب من خلال الشركة . ومن جهة ثانية لم تقدم الشركة أى نوع من الائتمانات للمشترين بل طالبتهم بالدفع الفورى وهو الأمر الذى لم يتعودوه من قبل . ونظرا لردود الفعل هذه إزاء مشروع الشركة أجهض المشروع قبل أن ينفذ بالكامل .

**تجارة الجملة فى الكتاب الهندى :**

فى دولة مترامية الأطراف كالهند يلعب تجار الجملة دورا هاما فى توزيع الكتب ، ويصدق هذا أيضاً فى حالة وجود عدد كبير من الناشرين فى لغات مختلفة بقوائم مطبوعات محدودة العناوين . وتجار الجملة فى الهند يركزون فيما يوزعون على الكتب اللغة الانجليزية وخاصة المنشورة فى الخارج أو التى نشرها الناشرون الأجانب داخل الهند .

ويوجد فى الهند اليوم نحو خمسة عشر تاجر جملة ولهم فروع فى المدن الهندية الكبرى ويتراوح الخصم الذى يحصل عليه تاجر الجملة بين ٣٥ و ٤٠٪ على كتب الثقافة العامة ( فى أحيان قليلة قد يصل هذا الخصم إلى ٥٠٪ ) ومن ٢٠ إلى ٣٠٪ على الكتب الوظيفية . وتدر هذه التجارة عائداً سنويا معقولا بيد أنها تتطلب تخزين كمية ضخمة من المطبوعات .

وتجار الجملة الخمسة عشر يتداولون ما لايقل عن ٦٠٪ من مجموع الواردات الداخلة إلى الهند ، والنسبة الغالبة من الكتب التى يتداولونها تدور حول الكتب التعليمية وكتب الأطفال وبعض هؤلاء التجار يتداولون الكتب المغلفة والأمريكية إلى جانب المجلات . وغالبا مايتوافرون على إرسال قوائم بالكتب الجديدة والواردة حديثا إلى باعة الكتب كما يقوم مندوبو المبيعات لديهم بزيارة المكتبات ومحلات بيع الكتب لعرض عينات مما لديهم ، رغم المحاولات التى بذلت لقصر البيع للمكتبات والأفراد على تجار التجزئة إلا أن تجار الجملة يعمدون كثيرا إلى البيع مباشرة للمكتبات والمؤسسات التعليمية .

وإلى جانب تجار الجملة على المستوى المركزى هناك تجار جملة كثيرون ولكن أصغر

حجماً على مستوى الولايات . وقد أدى تزايد تجار الجملة بطبيعة الحال إلى تزايد نسبى فى تجار التجزئة الذين يحصلون على الكتب منهم على سبيل الأمانة أو بالنقد أو الحساب الجارى .

ويشعر الناشرون الهنود بحاجتهم الماسة إلى خدمات تجار الجملة الذين يوزعون كتبهم كما يفعلون بالنسبة للكتب المستوردة ، إذ أن عدد تجار الجملة الذين يخدمون الكتاب الهندى محدود للغاية ولايستطيع الناشرون الهنود إنشاء فروع أو مخازن لهم فى مختلف أنحاء الهند وهذه الحقيقة تصدق على ناشرى اللغات الهندية واللغة الانجليزية على السواء .

## تجارة التجزئة فى الكتاب الهندى :

يتحسر الناشرون الهنود على تجار التجزئة الذين أخذوا فى الاختفاء واحدا إثر الآخر ، ذلك أن تجارة التجزئة التى كانت مزدهرة قد أخذت تضعف اقتصادياً شيئاً فشيئا ولايستطيع الناشرون أن يقدموا لهم ائتمانا كبيرا وطويل الأجل إذ أن هؤلاء التجار لم يفقدوا فقط القسم الأكبر من المكتبات ( والتى تمثل ٩٠٪ من حجم استهلاك الكتاب فى الهند ) لصالح صغار الباعة الذين يخفضون أسعارهم ، ولكنهم أيضا خسروا سوق الكتاب المدرسى فى صحوة تأميم الكتب المدرسية ، كما تأثروا تأثرا شديدا بالمبيعات المباشرة للمكتبات عن طريق تجار الجملة والناشرين .

ومن جهة ثانية فإن ثمة حاجة متزايدة إلى المزيد من متاجر ومحلات الكتب وفى احصاء أخير نجد ٢٦٤١ منطقة حضرية ليس فيها سوى ١٥٠٠ محل بيع كتب تبيع فى المقام الأول كتبا باللغة الانجليزية ويبلغ عدد القرى فى الهند ٥٧٦٠٠٠ قرية يصعب إمداد القراء فيها بمواد القراءة بصفة منتظمة أو منظمة .

وفى كثير من المدن الهندية توجد محلات كتب تقوم بدور مكتبات التأجير وهى محلات خاصة تأخذ إيجاراً عن كل يوم تأجير بالإضافة إلى رهن ، ويلجأ ناشرو كتب اللغات إلى تصريف جانب من منتجاتهم عن طريق مكتبات التأجير هذه .

وثمة ملمح خاص لتجارة التجزئة فى الهند وهو التجارة فى الكتب المستعملة وخاصة الكتب التعليمية . وهذه التجارة لاتؤثر فقط فى تجار الكتب الجديدة بل أيضا فى الناشرين بحيث يقوم الناشرون الآن بطبع احتياجات العام فقط ويجرى تعديلات طفيفة على المادة العلمية كل سنة .

وهناك مايقرب من ٥٠٠ منصة كتب فى محطات السكك الحديدية يتوفر على إدارتها ست شركات فقط ، كما توجد منصات الكتب والأكشاك فى محطات الأوتوبيس ، وتوجد منصات كتب متطورة فى الفنادق والمطارات .

وفى الحرم الجامعية أقيمت متاجر كتب تعاونية عديدة ولكن بسبب فوضى الإدارة لم تنجح هذه المتاجر ، وتصر بعض المؤسسات التعليمية ( الكليات والجامعات ) على أن تقوم هذه الجمعيات التعاونية بتوريد احتياجات مكتباتها من الكتب . وتحصل هذه الجمعيات التعاونية على خصم ١٥ ــ ٢٠٪ بينما الخصم الذى يقدم للتجار ٢٠ ــ ٢٥٪ . والخصم الذى تحصل عليه المؤسسات التعليمية ١٠ ــ ١٥٪ . وقد أتفق الناشرون وتجار الجملة مؤخراً على منح هذه الجمعيات الخصم الكامل الذى يمنح لتجار الكتب العاديين مما يمكنها من منافستهم .

ومن الملامح المثيرة فى تجارة التجزئة بالهند تلك الأعداد الهائلة من منصات الكتب المقامة بطول الأرصفة ، وليس من الغريب أن ترى باعة الكتب يبيعون أيضا طوابع البريد والاستمارات الرسمية والحلويات والشيكولاته والبسكويت والموز والطباق وأوراق التامول ، وبالإضافة إلى الكتب الجديدة تبيع هذه المنصات كتب البواق .

وبعض متاجر التجزئة هذه تؤجر الكتب الدراسية لتلاميذ المدارس وطلبة الكليات طوال العام مقابل ٤٠٪ من الثمن الأصلى للكتاب . وخدمة للطلاب ووقف هذا المظهر السيىء قام صندوق الطلاب بمنح قروض للكليات لإنشاء مايعرف فى الهند باسم «إبنوك الكتب » ، وهذه البنوك تقوم بشراء نسخ كثيرة من الكتاب الواحد وإعارتها للطلاب المحتاجين ، وقد ربح الناشرون وتجار الجملة من وراء ذلك كثيرا إذ بلغ حجم أعمالهم فى عام واحد مايقرب من عشرين مليون روبية .

ويقودنا الحديث عن تجارة التجزئة حتما إلى الحدث عن أسعار بيع الكتب للأفراد هناك . والحقيقة أن أسعار بيع الكتب للجمهور فى الهند مسألة معقدة جدا بسبب بنية صناعة النشر هناك ذلك أن معظم الناشرين قد بدأوا حياتهم كباعة كتب أو طابعين وتجارة الكتب فى الهند حتى اليوم تعتمد أساساً على الكتب المستوردة . والخصم على الكتب المستوردة له تأثير مباشر على الخصم المتاح على الكتب المنتجة محليا .

وقبيل سنة ١٩٥٠ كان يضاف على سعر الكتاب المستورد نسبة ٥٪ بالنسبة للكتب

الأمريكية و ١٠٪ بالنسبة للكتب البريطانية وذلك لتغطية تكاليف الشحن والبريد وخلافه . وكان من الطبيعى أن يقدم ١٠٪ خصماً على الكتب التعليمية والأكاديمية أو المؤسسات وكان هذا الخصم غالبا مايمتد ليقدم للأفراد ذوى الحيثيات .

والخصم الذى يقدمه تجار الجملة اليوم إلى باعة الكتب يدور حول ٢٠٪ على الكتب الأمريكية و ٢٥٪ على الكتب البريطانية ، أما الخصم على الكتب الدراسية فهو أقل بطبيعة الحال سواء بالنسبة للباعة أو المؤسسات .

وكان لنظام « المناقصة » الذى تحتمه الحكومة عند شراء الكتب للمؤسسات الحكومية أثره الفعال فى تخفيض الأسعار . ويلاحظ أن الكتب الطبية تباع دائما بخصم مرتفع لكافة المشترين على الرغم من أن كتب القانون تباع بالسعر الكامل بسبب تركيز تجارة القانون فى أيدى تجار قليلين مما يؤدى بهم إلى التحكم فى السعر . ولقد بذل اتحاد باعة الكتب فى بومباى فى أوائل الخمسينات جهوداً كبيرة لتنظيم الخصومات التى تمنح على الكتب ولكنها باءت بالفشل . كما قام ( الاتحاد العام للناشرين وتجار الكتب الهنود ) سنة ١٩٥٤ بمحاولات لإيجاد نوع من التوحيد فى الأسعار والخصومات ولكنها لم تنجح هى الأخرى . ومع ذلك فقد نجح اتحاد باعة الكتب فى ولاية نيودلهى فى خلق نوع من الثبات والاستقرار فى أسعار وخصومات الكتب المنتجة فى مقاطعة دلهى المتحدة ، وكان ذلك ممكنا بسبب التعاون الذى أبداه أمناء المكتبات واهتمامهم بالحصول على خدمات أفضل بدلا من المساومة فى السعر .

وقد أدت لوائح الاستيراد التى صدرت سنة ١٩٦٦ إلى تغيير كامل فى أسعار الكتب المستوردة ذلك أنها حتمت على مستوردى الكتب الأجنبية بيع هذه الكتب بسعرها الأصلى دون زيادة أو أية إضافات من أى نوع . كما نجح ( مجلس تنمية الكتاب الوطنى ) الذى أسس سنة ١٩٦٧ فى إقناع الحكومة بإلغاء نظام مناقصة الكتب . وفى هذه الصحوة تشكلت لجنة غير رسمية من ممثلين عن الجامعات ، المكتبات ، صناعة النشر وتجارة الكتب لمراجعة أسعار البيع ونظام الخصم بين حين وآخر .

وأسعار بيع الكتب المنتجة محليا تحدد على أساس التكلفة وتتراوح ما بين ١ : ٢ ، ١ : ٤ وعندما يكون الكتاب مدعوما من قبل أية جهة حكومية فإن أسعار البيع تهبط بالتالى ، ويحدث نفس الهبوط فى السعر عندما تقوم الحكومة بتسليم الناشرين حصة من

الورق ( ٦٠ جرام ) بسعر ٥٠٪ من السعر الرسمى . ويحدث أن تقوم الحكومة بالمساومة فى السعر عندما تختار كتابا ليكون مقررا على المدارس . وبسبب هذه العوامل كلها فليس هناك توحيد فى سعر ولا فى الخصم الممنوح ولا فى شروط البيع الأخرى .

وكانت أسعار الكتب تطبع عادة على أغلفة الكتب ولكنها لم تكن إجبارية إلى أن صدر تشريع مؤخراً ينص على ضرورة كتابة السعر على كافة المنتجات .

ومهما يكن من أمر فإن الخصم الممنوح لتجار الجملة على الكتب المنتجة محليا من جانب الناشرين يتراوح مابين $\frac{1}{3}$ ٣٣٪ و ٦٠٪ كما هو الحال فى معظم الكتب الهندية ، ويتراوح الخصم الذى يحصل عليه تجار التجزئة بين ١٥٪ و $\frac{1}{3}$ ٣٣٪ اعتماداً على كمية النسخ التى يشترونها وحجم الأعمال الذى ينفذونه ، والخصم الممنوح للمؤسسات يتراوح مابين ١٠ و ٢٠٪ طبقا لمقتضيات الأحوال ، ومن المألوف أن يتنافس الناشرون مع تجار الجملة وباعة الكتب . وتبدو قضية الخصومات كملمح أساسى ودائم من ملامح صناعة النشر فى الهند .

ورغم أن تحديد سعر البيع للجمهور لايخضع لقاعدة محددة فإن هذا السعر يمكن أن يحدد على أساس التكلفة الفعلية للنسخة الواحدة ، إذ يحسب عادة على أساس أربعة أو خمسة أمثال التكلفة ، والكتب الأكاديمية تحسب أسعارها بأعلى من هذه المعدلات ، أما الكتب المدرسية والكتب المغلفة فتحسب بأقل من ذلك لأن سوقها أوسع ونسخها أكثر والخصم أقل وهذا السعر المحدد لمجرد الاهتداء وليس ملزماً ، ويمكن للبائع أن يبيع بأقل منه أو أعلى حسب ظروف السوق وطبيعة الكتاب ونوعية المشترى .

**الكتب المغلفة فى الهند :**

الكتب المغلفة بمعناها الحديث بدأت أول مابدأت بكتب اللغة الانجليزية والهندية وكانت شركة ( كتب الجيب الهندية ) التى أسست سنة ١٩٥٩ رائدة فى هذا السبيل ، وقد نشرت هذه الدار حتى الآن مايقرب من ٢٠٠٠ عنوان باللغات : الهندية ، اوردو ، البنجابية . ومما يذكر أن مائتى عنوان من كتب هذه الدار باع الواحد منها أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة .

وقادت السبيل فى بومباى ( دار نشر جايكو ) التى أشرنا إليها من قبل والتى تنشر مغلفات باللغة الانجليزية وقد نشرت قرابة ٧٠٠ عنوان بحد أدنى من النسخ ٥٠٠ نسخة من الكتاب الواحد .

وتقوم هيئات عامة إلى جانب الناشرين التجاريين بنشر سلاسل من الكتب المغلفة فى مختلف الموضوعات مثل : الدين ، الفلسفة ، الثقافة ، الفن . ويوجد فى اللغة الهندية وحدها مالايقل عن مائة ناشر ينشرون كتبا مغلفة بعدد من العناوين لاتقل عن ألف كتاب فى السنة . أما ناشرو المغلفات باللغة الانجليزية فيدور عددهم حول عشرة ناشرين .

وعلى الرغم من أن معظم الكتب فى الهند تنشر بغلاف ورقى لأسباب اقتصادية فإنها لايمكن أن تعتبر مغلفات بالمعنى الحديث طالما أنها لاتنتج بكميات كبيرة من النسخ وتوزع على نطاق واسع .

لقد دار القسم الأكبر من المغلفات حول القصص الحديث والروايات البوليسية مع وجود مغلفات فى الشعر والنثر والتراجم ورعاية الطفل وفن الطهى . وهذه المغلفات عادة ماتوزع من خلال محلات بيع الكتب ، ومنصات الكتب فى محطات المواصلات الرئيسية والمطار . وطالما أن أسعار هذه المغلفات تتمشى مع القوة الشرائية للناس فإن عددها يزيد سنة بعد أخرى .

**بيع الكتب للمكتبات الهندية :**

يمكننا أن نقول مطمئنين بأن المكتبات الهندية هى المستهلك الرئيسى للكتب فى الهند حيث تستهلك نحو ٩٠٪ من الكتب المنشورة فى الداخل والمستوردة من الخارج ، وحيث تسود الأمية ( ٧٠٪ ) طبقات المجتمع الهندى وانخفاض الدخول وانخفاض مستوى المعيشة ، فإن الأفراد لايمثلون أكثر من ١٠٪ من سوق الكتاب . ويقدر عدد المكتبات فى الهند بمالايقل عن مائة ألف مكتبة . وتشرف على إدارتها ( إدارة المكتبات ) . فى نيودلهى وهى بصدد إعداد دليل شامل بها . وهناك قانون موحد للمكتبات العامة مطبق الآن فى خمس ولايات هى ( تاميل نادو ــ اندرا برادش ــ كارناتاكا ــ كيرالا ــ ماهارشترا ) والولايات الأخرى فى سبيل تطبيقه بعد استصدار التشريعات المناسبة .

وهناك قانون إيداع صدر سنة ١٩٥٤ ووسع سنة ١٩٥٦ باسم : Delivery of Books Act تتمتع به أربع مكتبات ، من بينها المكتبة الوطنية فى كلكتا . وينتظم المكتبيون الهنود فى اتحادين : ( اتحاد المكتبات الهندية ) و ( اتحاد المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات الهندية ) وهما اتحادان عامان لكل الهند ، يأتى أعضاؤهما من كل أنحاء الهند ولهما فروع فى مدن مختلفة بالدولة . وهذان الاتحادان يوثقان علاقة المكتبات بصناعة النشر وتسويق الكتب .

ومن المكتبات التى تستحق الذكر هنا مكتبة ( مركز راجا راموهون روى الوطنى للمصادر التربوية ) الذى أنشىء سنة ١٩٧٢ ليجمع كافة المصادر التربوية وبه جناح خاص بالكتب المدرسية . وتضم المكتبة نحو أربعين ألف كتاب جرى نشرها فى الهند منذ سنة ١٩٦٥ بكل اللغات بما فى ذلك اللغة الانجليزية فى مختلف المجالات . وقد جاء جانب من هذه الكتب كهدايا من الناشرين والجانب الآخر هو الكتب التى نشرت فى البرامج الثلاثة التى نظمت مع حكومات كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى ويضاف إليها كتب جديدة بين الحين والآخر . وتكشف هذه المكتبة عن الفجوات والثغرات فى الكتب المقررة وبالتالى يمكن إنتاج كتب فيها . وتقوم المكتبة من حين لآخر بعرض عينات مختلفة من هذه المقتنيات فى الجامعات الهندية . كذلك يتوفر المركز على تكليف الخبراء بتقييم هذه الكتب على الطبيعة والعمل بنتائج التقييم .

ويهتم المركز بصفة خاصة بالجوانب الآتية :

**أولا** : القيام بدراسات مسحية وأبحاث فى الجوانب المختلفة لإنتاج واستخدام الكتب الجامعية .

**ثانيا** : إصدار ملاحق للفهرس الوطنى للكتب الجامعية ( الذى توفر على تجميعه الاتحاد العام للناشرين وتجار الكتب فى الهند ) حتى يظل محافظا على حداثته باستمرار .

**ثالثا** : إصدار ببليوجرافيات متخصصة على المستوى الجامعى وإصدار أدلة الدوريات والكشافات فى مجال النشر وتجارة الكتب .

**رابعاً** : إصدار نشرة دورية تحمل اسم المركز وعنوانها : NERC Newsletter وتعتبر مكتبة المركز نموذجا على المكتبات المتخصصة التى تمتص جانبا هاماً من الكتب المتخصصة التى تصدر فى الهند .

## بيع الكتب بالبريد فى الهند :

هناك فرصة هائلة فى الهند للبيع المباشر بالبريد وذلك لافتقار مناطق كثيرة فى الهند إلى متاجر الكتب ونقط التوزيع . والمحاولات الوحيدة الموجودة الآن فى الهند لاتباع هذا الأسلوب من أساليب التسويق جاءت من جانب سلسلتى : Readers'Digestو - Life Time Books ، وقد بدأتا هذا النمط من التسويق منذ ١٩٥٠ بنجاح كبير ، كذلك فإن بعض المجلات تباع عن طريق البريد بالاشتراكات .

وهناك شركتان كبيرتان تمارسان البيع بالبريد هما : شركة ( دار الكتاب الدولى ) وشركة ( إدارة أعمال المطبوعات الخاصة ) :

— International Book House Ltd .
9 Ash Lane
Bombay 400 001
— Business Press Private Ltd .
Burjorji Bharucha Road
Bombay 400 001

والشركة الأولى كانت تعمل كوكيل لكتب ريدرز دايجست وكتب رفيق العمر بينما الثانية تروج وتبيع الكتب المرجعية .

وبعض الناشرين يعد نوعا من ( قوائم الارسال بالبريد ) عبر سنوات عمله ولكن ليس من بين هذه القوائم ماهو شامل أو محيط .

وليس هناك بخلاف الشركتين المذكورتين مؤسسات لخدمة بيع الكتب بالبريد ، ويجب أن يلاحظ أن أدلة عناوين الأفراد والمؤسسات والهيئات المصنفة غير متوافرة فى الهند ، وبعض الأدلة مثل أدلة التليفونات قد تدرج العناوين ولكنها ليست كافية بالنسبة للناشرين ، وبل وأكثر من هذا فإن آلات كتابة العناوين غير متوفرة وليس فى الهند كلها سوى مصنع واحد ينتج هذه الآلات وهو لايتيح سوى طرازين اثنين منها وهما غير مناسبين لدور النشر الصغيرة والمتوسطة . وإلى جانب ذلك فإن رسوم البريد عالية مما لايشجع الناشرين على تحمل مصاريف البريد .

**التصدير والاستيراد :**

يبلغ عدد مصدرى الكتب والمجلات المسجلين فى السجلات الرسمية نحو ٢٢٠ مصدِّراً ، يصدرون الكتب الهندية إلى معظم دول العالم . ولكن غالبية الصادرات تذهب إلى الدول الناطقة بالانجليزية والدول المجاورة فيما عدا الباكستان . وفى الدول ذات السكان من أصل هندى يجرى استيراد الكتاب باللغة الهندية وما أكثر هذه الدول . وهناك حوافز كثيرة تمنح لمصدرى الكتب نورد أهمها فيما يلى :

( أ ) منحهم تراخيص استيراد الورق ، وقطع الغيار اللازمة لآلات الطباعة وغيرها من المواد اللازمة فى إنتاج الكتاب .

( ب ) رد جزء من الرسوم الجمركية على الورق والقماش ومواد التجليد الأخرى المستخدمة فى الكتب المصدرة .

( جـ ) إعانة تصدير نقدية ( حوالى ١٠٪ ) من واقع الفواتير المحصلة عن الصادرات .

( د ) خصم النفقات الفعلية التى انفقت على تنمية الصادارت ( دعاية ، إعلان ، استضافات ... ) من ضريبة الدخل العام .

وتقوم الهيئة العامة للكتاب الوطنى بتنظيم عروض ومعارض وأسواق للكتاب الهندى فى الخارج فى المناسبات المختلفة . وكل الأسواق الدولية الكبرى تقريباً تتضمن عرضا للكتاب الهندى سواء من خلال الهيئة العامة أو البعثات الهندية فى الخارج .

وفى وزارة التعليم يوجد مكتب خاص لتنمية صادرات الكتاب الهندى ويقوم هذا المكتب بدراسة الأسواق الخارجية ، وإعداد قوائم بباعة الكتب فيها ، قياس مدى الاستجابة لمعارض الكتاب الهندى ، ويقوم بتقديم عينات من الكتب حين تطلب ، ويساعد هذا المكتب مؤسسات صناعة الكتاب المختلفة على إعداد قوائم بالكتب الهندية الحديثة لأغراض التصدير .

وبيع حق إعادة النشر أو الترجمة للكتب الهندية غير معروف الحجم على وجه اليقين ولكنه محدود بصفة عامة .

أما صادرات الكتاب الهندى فإنها تزيد سنة بعد أخرى فى القيمة رغم أنها فى الثمانينات انخفضت من حيث عدد النسخ ففى سنة ١٩٧٢/٧١ كانت قيمة الصادرات ١٤,٧ مليون روبية وفى سنة ١٩٧٦/٧٥ ارتفعت إلى ٢٧,٥ مليون روبية بينما فى سنة ١٩٨١/١٩٨٠ ارتفعت الصادرات إلى ٣٥,٦ مليون روبية وفى ١٩٨٦/٨٥ بلغت صادرات الكتاب الهندى ٤٠,١ مليون روبية .

وفى السنوات الأخيرة لجأ الناشرون البريطانيون والأمريكيون إلى جمع أوطبع كتبهم داخل الهند وقيم هذه الكتب لم تدرج فى البيان السابق كصادرات .

أما عن واردات الكتب إلى الهند فإنها أكثر بكثير من الصادرات وحتى سنة ١٩٥٧ كان استيراد الكتب مباحاً بحكم ( التصريح العام المفتوح ) ولكن منذ ذلك التاريخ أصبح استيراد الكتب والمجلات ( باستثناء مايرد عن طريق الاشتراكات ) مسموحا به فقط للأشخاص الذين يحملون ترخيصاً صادراً من ( مكتب ضبط الواردات ) . وفى كل سنة تعلن سياسة الاستيراد الجديدة فى أول ابريل ويمكن تلخيص سياسة الاستيراد على النحو التالى :

● يمكن للأفراد استيراد الكتب التعليمية حتى ٥٠٠ روبية فى السنة الواحدة دون حاجة إلى ترخيص . ويجوز لحملة التراخيص من الأفراد استيراد كتب بقيمة ٤٠٠ روبية أخرى فى المرة الواحدة .

● يمكن للمكتبات والمؤسسات استيراد كتب تعليمية حتى ١٠٠٠ روبية بدون ترخيص ، وفى حالة الحاجة إلى تراخيص تعطى لها هذا التراخيص وبدون حدود .

● وفى وقت من الأوقات سنة ١٩٧٣ منحت ( شركة التجارة لعموم الهند ) ترخيصا مفتوحا لاستيراد الكتب ــ كما أشرنا من قبل ــ وقد أسيىء استخدام هذا الترخيص مما أدى إلى إعادة التفكير فى التراخيص المفتوحة ومنع الاستيراد على نطاق واسع من خلال هذه الشركة . ومنذ ذلك الحين والشركة تحصل على تراخيص محدودة تستورد بمقتضاها الدوريات العلمية نيابة عن الجامعات والإدارات الحكومية .

● وتصدر تصاريح الاستيراد هذه على فئتين : **الفئة الأولى** وتسمى تصاريح « الحصة quota » وتمنح لكبار المستوردين بناء على سابق أعمالهم . ويمكن الاستيراد فى حدود ١٠٪ من قيمتها للقصص وقد تزاد إلى ٢٥٪ من القيمة بتصريح تكميلى كما يمكن

استخدام كل الحصة للكتب التعليمية . **والفئة الثانية** : تصاريح الاستيراد الجديد وتصدر للمستوردين بماقيمته ٢٠٪ من حجم أعمالهم السنوى ولاتقل عن مائة ألف روبية ويحدد فى التصاريح مجالات الكتب التى تستورد ( تعليمية ــ علمية ــ تكنولوجية ــ كلاسيكيات ــ كتب دراسية ــ كتب أطفال ) ويمكن استخدام ١٠٪ من الحصة والتراخيص التكميلية لاستيراد مواد سمعية بصرية أو مصغرات فيلمية وتهدف سياسة الاستيراد عموما إلى تيسير استيراد الكتب العلمية والحد من استيراد القصص والمجلات الرخيصة والأدب المؤقت ، كما تهدف من جانب آخر إلى حماية صناعة النشر المحلية ، ذلك أنه من الممنوع إعادة تصدير كتب مستوردة .

● وتنص سياسة الاستيراد أيضا على أن كبار المستوردين يجب أن يرسلوا نسخا من طلباتهم وفواتيرهم إلى وزارة التعليم لتدقيقها ، وتحلل بيانات هذه النسخ وتعد منها قوائم بالكتب التى تستورد بكميات كبيرة وترسل إلى الناشرين الهنود للنظر فى إعادة نشرها داخل الهند .

وتزيد قيمة واردات الكتب إلى الهند سنة بعد أخرى ففى سنة ١٩٧١/ ١٩٧٢ كانت القيمة هى ٤٨,٥ مليون روبية وفى ١٩٧٦/٧٥ بلغت ٩٦ مليون روبية بينما فى ١٩٨١/٨٠ ارتفعت إلى ١٤٠,١ مليون روبية وفى ١٩٨٦/٨٥ ارتفعت إلى أكثر من ١٧٠ مليون روبية .

ولو حللنا الواردات طبقا لمصادرها لتبين لنا أن ٨٥٪ وأكثر تأتى من بريطانيا وأمريكا أو ممثلى الناشرين البريطانيين والأمريكيين فى الشرق الأقصى . وحتى منتصف الستينات كانت الهند جزءا من سوق الكمنولث ، وكان الجزء الأكبر من الواردات يأتى من المملكة المتحدة . وفى السنوات الأخيرة زادات الواردات من الولايات المتحدة ، اليابان ، سنغافورة عن الواردات من المملكة المتحدة .

**تجارة الكتب القديمة والمستعملة ومزادات الكتب فى الهند :**

على الرغم من وجود العديد من متاجر الكتب القديمة فى الهند فى معظم المدن الكبرى إلا أن هذه التجارة غير منظمة بصفة عامة . وقد أسس فى سنة ١٩٧٣ اتحاد عام لهؤلاء التجار ولكن لا أثر له حتى الآن . وكثير من متاجر الكتب القديمة يتاجر أيضا فى الكتب المستعملة وكتب البواقى ولكنها على وجه العموم تهدف إلى الاتجار فى الكتب

النادرة من وجهة النظر الهندية . ومتاجر الكتب ذات المجموعات القديمة القيمة حقا يمكن أن نجدها فى أحمدآباد ، بومباى ، كلكتا ، دلهى ، بونا ، فاراناس .

وتتطلب تجارة الكتب القديمة خبرة ومعرفة خاصة بنوعية الندرة والقيمة المالية للكتب النادرة ، وباعة الكتب الذين يملكون هذه المهارات كثيرا مايطلب إليهم تقييم وتثمين المجموعات القديمة التى توارثتها أسر المهراجات والرامندارات والنبلاء فى الهند .

وليست هناك مزادات للكتب فى الهند حيث يلجأ تجار الكتب القديمة إلى إعداد قوائم أسعار وكتالوجات بصفة منتظمة ويمكن طلب الكتب عن طريقها ولو حتى بالبريد . وتعتبر المكتبات الأجنبية التى تبحث عن نوادر الكتب من بين الزبائن المفضلين لدى تجار الكتب القديمة هؤلاء . وفى كثير من الأحيان تعرض المخطوطات النادرة المكتوبة على ورق أو على رق والمنمنمات للبيع ليس فقط لدى تجار الكتب القديمة هؤلاء ولكن أيضا لدى باعة التحف القديمة .

وقد نص قانون التحف والذخائر الفنية الصادر سنة ١٩٧٢ على ضرورة قيام التجار بتسجيل مالديهم من كتب ومخطوطات أثرية يزيد عمرها عن مائة سنة لدى السلطات المختصة والتى نص عليها القانون ، كما طلب إليهم تسجيل مبيعاتهم وحركة انتقالها والهدايا التى يقدمونها أيضا .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن تجار التجزئة فى الكتب الجديدة يتاجرون أيضا فى الكتب المستعملة. ومن هنا تكون الكتب المستعملة قاسما مشتركا بين تجار الكتب القديمة النادرة والكتب الجديدة الجارية .

**نوادى الكتب فى الهند :**

ناضلت نوادى الكتب فى الهند فى بداية الأمر للوصول إلى قدر كبير من الأعضاء خاصة فى المناطق التى ليس بها متاجر كتب . وبذلت هذه النوادى أيضا محاولات لتطوير « مكتبات المنازل » وقد وصلت إلى غرضها فى الاتجاهين .

فقد بدأت ( خطة مكتبة المنازل ) على يد شركة اندرا برادش Andhra Pradesh للتوزيع سنة ١٩٦٠ . وكانت هذه الفكرة قاصرة على لغة تيلوجو وتهدف إلى مساعدة الأفراد على تكوين مكتبة منزلية بأقساط شهرية وكانت نسبة الخصم الذى يحصل عليه الفرد يصل أحيانا إلى ٤٠٪ .

وقامت شركة ( كتب الجيب الهندية Hind Pocket Books ) ، وهى دار نشر كتب مغلفة كما ذكرنا بتأسيس نـاد للكتاب فى اللغة الهندية وصل عدد أعضائه إلى أربعين ألف عضو مما دفع الناشرين الآخرين فى اللغة الهندية إلى تأسيس نوادى أخرى تفاوتت حظوظها من النجاح .

وهناك نـوادٍ أخرى فى اللغات : ماراثى ، جوجاراتى ، بنغالية، مالايالام وغيرها ولكنها لم تحدث تأثيرا قويا فى صناعة النشر وتجارة الكتب الهندية . ولعل العائق الرئيسى الذى يحد من نمو وتطور نوادى الكتب فى الهند هو ارتفاع رسوم البريد والتسجيل وعمولة الحوالات البريدية حتى الامتيازات الممنوحة للمطبوعات من البريد ، تزيد من تكاليف الكتب من ٢٥٪ إلى ٣٥٪ .

وفى وقت من الأوقات قام اتحاد لمكتبات المنازل ونشط نشاطا كبيرا فى هذا الاتجاه ، وبذل جهودا موفقة فى دعم نوادى الكتب والدعوة لها وكان من أهم إنجازاته المطبوعة ( دليل مكتبة المنزل ) بيد أن هذا الاتجاه أخذ يزول تدريجيا حتى تلاشت آثاره .

ويتصل بموضوع نوادى الكتب قضية جمع الكتب ، فليس هناك منظمة وطنية لجامعى الكتب وعاشقيها ، ومع ذلك فقد بذلت جهود عديدة من أجل لم شمل جماعى الكتب ومحبيها ، إذ تلجأ بعض المكتبات والمراكز الثقافية إلى إعداد برامج تجمع هواة جمع الكتب حول عرض كتاب أو حديث أو مناقشة .

ويقوم مركز القلم لعموم الهند ــ ALL - India Pen Centre ــ وأكاديمية الآداب الهندية بعقد مثل هذه الاجتماعات على مدار السنة . ومن المؤكد أن هناك العديد من الهيئات الأدبية فى كل اللغات الهندية والولايات التى تنظم مثل هذه النشاطات .

ويذهب جماعو الكتب وعشاقها إلى المكتبات عادة ومراكز البحوث لجمع ببليوجرافيات مفصلة بمجالات اهتمامهم .

## أسواق الكتاب الهندى ومعارضه :

تقود ( الهيئة العليا للكتاب الهندى ) عملية تنظيم المعارض الجماعية والأسواق . ومن ثم فقد قامت بإعداد عشرة أسواق فى دلهى ، بومباى ، كلكتا ، مدراس ، حيدرآباد ، أحمداباد ومنها معارض دولية على نحو معرضى نيودلهى لسنة ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، ويشترك

فى المعارض الدولية العديد من دور النشر العالمية . وقد قدم اقتراح بإقامة معرض دولى للكتاب فى الهند مرة كل سنتين اعتبارا من سنة ١٩٧٨ بيد أنه لم ينفذ .

والأسواق المحلية تعقد فى مختلف المدن الهندية لتمكين الناشرين المحليين من عرض كتبهم على أكبر عدد ممكن من الناس ويدوم المعرض الواحد عادة من ثمانية إلى عشرة أيام . وفى المعرض الذى يقام على المستوى المركزى تعرض فقط الكتب التى نشرت فى بحر العامين السابقين على المعرض . ولاتتقاضى الهيئة أية رسوم عن الاشتراك فى المعارض . وقد أدرك الناشرون وباعة الكتب قيمة هذه المعارض وأقبلوا على الاشتراك فيها ، وقد زادت قيمة المبيعات فى هذه المعارض زيادة ملحوظة فى السنوات الأخيرة ( منتصف الثمانينات ) . ومن المألوف أنه فى الأيام الأخيرة للمعرض تعرض البواقى بنسبة عالية من الخصم .

ولاتتم فى هذه المعارض صفقات ترجمة أو حقوق جانبية ذات أهمية تذكر رغم إحساس الناشرين بإمكانيات المعارض فى هذا الاتجاه .

وفى خلال فترة انعقاد المعرض تقوم المنظمات العاملة فى مجال النشر بعقد ندوات وحلقات بحث بل وبرامج تدريب لتعميق الشعور بأهمية المعرض .

وإلى جانب هذه المعارض العامة يقوم الناشرون وتجار الجملة وتجار التجزئة بإعداد معارض خاصة فى المناسبات المختلفة ، وأحيانا بدون مناسبة أثناء انعقاد المؤتمرات والاجتماعات السنوية للمنظمات المهنية ؛ وفى الكليات والجامعات والمدارس ودائما يوفقون بين المناسبات والكتب التى تعرض ، وبين المكان الذى تعرض فيه فى حالة المؤسسات التعليمية والكتب التى تعرض .

## الضبط الببليوجرافى للكتاب الهندى

كانت الخطوة الأولى نحو الببليوجرافية الوطنية الهندية هى إصدار قانون إيداع الكتب فى سنة ١٩٥٤ وقد وسع هذا القانون فيما بعد سنة ١٩٥٦ ليشمل الدوريات وبمقتضى هذا القانون يتحتم تسليم نسخة واحدة من كل كتاب ينشر إلى أربعة مكتبات من بينها المكتبة الوطنية فى كلكتا ، ومع ذلك فلا تسلم كل الكتب وخاصة فى حالة المطبوعات الحكومية ومطبوعات الهيئات العامة . ومن ثم يمكن القول بأن الببليوجرافية الوطنية الكاملة مائة فى المائة غير موجودة حتى الآن فى الهند . وعلى أية حال فإن ما يعرف

بالببليوجرافية الوطنية الهندية يجرى تجميعها منذ سنة ١٩٥٧ فى مكتبة المراجع بالمكتبة الوطنية وهى تنشر شهريا مع تجميع سنوى .

كذلك تقوم الحكومات المحلية فى الولايات بتجميع ببليوجرافيات سنوية كل فى نطاق اللغات المعمول بها فى الولاية ، وربما تستخرج هذه الببليوجرافيات المحلية أحيانا من الببليوجرافية الوطنية . وتقوم المكتبة الوطنية باصدار ببليوجرافية مشروحة بالكتب المرجعية ، وقد صدر منها عدة مجلدات فى موضوعات محددة مثل الانثروبولوجيا ، علم النبات .

وتوفرت الأكاديمية الهندية للآداب على نشر ببليوجرافية وطنية للأدب الهندى فى أربعة مجلدات تغطى الفترة من ١٩٠١ ــ ١٩٥٣ وتشمل الأدب الهندى فى كافة اللغات .

وقام مجلس البحوث العلمية والصناعية فى نيودلهى من خلال المكتبة الوطنية للعلوم بنشر ( ببليوجرافية الكتب العلمية والتكنولوجية الهندية ) فى عدد من المجلدات .

كما أن كثيراً من المؤسسات الخاصة ومن بينها دور نشر مختلفة تتوفر على إصدار ببليوجرافيات ذات أغراض متباينة سواء عامة أو متخصصة .

وعلى الجانب الآخر هناك أربعة دوريات متخصصة فى النشر تصدر شهرياً ويمكن اعتبارها دوريات مركزية تغطى كل الهند هى :

— The Indian Publisher and Bookseller

(Edt) Dr. Bhadkamkar Marg

Bombay 400 007

وهى دورية شهرية مستقلة تصدر منذ سنة ١٩٥٠ ، وقد ناهزت الآن عامها السابع والثلاثين وتعالج كافة القضايا المتصلة بصناعة النشر وتجارة الكتب والطباعة فى الهند وغيرها من الأمم . والمادة العلمية بها تتراوح بين مقالات علمية أصيلة طويلة وعروض للكتب المتخصصة وأخبار خفيفة عن الصناعة ودور النشر والمؤسسات العاملة وتنشر قوائم بالمطبوعات الصادرة باللغة الانجليزية .

— Indian Book Industry

AB/9 Safdarjang Enclave

New Delhi 110 016

وهى الأخرى دورية شهرية مستقلة بدأت صدورا منذ ١٩٦٤ وتضم مقالات

مشابهة وأخبارا وعروضا كلها تخدم صناعة الكتب ، كما تضم قوائم بالمطبوعات الصادرة كل شهر .

— Indian Publications

K - 16 Noueen Shahadera

Delhi 110 032

وهذه الدورية أيضا شهرية مستقلة ولكنها ثنائية اللغة ( هندى ــ انجليزى ) بدأت فى الصدور منذ سنة ١٩٧٦ . وتهتم بالضبط الببليوجرافى للكتاب الهندى فى هاتين اللغتين .

— South Indian Book Industry

11 Sunkurama Chetty Street

Madras 600 001

وقد بدأت فى الصدور سنة ١٩٧٥ لخدمة ناشرى كتب اللغات خاصة وسائر الناشرين عموما فى جنوب الهند .

وهناك دوريتان أخريان ثنائيتا اللغة إحداهما تصدر فى كلكتا عن اتحاد الناشرين وتجار الكتب فى البنغال والثانية مستقلة .

ويجب التنبيه إلى أن كثيرا من دور النشر تصدر « نشرات محل » باللغات الانجليزية والهندية تحمل معلومات عن صناعة النشر ، يضاف إلى ذلك أن معظم اتحادات الناشرين وتجار الكتب الاقليمية قد توفر فى الخمس والعشرين سنة الماضية على إصدار عدد من النشرات ولكنها لم تستمر فى الصدور أو لم تحافظ على دوريتها .

وعلى جانب الانتاج الفكرى المتخصص فى النشر فالحقيقة أن الهند من الدول المحظوظة فى هذا الشأن ، ويتفاوت هذا الانتاج مابين أدلة ( وهناك مالايقل عن خمسة أدلة جارية ) خاصة بالناشرين وتجار الكتب الحديثة أو القديمة . من بين هذه الأدلة ( دليل الناشرين الهنود ) الذى يقدم صورة كاملة عن صناعة النشر فى الهند ، وعن الناشرين ، مصممى الكتب ، المصدرين ، المستوردين ، الطابعين ، وسائط عرض الكتب ، الدوريات المتخصصة ، الجوائز الأدبية ، و ( دليل تجار الكتب فى الهند ) و ( دليل باعة الكتب والناشرين فى عموم الهند ) . وهناك دراسات مسحية عن وضع

الكتاب وصناعة النشر فى الهند ، وهناك تقارير وأبحاث مؤتمرات بالاضافة إلى عدد كبير من الكتب العادية والمقالات التى تنشر فى الدوريات المتخصصة عن النشر فى الهند .

وتعتبر دراسات وأبحاث السوق من الجوانب الهامة فى الضبط الببليوجرافى لجزئية من الكتاب الهندى . ولكن على الرغم من أهمية هذه الدراسات والأبحاث إلا أنها لم تأخذ حظها من الاهتمام من جانب صناعة النشر الهندية . وأول هذه الدراسات التى تمت قامت بها ( الهيئة العليا لكتاب لغات الجنوب ) سنة ١٩٥٠ والتى توفرت على تأسيسها مؤسسة فورد ، وقد اقتصرت الدراسة على جنوب الهند ثم تواترت بعد ذلك دراسات مختلفة عن عادات القراءة فى جنوب الهند ، عادات القراءة لدى الأطفال ، عادات القراءة بين النساء ، كتب الأطفال .

وتوفرت ( الهيئة العليا للكتاب الوطنى ) بالهند على إجراء عدد من الدراسات المسحية بعضها بالغ التعقيد . ومن أمثلتها ( عادات القراءة بين طلاب الجامعة فى دلهى العاصمة ) سنة ١٩٧٤ وقد بنيت هذه الدراسة على ١٢٠٠ مقابلة وغطت ثلاث جامعات موجودة فى دلهى .

كما قامت مؤسسة هندوستان طومسون المتحدة فى بومباى ، وهى وكالة إعلان ، بإجراء عدة دراسات متخصصة استفادت من نتائجها بعض دور النشر كما قام مكتب الاحصائيات والاستعلامات التجارى فى بومباى بالتعاون مع بعض المؤسسات بإجراء دراسات مسحية مماثلة .

وكل هذه الدراسات ركزت بطريقة أو بأخرى على المناطق الحضرية حيث يعيش ٢٠٪ فقط من السكان ، بينما الناشرون فى الأقاليم والذين ينشرون باللغات المحلية يفكرون جديا فى هذا العدد الهائل من القرى الذى يعيش بدون مواد قراءة مناسبة أو كافية . ومن هنا قامت منظمة اليونسكو بالتعاون مع اتحاد الناشرين الهنود فى عموم الهند بإجراء دراسة أطلق عليها ( حملة كتاب القرية ) ونشر التقرير الخاص بها سنة ١٩٦٧ وكشف عن عادات القراءة فى القرى الهندية .

أما فيما يتعلق بدراسات تصدير الكتاب فهذه يقوم بها مكتب تنمية التصدير فى وزارة التعليم . وكل هذه الدراسات ليست سوى علامات متفرقة لاتنتظمها خطة محددة لأن الناشرين عموما غير مدركين لقيمة وأهمية أبحاث السوق فى تنمية المبيعات ، ولكن الاتجاه نحو هذه الدراسات ينمو ببطء مع تأصيل صناعة النشر نفسها .

## الاعداد المهنى للعاملين فى النشر الهندى :

يعمل بالنشر فى الهند كما أشرنا سابقا مابين عشرة آلاف واثنى عشر ألف ناشر أما مجموع العاملين فى النشر والطبع والتوزيع والعمليات المتصلة فإنه يصل إلى نحو ١٥٠,٠٠٠ شخص يتوفرون على نشر عدد من العناوين سنويا كحد أدنى عشرة آلاف عنوان وبحد أقصى خمسة وعشرين ألف عنوان . بينما دولة مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى تنشر أكثر من ٨٥ ألف عنوان بثلث هذا العدد من العاملين والسبب واضح هو ارتفاع مستوى الاعداد المهنى فى الدولتين وهبوطه أو قل انعدامه فى الهند .

ففى الهند ليست هناك مؤهلات خاصة أو حد أدنى من التعليم المهنى مطلوب لدخول مجال النشر أو الطباعة أو تجارة الكتب ، فلقد كان النشر دائما من المجالات التى تتوارثها العائلات عن طريق الممارسة الفعلية ولذلك فإن صناعة النشر اليوم تسير على نفس التقاليد القديمة التى سارت عليها منذ فترة طويلة وربما كان ذلك هو أحسن أسلوب للحفاظ على المهارات والخبرات .

وفى عصر العلم والتكنولوجيا والسرعة لم يعد الأسلوب ملائماً بل يتطلب الأمر أساليب علمية معقدة ومتطورة وقد عانت دور نشر كثيرة بسبب تخلفها عن الأخذ بهذه الأساليب وربما لم يدرك أصحابها أن سبب المعاناة هو الافتقار إلى العاملين المدربين والمتمرسين بالأسلوب الحديث .

والسؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح فى الدول النامية وعلى رأسها الهند هو لماذا يتخلف التدريب فى مجال النشر ، ورغم أن الإجابة معقدة إلا أنها ترد إلى نقطة أساسية هى عدم رغبة الناشر صاحب العمل فى نقل سر المهنة إلى العامل أو الموظف الذى يعمل عنده حتى لاينافسه فى العمل .

وإدراكا من منظمة اليونسكو لأهمية العاملين المدربين فى تطوير صناعات النشر بالدول النامية قامت بتنظيم أول برنامج تدريبى لباعة الكتب ومساعدى الباعة فى مدراس ودلهى ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ وتبعته فى السنوات التى تلت برامج أخرى مختلفة بلغات مختلفة ومدن مختلفة للناشرين وتجار الكتب على السواء .

وفى سنة ١٩٦٧ أوصى المجلس الوطنى لتنمية الكتاب بأن تقوم « وزارة التعليم » « باستكشاف إمكانية إنشاء معهد تدريب على النشر وتجارة الكتب بالتعاون مع الهيئات

المعنية فى صناعة النشر بحيث يمكن إعداد كوادر قادرة على تنفيذ خطط تنمية الكتاب فى الدولة » وقد ظهر أثر هذه التوصية بعد عشر سنوات فى الخطة الخمسية ١٩٧٤ ــ ١٩٧٩ والتى جاء فيها أنه « دعما للتوسع الهائل فى إنتاج الكتاب ، سوف تنشأ معاهد تدريب إقليمية ومركزية لتدريب الأفراد على عمليات : التحرير ، الترجمة ، التصميم ، والإنتاج والتسويق . وسوف تقوم هذه المعاهد بإجراء البحوث والدراسات المسحية فى مختلف مجالات النشر » . ولكن للأسف الشديد لم ترصد حتى الآن المبالغ اللازمة لإنشاء هذه المعاهد .

ولولا أن المبادرة جاءت من الخارج لما نظمت برامج تدريبية أو إعداد مهنى للعاملين فى النشر الهندى ، فقد قامت مدرسة إدارة الأعمال بجامعة هارفارد فى أواخر الخمسينات بتنظيم حلقة بحث للاتحادات والمؤسسات العاملة فى المجال بالهند وقد سميت حلقة بحث ولكنها فى الواقع كانت برنامجا تدريبيا لتطوير الصناعات وأسس إدارة الأعمال فى الهند . وبعد ذلك بفترة طويلة قام الاتحاد العام للناشرين الهنود بعقد حلقة بحث فى الفترة من ٧ ــ ١٠ فبراير ١٩٧٩ فى نيودلهى وقسمت الحلقة إلى أربعة جماعات : الادارة ، التحرير ، الانتاج ، التسويق ، وأتبعت تلك الحلقة بحلقة متابعة سنة ١٩٨٠ أثناء إقامة المعرض الدولى الرابع للكتاب . وقد شارك فى هذه البرامج خبراء من اليونسكو ومن مجلس تنمية الكتاب البريطانى فى المملكة المتحدة . وقد قدمت وزارة التعليم الهندية دعما ماليا لهذه البرامج يصل إلى ٧٥٪ من تكاليفها الإجمالية . ومع ذلك فإن هذه المحاولات الكثيرة كلها محاولات عشوائية لاتنتظمها خطة مركزية محددة بعيدة المدى وكذلك فإن الأثر المرجو لم يتحقق لا فى العمق ولافى المساحة .

وفى مجال التعليم الرسمى تقوم كلية التدريب المهنى فى جامعة دلهى بتقديم برنامج على مدى ثلاث سنوات فى النشر ولكن من بين ١٢ مادة تدرس فى هذا البرنامج لايوجد سوى الربع فقط يتصل اتصالا مباشراً بالنشر مما يجعل البرنامج فاشلا إلى حد كبير ، ونفس الكلام ينطبق على البرنامج الذى تقدمه جامعة مدراس والذى يحتاج إلى لمسات مهنية وتطبيقية أكثر . وتقوم جامعة بنجالور هى الأخرى بتقديم برنامج يمنح شهادة فى الطبع والنشر . وهناك معاهد تعليمية أخرى تقدم النشر ضمن برامجها العامة مثل معهد وسائل الإعلام ، كلية بهاراتيا فيديا بهافن ، ومعهد الصحافة الهندى .

★★★